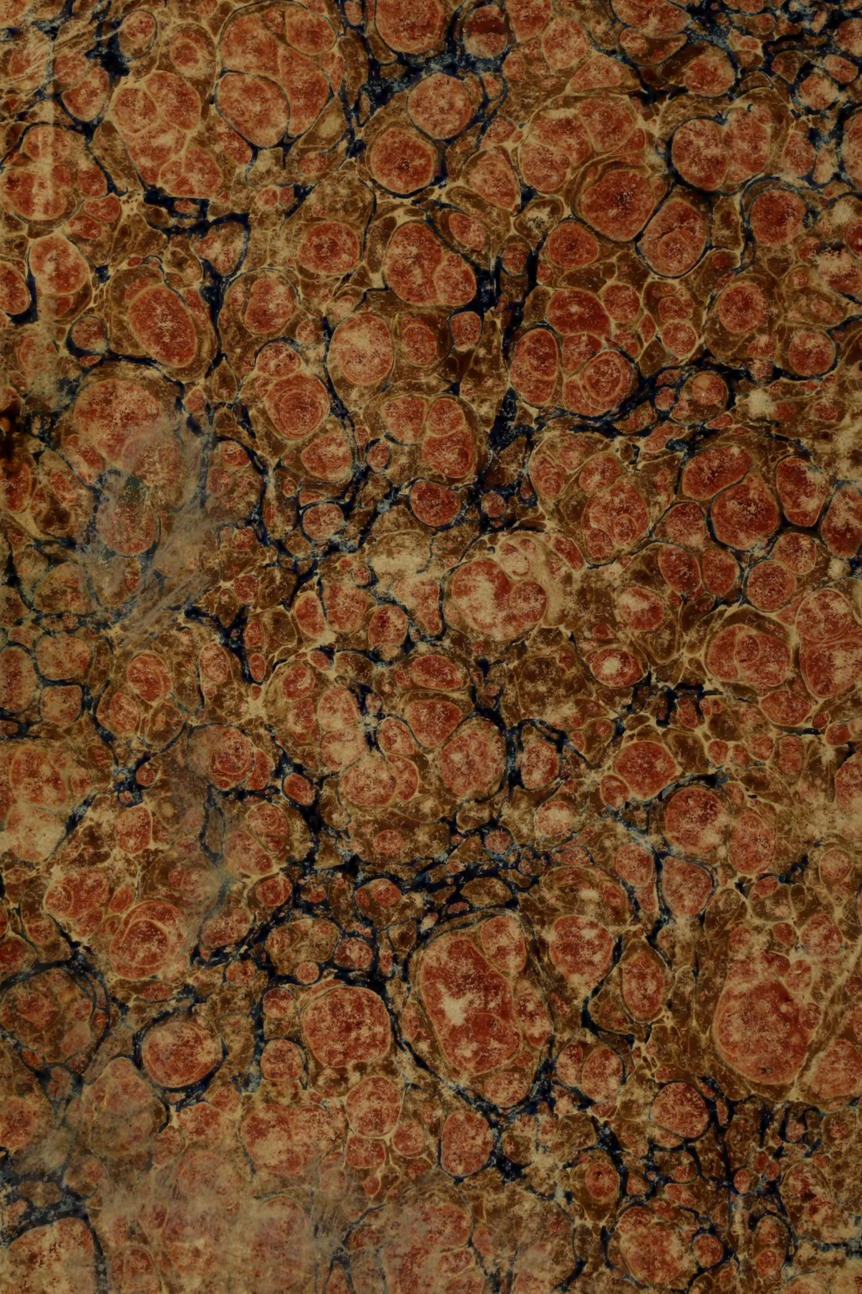




حاشية للشيخ الامام والحبر الهمام
الشيخ احمد بن محمد الزرقاني
على شرح قواعد الاعراب
للشيخ خالد الازهري
رحمه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم

يقول العبد الفقير الي الله تعالي احمد بن محمد الزرقاني المالكي الحمد لله رب العالمين
والصلاة والتسليم علي اسعد المرسلين سيدنا محمد وعلي اله وصحبه اجمعين
وبعد فهذه حواش تتعلق بمقدمة الاعراب عن قواعد الاعراب للشيخ
الامام العلامة الرباني جمال الدين ابي محمد عبد الله ابن الشيخ المرحوم جمال
الدين يوسف بن هشام الانصاري تغمده الله بالرحمة والرضوان واسكنه
فسيح الجنان وبشرحها للشيخ الامام العلامة زين الدين خالد بن عبد الله الازهري
تغمده الله بالرحمة والرضوان بمحمد واله جمعتها حال القراءة علي هامش نسختي وفي
بعض وراق ثم خفت عليها الضياع فيضيع ما جمعته فاستخرت الله تعالي وجمعتها
في هذه الاوراق وزدت عليها ما تيسر واشرت للمتن بقولي قال المصنف وللشرح
بقولي قال المصنف وللشرح بقولي قال الشارح وان تعددت القولات قلت بعد ذكر
قوله والله اسال ان ينفع بها كما نفع باصلها وان يذلل لنا طرق الخيرات وسبلها انه علي
ذلك قدير وبالاجابة جدير وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب قال الشارح
البا متعلقة بفعل محذوف اي جوازا لا وجوبا اذ ليس من مواضع الحذف الواجب وايضا
فان تقدير الفعل خاصا يدل علي ذلك كما اشار اليه بقوله تقديره افتتح وقد وقع ذكره
في الكتاب والسنة والله اعلم وذكر الشارح في شرح الازهرية انه متعلق بمحذوف
وجوبا وفيه نظر لما ذكرناه وكان الاولي للشارح ان يقدر المحذوف اولف لقول البيضاوي
يضمر كل فاعل ما يجعل التسمية مبدا له وذلك اولي من ان يضمر ابدا لعدم ما يطابقه
ويدل عليه او ابتدا اي لزيادة اضمار فيه انتهي وافتتح كابدا وليس ما جعلت
التسمية مبدا له مبتدا به فان قيل هو مبتدا به بدا اضافيا فالجواب ان الاصل الحقيقي
وقوله لزيادة اضمار فيه اي لان المظهر المضاف والمضاف اليه والكون كان

الاولي ان يقال لزيادة اضمار فيه ايضا لوجود العلة السابقة او يعبر عوض ابتداي بتاليفي لذلك و الجواب ان ابتداي قد وقع التعبير به في كلامهم فقصد الرد علي من عبر به ومعلوم ان ابتداي كابتدا من جملة الدلالة علي البراة فليس هنا ما يطابقه ويدل عليه ايضا **قوله** بفعل محذوف مثل ما ذكر جماعة من الشيوخ وذكر بعضهم ان الجار والمجرور حال من فاعل الفعل المحذوف **قوله** يقدر موخرا لافادة الحصر عند البيانيين وللاهتمام عند النحويين معناه ان المقصود بالذات للبيانيين موافقة الحصر والمقصود للنحويين هو افادة الاهتمام بالذات وكذلك استعمال البياني التقديم للاهتمام والحاصل ان كلا من الفريقين لا ينفي ما يقول به الاخر ولكل منهما مقصود انتهي البيضاوي وتقديم المعمول هنا اوقع كما في قوله تعالي بسم الله مجراها وقوله اياك نعبد لانه اهم او ادل علي الاختصاص انتهي قال التفتازاني في بيان الاختصاص لان المشركين كانوا يبتدون باسما الهتهم فيقولون باسم اللات وباسم العزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله تعالى بالابتدا للاهتمام والرد عليهم اغني وارد علي ما ذكر من ان التقديم للاختصاص اقرا باسم ربك لان كلام الله تعالى احق برعاية ما يجب رعايته واجيب بان الاهم فيه القراة لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراة اهم باعتبار هذا العارض وان كان ذكر الله اهم في نفسه وبان اسم ربك متعلق باقرا الثاني ومعنى اقرا الاول اوجد القراة من غير اعتبار تعديته الي مقروء كما في فلان يعطي والجواب الاول للزمخشري والثاني للسكاكي انتهي **قوله** حرف فيه معنى الشرط نحوه للدماميني ونصه اما حرف فيه معنى الشرط صرح به جماعة من النحويين لا حرف شرط انتهي فقوله معنى الشرط يحتمل ان تكون الاضافة فيه بيانية اي معنى هو الشرط وهو التعليق ويحتمل ان تكون الاضافة حقيقية ففيه حذف مضاف والتقدير معني

قال

اداة الشرط وهو التعليق ايضا وكونه حرفا فيه معنى الشرط لا ينافي ان يكون فيه
معنى اخر هو التفصيل لكن في غير هذا المحل على ما قاله الشيخ في شرح التوضيح اذ
قال بعد ذكر كلام الدماميني وهي هنا مجردة عن التفصيل كما نص عليه في المغني في اما
زيد فمنطلق وقول العلامة عبد القادر المكي في حاشيته على هذا الكتاب اما هي
حرف شرط وتفصيل مخالف لما ذكرناه من النقلين معا انتهي ولكن ما ذكره عن
المغني نازعه فيه الدماميني وقال هذا مخالف لما ذكره في حواشيه على التسهيل
فانه قال فيها والظاهر ان اما زيد فمنطلق لا يقال الا اذا وقع تردد في شخصين
نسبتهما او احدهما الي ذلك فهي على هذا للتفصيل اي واما غيره فليس كذلك وهذا
مقتضى اطلاق المصنف يعني ابن مالك وغيره انها للتفصيل نعم الذي هو
غير لازم التكرار انتهى كلام العلامة موافق لهذا وقوله لا حرف شرط اي لانه لو كان
حرف شرط لاقتضى فعلا بعده كما نقله ابو حيان وقال في المغني وهي حرف شرط فاجاب
عنه الدماميني بعد ان اعترض عليه بانه جعلها حرف شرط باعتبار تضمنها المعنى
الشرط لا باعتبار انها موضوعة للشرط والاضافة تكون بادنى ملابسة انتهي
وسياتي للمصنف هنا مثل ما في المغني وقال الرضي اما موضوعة لاستلزام شي
لشي اخر اي استلزام الشرط للجزا ثم قال ففيها معنى الشرط فان قيل حروف الشرط
موضوعة لتعليق شي على شي اخر فهل هذا عين الاستلزام الذي فسر الرضي
به حتى انه جعلها بمعنى الشرط لا حرف شرط فالجواب نعم وذلك لان التعليق
المذكور يكون في الوجودي والعدمي والاستلزام انما هو في الوجودي خاصة ولذلك
كان صفاها التاكيد في الوجودي قاله بعض شيوخنا **قوله** على الظرفية الزمانية
على للتعليل اي لاجل الظرفية الزمانية واقتصر على كونه ظرف زمان لكونه الاكثر قال في
في شرح التوضيح بعد ظرف زمان كثيرا ومكان قليلا تقول في الزماني جاء زيد بعد

عمرو

عمرو وفي معنى المكان دار زيد بعد دار عمرو ومن مناصلحة للزمان باعتبار اللفظ والمكان
باعتبار الوضع انتهى قوله والاصل عنده مهما يكن من شيء تقييده بالظرف غير سديد
اذ لا فرق في التقديرين بين سيبويه وغيره قال المصنف حمد الله يحتمل ان يكون المراد
اما بعد ايجادي الحمد فتكون الجملة انشائية ويحتمل ان يكون المعنى الاخبار بانه اوقع
الحمد في الخارج فتكون اخبارية قال السيد وعلى التقديرين يدل اجمالا على الاتصاف
بالكمال فيكون حمدا قال الشارح بدا بالحمد اي بدا اضافيا وهو ذكر الشيء اولا بالنسبة
الى شيء دون شيء اخر لا بدا حقيقيا وهو ذكر الشيء اولا على الاطلاق قوله لحق
شيء مما وجب اي شيء واجب هو بعض ما وجب عليه فهو من اضافة الصفة
للموصوف ومن للتبعيض ثم ان جزمه بكون الحمد واجبا فيه شيء وذلك انه ان
قيد الحمد بالنعمة لفظا كان وجبا بلا اشكال وان لم يقيد لفظا فهو محتمل لكونه
واجبا وكونه مندوبا لانه ان قيد نيه فهو واجب والا فهو مندوب قال
الشيخ كمال الدين بن ابي شريف في حاشيته على شرح جمع الجوامع للجلال المحلي
عند قوله وانما حمد على النعم اي في مقابلتها لا مطلقا لان الاول واجب والثاني
مندوب ونصه اثر ذلك يقال عليه ان اريد بالثاني ما لم يقيد لفظا فقد
يكون واجبا ايضا وذلك اذا اطلق لفظا وقيد نيه بان يقصد ايقاعه في
مقابلة النعمة فالاولى في التوجيه ان يقال وتقييده الحمد بكونه على النعم
لتحقيق كون حمده واجبا يرفع احتمال الندب اذ المطلق عن التقييد
بذلك لفظا محتمل لكونه واجبا وذلك اذا قيد بما ذكر بالنية ولكونه مندوبا
وذلك اذا لم يقيد به لفظا ولا نية انتهى ثم ان معنى كونه واجبا انه يقع
واجبا فيثاب عليه ثواب الواجب وليس المعنى انه اذا انعم على عبد
بنعمة يجب عليه ان يحمد عليها بالحمد اللفظي او المنوي قاله الشيخ زكريا في حاشيته

علي الشرح المذكور قوله المستجمع السين للمبالغة والذات تذكر وتونث فالتذكير باعتبار
كونها شيا والتانيث باعتبار كونها هيية قال المصنف والصلاة والسلام علي سيدنا وعبده
محمد اصل الصلاة صلوة علي وزن فعلة واوي ماخوذ من صلي اذا دعا بخير
والصلاة من الله الرحمة اي غايتها وثمرتها والسلام التحية او السلامة وجمع
بينهما امتثالا لقوله تعالي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وحذرا من
كراهة افراد احدهما عن الاخر ولو خطا قاله بعض الشافعية والسيد ماخوذ من
ساد قومه يسودهم سيادة فهو سيد ووزنه فيعل واصله سيود قلبت الواو يا
وادغمت في اليا ويطلق علي الذي يفوق قومه ويرتفع قدره عليهم وعلي الحليم
الذي لا يستفزه غضبه وعلي الكريم وعلي المالك قاله النووي في اذكاره انتهي
وقال بعضهم السيد الكامل المحتاج اليه واطلاق استعماله في غير الله تعالي شايع
كثير وهل يطلق علي الله تعالي حكي ابن المنير عن الامام مالك منعه وفي البيان
لابن رشد وسالته عن الذي يدعو بيا سيدي فكرهه وقال احب الي ان
يدعو بما في القران وبما دعت به الانبيا وحكي ابن المنير قولين اخرين
جواز اطلاقه علي الله تعالي وعلي غيره ومنع اطلاقه علي غير الله تمسكا بما روي
انه صلى الله عليه وسلم قالوا له يا سيدنا قال السيد الله وهو غريب ونقل النووي
رحمه الله في الاذكار عن بعضهم انه جوز اطلاقه علي غير الله الا ان يعرف
ثم قال النووي والاظهر جوازه بالالف واللام لغير الله تعالى الغني والعبد من حيث
هو قال في القاموس هو الانسان حرا كان او رقيقا والمملوك كالعبد قال الفاكهاني
ولا يقع علي كل مخلوق بل علي من يمكن منه التكليف ليس شي اشرف من
العبودية ولا اتم للمومن من الوصف بها ومحمد علم منقول من اسم مفعول المضعف
سمي به نبينا بالهام من الله تعالي تفاولا بانه يكثر حمد الخلق له لكثرة خصاله المحمودة

فقال لعله

قال

قال حسان رضي الله عنه وشق له من اسمه ليجله فذو العرش محمود وهذا محمد قوله
والله الصحيح اضافة آل الي الضمير كقوله وانصر علي آل الصليب وعابديه اليوم آلك
ومن منع استند في ذلك الي عدم ولذكر رد عليه بالسماع قال الدماميني واويل
في تصغيره دليل علي لغة عن واو وواما اهيل فتصغير اهل ولا داعي الي جعله
تصغير آل ليكون الغه بدل همزة مبدلة عن ها بل لا دليل عليه انتهي قال الشارح
ومتعلق الصلاة محذوف متعلق بكسر اللام بناء علي اصطلاح النحاة ويجوز
الفتح بناء علي ما يقوله اهل المعاني من ان الفعل او ما اخذ منه تعلق معناه
اي وصل الي المعمول وحذف المتعلق هنا واجب اذ يلزم من ذكره عود الضمير
علي متاخر لفظا ورتبة قوله لان نعت المعرفة اذا تقدم عليها اي بشرط كونه
يصلح لمباشرة العامل كما مثل قال الرضي اذا صلح النعت لمباشرة العامل جاز تقديمه
مبدلا منه المنعوت نحو الي صراط العزيز الحميد الله وان لم يصلح لمباشرة العامل
اياه لم يتقدم الا ضرورة والنية التاخير كما تقول في ان رجلا ضربك في الدار
ان ضربك رجلا انتهي قوله هم كما قال الشافعي اقاربه المومنون من بني هاشم
الخ من التفسير يدخل بعض الصحابة وتفسيره باتقيا المومنين يدخل الصحابة
جميعهم قال الدماميني آله عليه الصلاة والسلام اتقيا المومنين فدخل الصحابة وبنو
والمطلب او عترته ورهطه الادنون فدخل بعض الصحابة لا كلهم انتهي
وانما قدم التفسير الاول لان المصنف في المغني لما لم يذكر الصحابة مع الال
ناسب تفسيره الال بما يشمل الصحابة ليكون كلامه شاملا لهم ولو ارتكب الشارح
ذكرها هنا لكان حسنا اذ لم يذكر الصحابة هنا ايضا قال المصنف جليلة صفة
لفوايد فان قيل فقد وصف الجمع بالمفرد وهو لا يجوز فالجواب ان فعيلا
يستوي فيه المفرد والجمع كقوله تعالي والملايكة بعد ذلك ظهير او ان مفرد

من يعقل يوصف به الجح مالا يعقل قال الشارح وهي قضية كلية يتعرف
منها احكام جزئياتها اي جزئيات موضوعها اذ موضوعها امر كلي كالفاعل في قولنا
الفاعل مرفوع ويندرج فيه جزئياته كزيد في قام زيد وعمرو في ضرب عمرو وخالد في ذهب خالد
ولها احكام هي كون كل منها مرفوعا والقضية الكلية تشتمل على تلك الاحكام بالقوة
وتعرف منها بالفعل بان يحمل موضوعها في المثال على زيد مثلا فتحصل قضية وتجعل
صغرى والقضية الكلية كبرى فيقال زيد في قام زيد فاعل والفاعل مرفوع
ينتج ان زيدا مرفوع قوله وضمنه معنى تسلك اشارة الى جواب سوال تقديره
ان قفي يتعدى بنفسه اذ يقال قفوت اثره واقتفيت اثره فما باله عداه بالباء وكان
ينبغي اسقاطها فاجاب بانه ضمنه معنى فعل يتعدى بالباء وفي مثل الكلام
نظر وذلك لان المعنى مع اسقاطها لا يصح اذ يصير تتبع متاملها مع انها متبوعة
لا تابعة وقفي في مثل ا يتعدى الى مفعولين احدهما بنفسه والاخر بحرف الجر يقال
قفوت بزيد اثر عمرو قوله اي بالناظر فيها تفسير بما هو اعم منه اذ التامل
هو النظر مع المبالغة فيه لا مطلق النظر فالمتامل هو الناظر مع المبالغة والمناسب
ان يفسر بمرادفه قوله ولو قال القليل بدل القصير الى اخره فيه شي وذلك لانه
لان الشايع وصف الزمن بالطول والقصر لا بالكثرة والقلة ووصف النكت
بالكثرة والقلة لا بالطول والقصر ومراعاة مثل المناسبة اولى من تلك لانها متعلقة
بنفس ذلك اللفظ وتلك متعلقة بامر خارج وهو مراعاة كثيرة هنا فلذلك اقتصر عليها
قوله بالاضافة انما ترجحت الاضافة على الصفة مع انه تحتملها من غير احتياج
الى زيادة التاء اذ فعيل يستوي فيه المذكر والمونث لان الغرض الاخبار عن النكت بانها
من ابواب كثيرة المستدعي لكثرتها مع حسنها اذ اخذت من ابواب كثيرة لا عن كونها
كثيرة في نفسها وان كانت من ابواب قليلة قال المصنف عن قواعد الاعراب ان قيل كل

قاعدة
قاعدة

قاعدة من قواعد الاعراب مكتسبة من الجزئيات لانه استقرائية والجزئيات مكتسبة منها وذلك دور فالجواب ان جهة التوقف منفكة وذلك لان القواعد مكتسبة من الجزئيات باعتبار العلم اذ هو الذي استقر كلام العرب القواعد والجزئيات مكتسبة من القواعد باعتبار المتعلم لا العلم **قوله** عن قواعد متعلق بالاعراب اذ هو مصدر وهذا بالنسبة الى معناه الذي مشا عليه الشارح اذ فسر الاعراب اولا باللغوي وثانيا بالاصطلاحي واما بالنسبة الى كونه لقبا فلا يلتفت فيه الى تعلق وعدمه والماشي الشارح على الاول لارادة المناسبة بين لفظي الاعراب **قوله** خلق قدرة الطاعة في العبد اي مع الداعية اليها ولا بد من هذه الزيادة اذ الكافر حلت فيه القدرة على الطاعة ولذلك خوطب بفروع الشريعة لكن الداعية منتفية اي طلب النفس لذلك منه منتفي **قوله شرح** وهو علم النحو هذا من جملة اطلاقاته وله ايضا في الاصطلاح ثلاث اطلاقات الاول على النحو والتصريف والثاني على القواعد نحو الفاعل مرفوع والثالث على تطبيق الكليات على الجزئيات وللنحو ايضا هذه الاطلاقات في الاصطلاح **قوله** اي اطلب المدد منه التفسير مناسب لما عليه اهل التصريف من ان استفعل لطلب اصل الفعل **قوله** لافادة الحصر الظاهر ان المراد الحصر الافرادي اي من الله لا من غيره والقصر اي الحصر ينقسم الى ثلاثة اقسام قصر افراد وقصر قلب وقصر تعيين وقصر الافراد بالنسبة الى ما هنا على من يعتقد الشركة وقصر القلب على من يعتقد ان الموصل غير الله لكن قال بعضهم لم يوجد من يتكر وجوده وقصر التعيين على من كان جاهلا ليس عنده علم لكونه موجودا وغير موجود والحاصل ان الثلاثة ترجع الى الاعتقاد **قوله** الارشاد والدلالة فسر الهدايه بالارشاد

والدلالة ولم يبين هل المراد الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب او الدلالة الموصلة
اليه قال البيضاوي الهداية دلالة بلطف وذلك يستعمل في الخير وقوله تعالى
فاهدوهم الى صراط الجحيم على التهكم انتهى ونقل عن الشيخ سعد الدين انه قال
المشهور ان الهداية عند المعتزلة هي الدلالة الموصلة الى المطلوب وعندنا
الدلالة على طريق التوصل الى المطلوب سواء حصل الوصول او لم يحصل انتهى وقال
في شرح المطالع الهداية الدلالة على ما يوصل الى المطلوب قال السيد الشريف واما
تعريفها بوجدان ما يوصل الى المطلوب فباطل قطعا لان ذلك الوجدان هو الاهتدا
لا الهداية الا ترى ان من وجد المطالب الكلية بغير معلم يقال هو مهتد ولا يقال هاد
وكذا تعريف الفوايد بفقدان ما يوصل الى المطلوب باطل ايضا لان من تقاعد عن
تحصيل المطالب بالمرة ولم يسلك طريقا اصلا فاقد لما يوصله اليها وليس ضالا قطعا
انتهى قوله الصادرة من الشخص الى غيره لو قال الصادرة الى الغير وحذف الشخص
كان احسن لشموله النعم الصادرة من الله ايضا اما لعدم الورود الى اخره
اشارة الى المذهبين والحاصل انا ان قلنا ان اسماءه توقيفية كما هو الصحيح
امتنع الاطلاق وان قلنا انها ليست توقيفية ولجوزنا ان يطلق عليه ما لا يشعر
بنقص امتنع ايضا لاشعارها بالنقص قوله وبالفوقانية على ارادة الفوايد كما عاد عليها
قوله وسميتها لا على المقدمة اذ يلزم على ذلك تثنية الضمير من غير احتياج اليه مع
ان المقدمة لم يتقدم لها ذكر قال المصنف في اربعة ابواب ان قيل الباب عبارة عن
الالفاظ الاتية باعتبار دلالتها على المعاني كما ذهب اليه السيد فالابواب الاربعة
هي الالفاظ الاتية لا باعتبار المذكور وقد حصر الفوايد في هذه الابواب الاربعة
فيلزم حصر الشيء في نفسه وهو غير جائز فالجواب ان الفوايد بالنسبة الى العقل
عامة وقد انحصرت في هذه الابواب بالنسبة الى الوجود فان قيل الكتاب ليس

محصر

متحصرا في الابواب الاربعة كما لا يخفى فالجواب ان المراد المقصود منه ولا شك ان المقصود منه منحصر فيما ذكر قال الشارح من حصر الكل في اجزايه اشارة الى ان الحصر ليس من حصر الكلي في جزيياته بل هو منحصر في اجزايه اذ لا تصدق الفوايد الجليلة المسماه بالاعراب في قواعد الاعراب على كل واحد من الابواب الاربعة فوله وهو النسبة التامة التامة بين الشيين القيد الاول الاول للاحتراز عن النسبة الناقصة والقيد الثاني للاحتراز اذ النسبة انما تكون بين شيين منتسبين ثم لا يخفى ان الحكم يطلق تارة على انضاف الموضوع بمفهوم المحمول وهو المراد هنا وتارة على المحكوم به تارة وتارة على ادراك وقوع النسبة اولا وقوعها قوله ويستتبع ذلك ذكر اقسامها واحكامها اشارة الى جواب سوال تقديره المصنف رحمه الله يذكر في هذه المسالة ثلاثة اشيا فما باله اقتصر في ترجمته على واحد منها فقط فاجاب بان المقصود بالذات هو شرح الجملة وذكر الاقسام والاحكام انما اتى به على طريقة التبعية ثم ان المتبادر ان يكون المراد بالاحكام الاحكام المذكورة في قول المصنف في شرح الجملة واحكامها وهذا غير صحيح اذ المراد بالاحكام ما يذكر ما يذكر في المسايل الثلاثة مع انه يلزم ان يكون المذكور في الباب الاول هو المذكور في المسالة الاولى فكان الصواب ان يسقط قوله واحكامها ويدل على ذلك ان المصنف لما ذكر الاقسام بطريق التبعية لم يذكره في قوله الباب الاول في شرح الجملة ولا في القتال قوله المسالة الاولى في شرحها ولما كان ذكر الاحكام مقصود الى الاول دون الثاني ذكره فيه وحذفه من الثاني ويمكن ان يقال المراد بالاحكام هنا الاحكام المستفادة من التقسيم تامل قوله يسمى جملة فقط اي لا كلاما فالحصر بالنسبة له والا فهو يسمى

ليس

انه

كان

كلاما وفوا قوله لوجود التركيب الاسنادي مقتضى مثل التعليل ان المدار على
وجود التركيب الاسنادي وفيه نظر لان قايم ابوه من قولك زيد زيد قايم ابوه
وجد فيه التركيب الاسنادي مع انه لا يسمى جملة فكان الصواب ان يقول
لوجود التركيب الاسنادي اصالة ليخرج ذلك اذ الاسناد الى اسم المفعول ونحوها
فرع بالنسبة الى الفعل قال الرضي في قول ابن الحاجب الكلام ما تضمن كلمتين
بالاسناد وكان على المصنف ان يقول بالاسناد الاصلي المقصود ما تركب منه لذاته
ليخرج بالاصل اسناد المصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف
فانها مع ما اسندت اليه ليست بكلام وانما نحو اقايم الزيدان فلكونه
بمنزلة الفعل ومعناه كما في اسما الافعال وليخرج بقوله المقصود ما تركب
به لذاته الاسناد الذي في خبر المبتدا الذي في الحال وفي الاصل وفي الصفة والحال
والمضاف اليه اذا كانت كلها جملا والاسناد الذي في الصلة والذي في
الجملة القسمية لانها لتوكيد جواب القسم والذي في الشرطيه لانها قيد في الجزا
فجزا الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية والفرق
بين الجملة والكلام ان الجمل ما تضمن الاسناد الاصلي سوا كانت مقصودة
لذاتها ولا فالجملة التي هي خبر المبتدا وساير ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر
واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسندت اليه والكلام
ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصود الذاته فكل كلام جمله ولا ينعكس
انتهى ومن كلامه علم ما ذكرنا وعلم ايضا ما نقله عنه الشارح من التفريق
بين جملة الشرط وجوابه وان الوصف مع مرفوعه مفرد ما لم يدخل عليه
همزة الاستفهام قوله بحيث لا يصير السامع منتظر لشي اخر معتدا به فلا
تخرج عن ذلك الانتظار المفعول به في نحو ضربت قوله لوجود التركيب الاسنادي

فيه

فيه ما تقدم قوله عكسا لغويا اي بان يجعل كل واحد من الطرفين في محل الاخر واحترز بالغوي من المنطقي فانه يقال بعض الجملة كلام ومثال ذلك ايضا كل انسان حيوان عكسه بعض الانسان حيوان اذ الموجبة الكلية يلزم ان ينعكس جزئية ومثال العكس الاصطلاحي وهو المشار اليه بقوله اي ليس كل جملة كلاما فهو تفسير لقوله لا ينعكس الي اخره قوله ينقسم الي التسمية الي اسمية وفعلية ظاهره انه ليس هنا قسم ثالث مع انها تنقسم بالنسبة الي التسمية الي ثلاثة اقسام اسمية وفعلية وظرفية قاله في المغني ثم قال في تفسير الظرفية هي المصدرة بظرف او مجرور نحو اعندك زيد وافي الدار زيد اذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدا مخبرا عنه بهما ومثل الزمخشري ذلك بفي الدار من قولك زيد في الدار وهو مبني علي ان الاستقرار المقدر فعل لا اسم وعلي انه حذف وحده وانتقل الضمير الي الظرف بعد ان عمل فيه وزاد الزمخشري وغيره الجمل الشرطية والصواب انها من قبيل الفعلية لما سياتي انتهى بنصه قال المصنف ان بدات باسم المراد بالبدء كونه في مرتبته فقاموا الزيدون جملة اسمية علي مذهب الجمهور ان قلنا ان الزيدون مبتدا اذ مرتبة الخبر التاخير وكذلك نعم الرجل زيد ان قلنا ان زيد امبتدا وما قبله خبر قال في المغني المثال السادس نحو قولك قاما اخواك فان الالف ان قدرت حرف تثنية كما ان التا حرف تانيث في قامت هند او اسما واخواك بدلا منها فالجملة فعلية وان قدرت اسما وما بعدها مبتدا فالجملة اسمية قدم خبرها السابع نعم الرجل زيد ان قدرت زيد فان قدر نعم الرجل خبرا عن زيد فاسمية كما في زيد نعم الرجل وان قدرت زيد خبر المحذوف فجملتان فعلية واسمية انتهى وقد ذكر مما يختلف التقدير فيه عشر صور منها هاتان فانظر ذلك فيه

قوله كزيد قايم مثال ذلك قايم الزيدان عند من جوزه كالاخفش والكوفيين
قاله في المغني قال الشارح لوجود مفسره وهو ضربته المفسر في الحقيقة هو ضرب
لكن لما كان الضمير كالجزء من الفعل الذي به معه او يقال لو لم يات به معه لتوهم
ان المفسر ضرب غير المذكور لكن يبعد هذا قوله لوجود مفسره قوله الصغرى
وكبرى مثل عبارة الجمهور قال في المغني وانما قلت صغرى وكبرى موافقة لهم
وانما الوجه استعمال فعلى افعل بال او بالاضافة ولذلك لحن من قال كان
صغرى وكبرى من فواقعها حصباء در على ارض من الذهب وقول بعضهم ان
من زايده وانهما مضافان على حد قوله من دراعي وجبهة الاسد برده ان
الصحيح ان من لا تقحم في الايجاب ولا مع تعريف المجرور ولكن ربما استعمل افعل
التفضيل الذي لم يرد به المفاضلة مطابقا مع كونه مجردا قال اذا غاب عنكم اسود
العين كنتم كراما وانتم ما اقام الايم اي ليام فعلى ذلك يتخرج البيت وقول النحويين وكذلك
قول العروضيين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى انتهى قوله وقد تكون الجملة صغرى
وكبرى باعتبارين هذا يقتضي ان غرض المصنف بهذا المثال بيان كون الجملة صغرى
وكبرى باعتبارين لا بيان كونها كبرى فقط وصغرى فقط وكبرى وصغرى باعتبارين
وليس كذلك بل غرضه الاشارة الى جميع ذلك ويدل عليه التعرض له في كلامه قوله
هي التي خبرها جملة مطلقا اي هي التي الخبر فيها جملة عن مبتدا في الحال كما مثل
او في الاصل كظننت زيدا يقوم ابوه وعدل عن قول الجمهور هي الاسمية
التي خبرها جملة تبعا للمصنف في المغني لعدم شمولها لما ذكر ويمكن ان يقال الجملة
الفعلية التي الخبر فيها جملة من جملة الوسط عند الجمهور اي لا صغرى ولا قوله
والمعنى غلام ابي زيد منطلق فيه شي وذلك لان المعنى الاخبار عن زيد بان غلام
ابيه منطلق قوله فضمير التثنيه للاخوين لم ينبه على الرابط بين المبتدا

الرابع

الرابع وخبره في هذا المثال ولا على الرابط بين المبتدا الثالث وخبره في مثال
المصنف مع ان الضمير هنا مستتر فينبغي التنبيه عليه لان الخبر منفرد اذ الوصف
مع معموله مفرد والمفرد لا يحتاج لرابط فلذا الكلام يتعرض له **قوله** وكون الجملة فيه
اشارة الي وجه الشبه وهذا مبني علي ما قدمه في قوله واذا قيل زيد الي اخره
وقد تقدم الاعتراض عليه ويمكن الجواب عما هنا بان التشبيه علي الصغري
فقط وكبري فقط في هذا الموضع بعد ذكر ما سبق غير متوهم والمتوهم اجتماع
الصغري والكبري في الذات فلذلك اقتصر عليه مع ان الانسب التعميم والضمير
في قوله فيه الانسب ان يعود علي المشبه به ليلا يلزم التشتيت فيه اذ هو عايد في
قوله ومثاله علي زيد ابوه غلامه منطلق الذي هو مشبه به **قوله** فحذفة للهمزة
بنقل الحركة او بدونه اشارة الي ان حذف الهمزة اما قياسي واما اعتباطي قال في
المغني حذفت همزة انا حذفا اعتباطيا وقيل حذفا قياسيا بان نقلت حركتها ثم حذفت
ثم ادغمت نون لكن في نون انا فالتي في الي بالوجهين من غير تضعيف في احدهما
اشارة الي تساويهما وذلك لان النقل في الهمزة المتحركة قياسي والحذف سماعي
لكن لما وجد مع القياسي اعلالان حصل له وهن ولما وجد مع السماعي اعلال واحد حصل
له تقويه فحصل تساويا والباقي يتقلد في بدونه للمناسب كونها للمعية فان قيل لا معية
اذ الحذف متاخر عن النقل فالجواب ان المراد المعية في الخارج وانما لم يجعل الباء في
الاول للسببية وان كان هو الظاهر لتادية ذلك الي اجتماع معنيين علي حرف واحد
مع امكان معني **قوله** وتلاقت النونان فادغم ان قيل كان المناسب ان يقول
فاسكن الاول وادغم اذ لا يحصل الا بعد الاسكان وها هنا الحرف متحرك بحركة
الهمزة المحذوفة فالجواب ان الادغام لما كان يستلزم السكون اكتفي به او ان
معني قوله فادغم فحصل الادغام وكذا يقال في عبارة المغني **قوله** فحذفت الهمزة بنقل

الحركة او بدونه وتلاقت النونان فادغم قال الشمني رد المصنف هذا في الكلام
علي ان المكسورة المخففة بان المحذوف لغة بمعني الثابت وحينيذ تمتنع الادغام
لان الهمزة فاصلة في التقدير انتهي من حاشية المغني قوله والذي حسن ذلك اي
اثبات الالف في مجموع ماذكر ان الفصل حاله الوصل قوله وقد سامح المصنفون
الي اخره الجواب عن دخول اللام في جواب ان وقد اجاب المحققون بخلاف
هذا وحاصله ان في هذا التركيب وما اشبهه بمعني لو ولا بمعني لم اي ولو لم
يكن كذا لكان كذا واللام تدخل في جواب لو قوله كانه قال انت كافر بالله اغا قدر
ذلك اشارة الي الجواب سوال تقديره قد عطف الخبر علي الانشا وهو ممتنع عند
اهل المعاني وحاصل الجواب ان الانشا خبر في المعني فقد عطف الخبر علي الخبر
واهل المعاني لا يمنعون مثل ذلك قوله وهو ضمير الشان اي لا ضمير الله تعالي
لانه اذا كان ضمير الله يكون لفظ الجلالة بدلا منه او عطف بيان عليه وقد
جزم بكون الضمير لله ابن الحاجب قال في المغني وتقديره ضمير شان هو الظاهر
ولذلك جزم به هنا قوله وقد تكون الجملة لا صغري ولا كبري اشارة الي عدم
انحصار الجملة في الصغري والكبري في كلام المصنف لا يدل علي مخالفة ذلك
لكن تقسيم الشارح فيه شي اذ هو تقسيم غير حاصر قوله لغة الشرطين المراد بالشرط هنا الشرط
اللغوي وهو ما لابد منه لا الاصطلاحي اذ المفقود هاهنا غير شرط اصطلاحي
قال المصنف المسالة الثانية في الجملة التي لها محل من الاعراب قدم المصنف في
المغني ما لا محل له علي ما له محل وقال في تعليله ان الاصل في الجملة الاستقلال وما له
محل واقع موقع المفرد وذلك يقتضي عدم الاستقلال فيه وهو خلاف الاصل وما لا
محل له غير واقع موقع المفرد فهو لذلك جار علي الاصل فناسب ان يقدم انتهي
بمعناه ونصه الجمل التي لا محل لها من الاعراب وهي سبع وبدانا بها لانها لم تحل

محل

محل اللغز دون ذلك هو الاصل في الجمل الغني ويمكن ان يجاب عما هنا بوجهين احدهما
ان مفهوم ما له محل وجودي وما لا محل له عدمي والوجودي مقدم على العدمي الثاني
ان لا محل لها فيه سلب وما له محل ليس فيه سلب وما لا سلب فيه مقدم على ما فيه
السلب اذ هو عدمي ايضا قال الشارح على المشهور اشارة الى جواب سوال تقريره
ان المصنف قال في المغني الحق انها تسع فهو مخالف لما هنا فاجاب بانه لما كان
المشهور انها سبع مشى عليه هنا والجملتان المتروكتان هما الجملة المستثناة والجملة
المسند اليها اما الاولى فنحو لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله
قال ابن خروف مبتدا ويعذبه الله الخبر والجملة في موضع نصب على الاستثنا
المنقطع ودخلت الفا في الخبر لتضمن المبتدا معنى الشرط ومشى صاحب
الكشاف ايضا على ان الاستثنا منقطع فقال الا من تولى استثنا منقطع اي لست
بمستوف عليهم ولكن من تولى منهم فان لله الولاية والقهر فهو يعذبه العذاب
الاكبر الذي هو عذاب جهنم انتهى وقيل متصل فان جهاد الكفار وقتلهم تسلط
وكانه اوعدهم بالجهاد في الدنيا وقيل هو استثنا من قوله فذكر اي فذكر الا من
انقطع طمعك من ايمانه وتولى فاستحق العذاب الاكبر وما بينهما اعتراض ويويد
الاول اعني الانقطاع قراءة الا بفتح الهمزة على التنبيه انتهى من السمين واما الثانية
فنحو سوا عليهم انذرتهم الايه اذا اعرب سوا خبرا وانذرتهم مبتدا انظر المغني
قال المصنف في بابي الابتدا وان نشر غير مرتب بالنظر الى لف في قوله لمبتدا في الاصل
او في الحال واتى بباب اشارة الى دخول ان واخواتها فالقصد التعميم فقصر
الشارح كلامه على ان بما ذكره من الوجه الثالث في الفرق غير سديد قوله
نحو زيد قام ابوه مثله زيد اضربه وعمرو هل جاءك على الصحيح قال في المغني
اختلف في نحو زيد اضربه وعمرو هل جاءك فقيل محل الجملة التي بعد المبتدا رفع

وقتلهم

نحو

مبنية

علي الخبرية وهو الصحيح وقيل نصب بقول مضمر هو الخبر بنا علي ان الجملة الانشا لا تكون خبرا وقد صرا بطاله انتهي اي مر ابطاله لان المحتمل للصدق والكذب هو الخبر المقابل للانشا لا خبر المبتدا للاتفاق علي ان اصله الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفة الكلام وللسيد خلافه وقال هو التحقيق ان الانشايية لا تقع خبرا بل تقدر مقولة لقول محذوف قاله بعض شيوخنا انتهي قال الشارح خبران فيه تجوز والمراد خبر اسم ولذلك قال او لا خبر المبتدا في الاصل او في الحال قوله والتردد فيه معطوف علي قوله خالي المتردد هو الشاك وقد علمت ان خبران يلق بيلقي الي الشاك ايضا فاذا الظاهر ان بينهما عموما وخصوصا من وجه يجتمعان في مادة وهو الملقي الي الشاك وينفرد خبر المبتدا بالملقي الي الخالي من الحكم وينفرد خبران بالملقي الي المنكر في اول درجاته وهذا هو الذي ذكرناه وان كان خبرا عند اهل المعاني الا ان المستحسن خلافه ولذلك يقع في غالب النسخ والتردد بدون ميم لكن قوله خال الذهن من الحكم يغني عنه اذ هو معطوف علي الحكم قوله وموضعها معطوف علي قوله فموضعها اي وموضع الجملة الواقعة خبرا وقد قال الشارح فيما تقدم لمبتدا في الاصل او في الحال وذلك يدل علي انه مسلط هنا ايضا وليس كذلك والجواب انه موزع والقرينة تدل علي ذلك فجميعه بالنسبة لما تقدم وبعضه بالنسبة الي ما هنا واشار بتقدير قوله الي جواب سوال اورده بعض الشراح تقريره ان قوله نصب معطوف علي قوله رفع وقوله في بابي معطوف علي في بابي فقد عطف معمولين علي معمولين مختلفين لعاملين وذلك لان قوله رفع معمول للمبتدا وقوله في بابي معمول الكاينا اذ هو حال ولا يقال ان الحال معمول له للمعمول ومعمول المعمول معمول لذلك العامل فليس ثم عاملان لانا نقول هذه القاعدة غير صحيحة كما يدل علي ذلك كلامهم وحاصل

الجواب

الجواب لا نسلم كون هذا العطف من عطف المفردات بل المعطوف انما هو الجملة
فانتفي ما ذكر قوله الثالث ان خبر كان مختلف في نصبه الي اخره ظاهره ان خبر
كاد ليس مختلفا في نصبه مع ان خبر عسي مختلف في نصبه كما نقله عن المغني ونصبه واختلف
في المحل من نحو عسي زيد ان يقوم فالمشهور انه نصب علي الخبرية وقيل علي المفعولية
وان معني عسيت ان تفعل قاربت ان تفعل ونقل عن المبرد وقيل نصب باسقاط
الجار وتضمن الفعل معني قارب نقله ابن مالك عن سيبويه وان المعني دنوت
من ان تفعل او قاربت ان تفعل والتقدير الاول بعيد اذ لم يذكر هذا الجار في وقت
وقيل رفع علي البدل وسد مسد الجزئين انتهي وكاد مثل عسي اذ لا معني لاختصاص
الخلاف بلفظ دون اخر مع ان قارب معني كاد ومعني عسي ترجي فتضمين
قارب هنا اولي وايضا فان المصنف في شرح اللمحة لما قال ابو حيان ومن
باب كان افعال المقاربة قال هو قول الجمهور وقد خالف في ذلك ابو العباس المبرد
اذا اقترن الخبر بان فجعلها من باب الفعل والفاعل انتهي فاجري الخلاف في الجميع
واستفيد منه ان القايل في خبر عسي بالمفعول به وهو المبرد قايل بذلك في
خبر كان وحينئذ فالظاهر ان القايل بغير ذلك في خبر عسي قايل به في خبر
كاد اللهم الا ان يكون مراده ان خبر كان مختلف في نصبه علي هذه الاقوال
المعينة بخلاف خبر كاد فانه لا يجري فيه هذا الخلاف فحينئذ يظهر والله
اعلم قال المصنف والواقعة مفعولا به قيد المفعول بكونه مفعولا به ردا علي
من زعم ان المفعول المطلق يقع جملة واشارة الي ان بقية المفاعيل لا تكون
جملة والزاعم لما ذكر هو غير الاكثرين واختاره ابن الحاجب قال في المغني في الجملة
المحكية بالقول هل هي مفعول به او مفعول مطلق نوعي كالقرفصا في قعد القرفصا
اذ هي دالة علي نوع خاص من القول فيه مذهبان ثانيهما اختيار ابن الحاجب

قال والذي غر الاكثرين انهم ظنوا ان تعلق الجملة بالقول كتعلقها بعلم في علمت لزيد م
منطلق وليس كذلك لان الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فافترقا والصواب قول الجماعة
ا ديصلح ان يخبر عن الجملة بانها مفعوله كما يخبر عن زيد من ضربت زيدا بانه مضروب
بخلاف القرفصا في المثال فلا يصح ان يخبر عنها بانها مقعودة لانها نفس القعود وانما
تسمية النحويين الكلام قولا فكتسميتهم اياه لفظا وانما الحقيقة انه مقول وملفوظ
انتهى قوله ومحلها النصب اي محل الحالية والمفعولية وهذا ما لم تنب المفعولية
عن الفاعل وهذه النيابة في باب القول نحو ثم يقال هذا الذي كنتم به تكذبون اذ
الجملة التي يراد بها لفظها تنزل منزلة الاسماء المفردة قاله في المغني وعلى ما
قاله الدماميني لا يحتاج بها لفظها هنا للتقييد لكن نازعه في ذلك الشمني ونصه
اثر قول المصنف فمحلها النصب ان لم تنب عن الفاعل في الشرح انما الكلام في جملة
لم يراد بها لفظها فان التي يريد بها لفظها في حكم المفرد وليس الكلام فيه انتهى واقول لا يلزم
ذلك وانما الكلام في مطلق الجملة سوا اريد لفظها او معناها انتهى قال الشارح وقوله
الى اخره لما مثل المصنف بالجملة الفعلية اشار الشارح الى انه لا فرق بين الاسمية
والفعلية فمثل للاسمية واقرب افعل تفضيل مبتدا وما مصدرية يسبك منها
مع ما بعدها مصدر والعبد اسم يكون ومن ربه متعلق خبرها وخبر المبتدا المحذوف
وجوبا وجملة وهو ساجد حال من الفاعل المستتر في كان المحذوفة التامة اي اذا
وجد هو اي العبد في حالة كونه ساجدا وظاهر كلام الشارح انه حال من العبد
المذكور وهو على ظاهر قوله الاول ان تقع ليس الموضع الاول هو الوقوع فني
الكلام حذف اي الموضع الاول موضع ان تقع محكية بالقول انما عبر
بالقول اشارة الى ان المقصود مادة فيندرج المضارع والامر واسم
الفاعل ونحو ذلك واشارة الى ان المقصود ان يكون فيه حروف القول



لا معناه

لامعناه فقط فيابني اركب معنا من قوله تعالى ونادي نوح ابنه معمول القال مقدرا
علي مذهب البصريين ويشهد له التصريح به في نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان
ابني من اهلي ونحو اذ نادي ربه ندا خفيا قال رب اني وهن العظم مني وخالف في ذلك
الكوفيون وقالوا انه منصوب بالفعل المذكور قال الشارح وانما تقع تالية
الي اخره اشارة الي انه ذكر التالي للمفعول الاول في باب ظن ولم يذكر التالي
له في باب اعلم فاشار لما ذكر وكان ينبغي له اعني الشارح ان يتعرض للمفعول الاول
لانه ايضا لا يقع جملة مع انه ليس مبتدا في الاصل بل هو فاعل من جهة
المعني قوله لان مفعوله الثاني مبتدا اي بخلاف مفعوله الثالث فانه
خبر في الاصل كالمفعول الثاني في باب ظن ووقوع الخبر جملة سايغ
قوله ابطال العمل لفظا المراد بابطاله في اللفظ ابطاله في العمل في المفرد سوا كان
معربا لفظا او محلا او تقديرا تعلم اهذا ذاك و تعلم اموسي الفتي فلا عمل
للعامل في المفردين بل في الجملة باسرها فالجملة لها محل وكل من المفردين لا محل
له قوله والقاه محلا فايسلط الحكم علي محل الجملة في التعليق بالنصب
ظهور ذلك في التابع عرفت من زيد وغير ذلك من امور واستدل ابن
عصفور بقول كثير وماكنت ادري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب
حتى تولت بنصب موجعات قال المصنف في المغني ولك ان تدعي ان
البكا مفعول وان ما زايدة او ان الاصل ولا ادري موجعات فيكون
من عطف الجمل وان الواو للحال وموجعات اسم لا اي وما كنت ادري
قبل عزة والحالة انه لا موجعات للقلب موجودة ما البكا قوله سوا كان
العامل من باب علم ام من غيره هذا هو السبب في تعداد المثال ولو
اتي بالمثال الثالث لاستوي في الاقسام الثلاثة التي ذكرها في المغني

فانه قال في باب التعليق غير مختص بباب ظن بل هو جار في كل فعل قلبي ولهذا انقسمت هذه الجملة الى ثلاثة اقسام احدها ان يكون في موضع مفعول مقيد بالجار ثم قال والثاني ان يكون في موضع مفعول مقيد بالجار ثم قال والثاني ان يكون في موضع المفعول المسرح نحو عرفت من ابوك وذلك لانك تقول عرفت زيدا وكذا علمت من ابوك اذا اردت علم التي بمعنى عرف ثم قال والثالث ان يكون في موضع المفعولين فزاد على ما هنا كونها واقعة في موضع المفعول المسرح اي غير المقيد بالجار قوله لا اسم تفضيل على الاصح انما كان فعلاً ماضيا ولم يكن اسم تفضيل لانه لو كان اسم تفضيل لكان على غير القياس اذ قد اشترط في افعل التفضيل ان يصاغ من المجرد وهو هنا مصوغ من الاحصا وهي مزيد قال مكي في اعراب مشكل القران اجاز الزجاج نصب امدا على التمييز ومنعه غيره لانه اذا نصبه على التمييز جعل احصى اسما على افعل واحصى اصله مثال الماضي من احصى وقد قال الله جل ذكره احصاه الله ونسوه واحصى كل شي عددا فاذا اصح انه يقع فعلا ماضيا لم يمكن ان يستعمل منه افعل من كذا انما ياتي افعل من كذا ابدا من الثلاثي ولا ياتي من الرباعي البتة الا في شذوذ نحو قولهم ما اولاه للخير واعطاه للدرهم فهو شاذ لا يقاس عليه فاذا لم يمكن ان ياتي افعل من كذا من الرباعي علم ان احصى ليس هو افعل من كذا انما هو فعل ماض واذا كان فعلا ماضيا لم يات معه التمييز وكانت تعديته الى امدا ابين واظهر انتهى المقصود منه ومقابل الاصح الذي اشار اليه الشارح بقوله هو اسم تفضيل لكن من الاحصا بحذف الزوايد كما نقله البيضاوي ونص كلامه هو يعني اي مبتدا واحصى خبره وهو فعل ماض وامدا مفعوله ولما لبثوا حال منه او مفعول له وقيل انه المفعول واللام مزيدة وما موصولة وامدا

تمييز

تمييز وقيل اسم تفضيل من الاحصا بحذف الزوايد كقولهم هو احمى للحال وافلس
من ابن المذلق وامد انصب بفعل دل عليه كقوله عنا بالسيوف العوا
انتهى **قال المصنف** المضاف اليها الاسم موصول والجار والمجرور نايب
الفاعل اي التي اضيف غيرها اليها لحذف المفعول الاول لان المقصود
هو الثاني وانيب الجار والمجرور مناب الفاعل لعدم ذكر المفعول به فلا
يقال انيب الجار والمجرور مع المفعول به الصريح والاضافة تتعدى لمفعولين
احدهما بلا واسطة والاخر بواسطة حرف الجر لا ينبغي ان تنتظم هذه
في الجملة التي لها محل من الاعراب ضرورة ان المراد منها ما يكون جملة حقيقية
ولا يكون في معنى المفرد والمضاف اليه لا يكون جملة حقيقية كيف وهو لا
يكون الا اسما او ما في تاويل الاسم انتهى قال الشمني لا نسلم ان المراد من الجمل التي
لها محل من الاعراب ما يكون في معنى المفرد بل المراد منها ما هو اعم من ذلك
وما ادعاه من الضرورة ليس بصحيح انتهى بعض شيوخنا وما قاله الدماميني
هو الذي عليه الرضي واعتراض الشمني عليه غير ظاهر وعلى كلام الدماميني
فالجملة كالمفرد لا يحكم عليها بانها ذات محل ولا محل لها **قال الشارح** فعلية
كانت او اسمية ان قيل ما النكتة في تعداد المثال هنا فالجواب ان
المضاف اليه لما كان مختصا بالاسما ربما يتوهم انه لا يكون جملة فعلية
فمثل بالجملة الفعلية اشارة الى انه من خواص المفرد ومثاله ما يحل محله
والجملة هاهنا حالة محل المفرد **قوله** فجملة ينفع الصادقين صدقهم الخ
هذا يقتضي ان المفعول به له مدخل في المحل والتحقيق خلافه **قوله** فجملة
هم بارزون الى اخره لم يتعرض لاعراب يوم وفيه ثلاثة اعاريب احدها
انه بدل من يوم في قوله يوم التلاق فيكون مفعولا به كالمبدل منه

وظاهر عبارة المغني انه بدل من المفعول الثاني وقرره على التمني فقال قوله وبدل منه في
الثالثة يعني من المفعول الثاني وهو يوم التلاق لان مفعوله الاول محذوف والتقدير
لينذرهم يوم التلاق انتهى وكتب بعض شيوخنا عن شيخنا السقاني رحمه الله تعالى
ان الضمير عايد على المفعول لا بقيد كونه ثانيا الثالث ظرف لقوله لا يخفى اي لا يخفى على
الله منهم شي يوم هم بارزون ذكره ابن عطية فقال ويحتمل ان يكون انتصابه على
الظرف والعامل فيه قوله لا يخفى الثالث انه ظرف ايضا للتلاق لينذر الناس يوم التلاق
يوم هم بارزون قوله والدليل على ان يوم الى اخره تعرض لدليل ما ذكروه دون ما اتى مع
ان التعرض له اولى لكونه المتوهم وقد تعرض ابن المصنف لدليل كون ما بعد اذا هو
مضافا اليه فقال واذا لا تضاف الا الى جملة فعلية نحو ايتيتك اذا اطلعت
الشمس اي وقت طلوع الشمس فان قلت ما الدليل على ان الجملة بعد اذا في موضع
ما قدرت قلت الدليل على ذلك ان الجملة مخصصة لمعنى اذا من غير شبهة
والجملة المخصصة بشهادة الناس اما صفة واما صلة واما في تاويل المضاف
اليه ومثل الجملة لا يجوز ان تكون صفة ولا صلة لعدم الرابط لها بالمخصص
فتعين الثالث انتهى قوله الدالة على الماضي الى سواء كانت ظرفا نحو فقد نصره
الله اذ اخرجه الذين كفروا او مفعولا به نحو واذكروا اذ كنتم قليلا فكثركم او
بدلا من المفعول به نحو واذكر في الكتاب مريم اذ انتبذت فاذ بدل اشتمال من مريم
على حد البدل في يسيلونك عن الشهر الحرام قتال فيه او مضافا اليها اسم زمان
صالح للاستغنا به نحو يومئذ وحينئذ او غير صالح نحو قوله تعالى بعد اذ هديتنا
واحترز بقوله الدالة على الماضي من اذ الدالة على مجرد التعليل لقوله تعالى ولن ينفعكم
اليوم اذ ظلمتم ومنها ان قلنا انها حرف بمنزلة لام التعليل لا ظرف وفي ذلك خلاف
كما سياتي وقد اشار اليه في المغني بقوله ومثل منها حرف بمنزلة لام العلة او ظرف والتعليل

مستفاد

مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ فانه اذا قيل ضربته اذ اساء وارد به الوقت فقضي
ظاهر الحال ان الاساة سبب الضرب قوله انتهي ومن اذ الدالة علي المفاجاة ان
قلنا انها ظرف وعاملها الفعل الذي بعدها كما قاله ابن جني وقال الشلوبين اذ مضافة
للجملة فلا يعمل فيها الفعل وعاملها محذوف يدل عليه الكلام انظر المغني قوله
الدالة علي المستقبل احترازمن اذ المجازية كما سياتي قوله الداله علي المكان
ليس للاحتراز عن الدالة علي الزمان بل لبيان معناها لكن الغالب قال في المغني
وهي ظرف للمكان اتفاقا قال الاخفش وقد ترد للزمان قال المصنف عند من
قال باسميتها رد ابن خروف علي مدعي الاسمية بجواز لما اكرمتني امس اكرمتك اليوم
لانها اذا قدرت ظرفا كان عاملها الجواب والواقع في اليوم لا يكون في امس والجواب
ان هذا مثل ان كنت قلته فقد علمته والشرط لا يكون الا مستقبلا ولكن المعني ان
ثبت اني كنت قلته وكذا هنا المعني لما ثبت اليوم اكرامك الي امس اكرمتك قال
الشارح واستحسنه المصنف في المغني وجه الاستحسان ان لما مختصة
بالماضي وحين تدل علي مطلق الزمان فهي اعم وتفسير الشي باعم منه غير مناسب
وايضا فان لما ملازمة للاضافة الي الجملة كاذ وحين تضاف الي المفرد وقد
اشار الي ذلك في المغني بقوله وقال ابن مالك بمعني اذ وهو حسن لانها مختصة
بالماضي وبالاضافة الي الجملة الي الجملة انتهي قوله فتضاف الي الجملتين اي
الاسمية والفعلية التي فعلها ماض لفظا ومعني كقوله واذ قال ربك للملايكة
او معنا لا لفظا كقوله واذ يرفع ابراهيم القواعد قوله وتختص بالفعلية
اي التي فعلها ماض ومضارع قال في المغني ويكون الفعل بعدها ماضيا كثيرا
ومضارعا دون ذلك وقد اجتمعا في قول ابي ذويب والنفس راغبة اذا رغبتها
واذا ترد الي قليل تقنع قوله علي الاصح مقابله للاخفش فانه جوز في نحو اذا

السماء انشقت ان يرفع الاسم بالابتدا نقله ابن المصنف ولضعه ولا تضاف عند
سيبويه الا الي جملة فعلية وقد يليها الاسم مرتفعا بفعل مضمر علي شريطة التفسير
كقوله تعالي اذا السما انشقت واجاز الاخفش في نحو هذا ان يرتفع بالابتدا
وفي امتناع مجي الاسم بعدها الا مخبرا عنه بمفرد مايرد ما اجازه الاخفش
قوله فتضاف للجملتين كامثلنا اي ولا تضاف للمفرد وشذ اضافتها اليه في
نحو اما تري حيث سهيل طالعا قال ابو الفتح في كتاب التمام ومن اضاف
حيث الي المفرد اعربها قال المصنف ورايت بخط الضابطين اما تري حيث
سهيل طالعا بفتح ثا حيث وخفض سهيل وحيث بالضم وسهيل يتلوه بالرفع اي
موجود فحذف الخبر انتهي وفي ملاجامي ايضا ان بعضهم يعرب حيث اذا اضيف
الي المفرد لزوال علة البنا اي الاضافة الي الجملة قال والاشهر بقاوه علي بنايه ح
لشذوذ الاضافة الي المفرد انتهي قوله واضافتها الي الفعلية اكثر اي ولذلك ترجح النصب
في نحو جلست حيث زيدا اراه قاله في المغني قوله وتختص بالفعل الماضي اي
يكون شرطها وجوابها فعلا ماضيا اما الاول فبالاتفاق واما الثاني فخالفه فيه ابن
مالك وابن عصفور قال في المغني ويكون جوابها فعلا ماضيا اتفاقا وجملة
اسمية مقرونة باذا الفجايية او بالفا عند ابن مالك وفعلا مضارعا عند ابن
عصفور دليل الاول فلما نجاكم الي البر اعرضتم والثاني فلما نجاهم الي البر اذا هم يشركون
والثالث فلما نجاهم الي البر فمنهم مقتصد والرابع ولما ذهب عن ابراهيم الروع
وجاته البشري يجادلنا وهو مول بجادلنا وقيل في اية الفا ان الجواب
محذوف اي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد وفي اية المضارع ان الجواب
جاته البشري علي زيادة الواو او محذوف اي اقبل يجادلنا فايسلة من
مشكل لما مسئلة قول الشاعر قول العبد لله لما سقاونا وما ونحن بوادي عبد شمس

ومثلهم

وهاشم فيقال اين فعلاها والجواب ان سفاونا فاعل بفعل محذوف يفسره
وهو بمعنى سقط والجواب محذوف تقديره قلت بل ليل قوله افي لو وقوله ثم
امر من قولك شمت البرق اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط سفاونا قلت
لعبد الله شمة قاله المصنف قوله ومثال بينا او بينا اغاني بالهمزة لقصر
حكاية كلام المصنف وبينما وبينا يضافان الى الجملة الاسمية والفعلية
وخفض المفرد بهما في الاصليين التي هي ظرف مكان اشبعت فيها الحركة
فصارت بينا وزيدت عليها الميم فصارت بينما ولما فيهما من معنى الشرط
يفتقران الى الجواب يتم به المعنى والافصح في جوابهما عند الاصمعي ان تصحبهما
اذ واذا الفجائيتان والافصح عند غيره ان تجردعنهما ومنه فبينما نحن نرقبه
اتانا انتهى من شرح الابي لمسلم وقول الشارح واصل بينا بينما فحذفت الميم
تخالفه قوله والصحيح ان ما كافية اي ما المذكورة والمحذوفة على كلامه
اذ المحذوف منوي ومقدر قال المصنف الواقعة جوابا لشرط جازم هذا
لا ينفي ان الفا الداخلة في المحل بخلاف عبارة المغني فانها تنفي ذلك قال فيه الجملة
الخامسة الواقعة بعد الفا واذا جوابا لشرط جازم ولذلك قال الدماميني
الذي في كلام الجماعة ان المحل في جواب الشرط الجازم محكوم به لمجموع الفا
وما بعدها وقد صرح المصنف به قبل هذا وفيما ياتي بل قال في اقسام
العطف من الباب الرابع انه قول الجميع قال الشمني يحمل كلامه هنا على ما صرح
به في تلك المواضع بان يكون مراده بالجملة الواقعة بعد الفا واذا
مجموع الجملة والفا واذا انتهى ومن كلام الشمني رحمه الله يستفاد ان حكم
اذا حكم الفا فما ثبت للفا يثبت لها ثم قال الدماميني وهذا الذي ذكره الجماعة
ربما يتحيل على ما فيه وذلك لان الفا وما بعدها لو وقع موقعهما ما هو

تعليل وبينما مع

فيه

مصدر بمضارع الجزم فيحكم على المجموع بانه في محل جزم بهذا الاعتبار وهو معترض
بان المضارع المجزوم لم يقع وحده موضع الفاء وما بعدها وانما الواقع مجموع الجملة
التي هو صدرها ولو كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب غير ملاحظ فيه
ما يصحبه للزم الحكم على كثير من الجمل التي لا محل لها من الاعراب بانها ذات محل
نظرا الى هذا المعنى الا ترى ان الواقعة جوابا لشرط غير جازم لا محل لها بالاجماع
مثل اذا قام زيد فهو مكرم مع انها يمكن ان تصدر بمضارع مرفوع فتقول
اذا قام زيد فلو اعتبر ما تقدم للزم ان تكون هذه الجملة ذات محل وهو باطل
الشمني اذا كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب الذي يقتضيه العامل
السابق لم يرد عليه هذا الذي ورده ثم قال الدماميني واما ما قاله المصنف
هنا من ان الجزم محكوم به لما بعد الفاء فلا وجه له فان الجزم لا يجاريه في هذا
الموضع و منه الفاء نعة من جزم ما بعدها قال الشمني قد بينا ان
مراده ان الجزم محكوم به لما بعد الفاء مع الفاء انتهى **قوله** لشرط جازم هو احد
ادوات الشرط وضعت لتعليق جملة بجملة تكون الاولى سببا والثانية مسببا
وهذه عند جمهور المغاربة لا يكون الا في المستقبل قاله بعض الشراح **قوله**
ومحلها الجزم الى اخره انما كان محلها الجزم لانها لم تصدر بمفرد يقبل الجزم لفظا
كما في قولك ان تقم اقم ولا محلا كما في قولك ان جيتني اكرمتك اذ الفاء واذا مانعا
الجزم من لفظ الفعل ومحله لانه لا يتخطاهما ومن هنا يستفاد حكم التنبيه
الاتي اجمالا اذ مفهوم قوله مقرونة بالفاء واذا ان ما لم يقترن لا يكون محله
جزم اعم من ان يكون له محل اولا محل له والثاني هو المراد وان اعتبر
في الاقتران كونه لفظا او تقديرا فمحله جزم وهو القول الثاني ومن قوله م
فاما نحو ان قام الى اخره يستفاد القول الثالث الذي اشار اليه الشارح وهو ان

المحل

للحل للفعل وحله والمثال لاتخصص وحينيذ فكان الاحسن ان يقول الشارح فاما
اذا كانت جملة الجواب فعلها خال عن الفا ولسقط الماضي او يزيد المضارع المرفوع
ويقول علي راي ليغير هذا القول والجواب ان المصنف لما لم يتعرض لهذا
القول في التنبيه لم تحتج للاشارة اليه هنا **قال الشارح** وتقييد الشرط
بالجازم الي اخره لما كان محترز هذا القيد انما ياتي في كلام المصنف في المسيلة
الثانية نبه عليه هنا ولما كان محترز القيد الثاني وهو قوله بالفا او باذا
الفجايية ياتي بعضه في قول المصنف فاما نحو ان قام زيد الي اخره وعقبه
في التنبيه الذي عقبت ذلك لم يتعرض له **قوله** خال عن الفا اقتصر علي الفا مع
ان اذا الفجايية مثلها لكونها الاصل فقد اقتصر علي ما هو الاصل **قال المصنف**
فاما نحو ان قام زيد قام عمرو الي جواب عن سوال مقدر مرتب علي مفهوم
المخالفة لمقتضي المقارنة كان قايلا يقول اذا لم تقترن الجملة الجوابية بالفا او باذا
وقلنا الجملة والحالة هذه لا محل لها فالمحل الجزمي لماذا اجاب بقوله فمحل الجزم
محكوم الي اخره واضافة محل الي الجزم اضافه بيانية **قوله** وكذا القول
في فعل الشرط استطراد الحكم فايدة اخري ثم المقصود بيدونها اذ الكلام
في الجواب لا الشرط **قال الشارح** فلما عملت في محل الفعلين الي اخره هذا هو
نفس المدعي فيمكن ان يقال بل انما عملت في محل الجملة باسرها فلا ياتي الدليل
وكان الاولي ان يقول لان اداة الشرط طالبة للمفرد بطريق الاصالة
فحيث ما وجدته اثرت فيه فلما عملت في محل الفعلين لوجودهما لم
يبق لها تسلط علي الجملة باسرها ويمكن الجواب بان هذا هو المراد
وقوله انما تعمل في شيين اي في فعلين اصالة لفظا او محلا **قال المصنف**
ولهذا تقول اذا الحقت عطفت عليه مضارعا واعملت الاول الي اخره

هذا الدليل علي ما تقدم وقد ساقه في المغني بصيغة قيل المشعرة بالتمريض فقال
الدماميني هذا الدليل منتقض من وجهين احدهما ان هذا اللازم ليس باطل
في باب التنازع وما استدل به منه والثاني ان قضية هذا الاستدلال
ان يكون المعطوف المذكور ليس من عطف الجمل بل من عطف المفردات وحينيذ
يكون الفعل المجزوم لفظا معطوفا علي الفعل المجزوم محلا وفعلا هذا الفعل
المجزوم وهو الف الاثنين معطوفا علي لفاعل الواقع بعده وهو اخواك
فقد وقع هذا القايل فيما فر منه وكان المصنف لم يرتض هذا الدليل
لما ذكرنا او لغيره فاورده علي سبيل الحكاية بصيغة تشعر بالتمريض انتهي
ونقله عنه الشمني ولم يتعرض له فيه وعبارة المغني قيل ولهذا اجاز ان قام
ويقعد اخواك علي اعمال الاول ولو كان محل الجزم للجملة باسرها لزم العطف
علي الجملة قبل ان تكمل انتهي الشمني يقع في بعض النسخ ويقعد بافراد الضمير
وفي بعضها ويقعدا بتثنيته وهو الصواب لان الكلام علي اعمال الاول واهمال الثاني
فيجب اضمار الفاعل في الفعل الثاني وهو هنا مثني انتهي قال الشارح لزوم
العطف علي الجملة قبل تمامها وهو ممتنع هذا يخالف ما جوزه الشيخ سعد الله
في قول الشاعر ومن يك اصبح بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب اذ
جوز ان يكون خبر قيار محذوفا والجملة معطوفة علي الجملة فقد عطف
علي الجملة قبل تمامها وذلك لان خبران في نية التقديم ونصه في المختصر
عند او ابحث المسند ويجوز ان يكون مبتدا والمحذوف خبره والجملة
باسرها عطف علي جملة ان مع اسمها وخبرها انتهي واسم كان عايد علي
قيل قوله عنوان الي اخره اي لفظ معنون به اي مدلول به علي مباحث ومسايل
اتية علمت مما سبق بطريق الاجمال فقوله البحث المراد به المبحوث فيه وهذا

مثل

مثل قولهم التنبيه عبارة عن مسايل اتية علمت مما سبق اجمالا **قال المصنف**
ما محل اقوم اي صح فاعله ثم ان الغرض السوال عن كونه ذا محل او لا ليدل علي
ذلك بالجواب فكان المناسب ان يقول اذا قلت ان قام زيدا قوم هل لا اقوم محل
او لا اذ كلامه يدل علي ان المحل ثابت لكن لا يدري ما هو **قوله** فالجواب قيل
لا فايدة لقوله فالجواب اذ يصح الاكتفا بقيل واجيب بانه لو اقتصر علي قوله قيل
لا وهم انه الجواب وليس بجواب بل الجواب ما ذكر بعد الخلاف مرتبا عليه **قال الشارح**
مختلف فيه قدر ذلك اشارة الي جواب سوال تقديره ان خبر المبتدا جملة خالية
عن الضمير صح انه واجب فاجاب بان الخبر محذوف والمذكور دال عليه **قال
المصنف** قبل دليل الجواب قدم المصنف ذلك لكون الجواب مترتبا عليه وكان
الاحسن ان يذكر الجواب ثم يبين كونه متفرعا علي ما ذكر **قال الشارح** والاصل
اقوم ان قام زيد اقوم في كون هذا هو الاصل نظر اذ لا معني له وكان المناسب ان
يقول والاصل ان قام زيد اقوم فحذف اقوم وعوض عنه اقوم في مكانه ويعلم من
هذا ان لا احتياج الي التقديم و التاخير لكن يمكن ان يكون له وجه وذلك لان الاصل
فيما يعوض به هاهنا ان يكون مقدما لا موخرا ليلا يتوهم كونه الجواب فعوض
متقدما ثم جعل في مكانه ولذلك كان اقوم ان قام زيد اكثر من ان قام زيد اقوم
وكلام المصنف لا يرد عليه شي مما ورد علي الشارح وسياتي عن المغني ان الاصل
اقوم ان قام زيد **قوله** وهو مذهب سيبويه ظاهره ان سيبويه يعين ذلك ويدل
علي ذلك القول الثاني صح انه في المغني نقل عن سيبويه انه يجوز كونه جوابا هو
المحوج لتقدير الفا والمبتدا لكون الجملة اسمية كما سياتي عن الدماميني ويجوز كونه
دليل الجواب وحينيذ ففي كلامه شي وكذا في كلام المصنف اذ ظاهره ان
القايل بانه دليل الجواب لا يقول بانه نفس الجواب علي الاضمار المعني والفا

المقدرة كالموجودة كقوله من يفعل الحسنات فالله يشكرها ومنه عند المبرد
ان قمت اقوم وقول زهير وان اتاه خليل يوم مسيلة يقول لا غايب مالي
ولا حرم وهو احد الوجهين عند سيبويه والوجه الاخر انه على التقديم
والتاخير فيكون دليل الجواب وحينيذ فلا يجزم ما عطف عليه ويجوز ان
يفسر ناصبا لما قبل الاداة نحو زيدا ان اتاني اكرمه ومنع المبرد تقدير التقديم
محتجا بان الشي اذا حصل في موضعه لا ينوي به غيره والا لجاز ضرب غلامه
زيدا انتهي الدماميني ولسيبويه ان يمنع ان اقوم من قولك ان قمت اقوم واقعة
موقعه اذ لو كان كذلك لجزم وتقدير الفا المانعة من الجزم على خلاف الاصل
لا سيما وتقديرها موجب تقدير مبتدا يكون اقوم خبرا عنه ليكون الجملة اسمية
حتى يفتقر الي تقدير الفا فان قلت وتاخير الشي عن محله على خلاف الاصل
فهو مشترك الالزام قلت لكن يترجح مذهب سيبويه بالتزام العرب في مثل
هذا التركيب كون الشرط ماضيا وهو اية كون الجواب محذوفا انتهي لكن
نقل عنه في المغني قبل ذلك عند الكلام على الجملة المستانفة انه يقول في
نحو ان قام زيد اقوم انه على التقديم والتاخير خلافا للمبرد فانه يقول انه
على اضمار الفا وهو موافق لما هنا ونصه التنبيه الثالث من الجمل ما جرى فيه
الخالف استانف ام لا وله امثلة احدها نحو اقوم من قولك ان قام زيد
اقوم وذلك لان المبرد يري انه على اضمار الفا وسيبويه يري انه مقدم
من تاخير وان الاصل اقوم ان قام زيد وان جواب الشرط محذوف
ويؤيده التزامهم في مثل ذلك كون الشرط ماضيا انتهي ولذلك قال الدماميني
انه سكت في هذا التنبيه عن الوجه الاخر ونصه قوله وهو اخر الوجهين
عند سيبويه الضمير من قوله وهو عايد الي جعل مثل الجملة المذكورة

جوابا

جوابا مقرونا بالفا مقدرة وهذا الوجه سكت المصنف عن نقله في ثالث
التنبيهات الذي عقده لما جرى فيه من الجمل الخلاف استئناف ام لا انتهى
وقد نقل المرادي عن سيبويه مثل ما هنا ونقل عنه جواز الوجهين اذا
كان الشرط مضارعا ايضا ونصه اختلف النحويون في تخريج الرفع بعد
اي بعد الماضي فذهب سيبويه الى انه على نية التقديم وجواب
الشرط محذوف ثم قال اختلف في تخريج الرفع بعد المضارع فذهب
المبرد الى انه على الفا مطلقا وفصل سيبويه بين ان يكون قبله ما
يمكن ان يطلبه نحو انك في البيت فالاولى ان يكون على التقديم والتاخير
وبين ان لا يكون قبله ما يمكن ان يطلبه فالاولى ان يكون على حذف
الفا وجوز العكس انتهى اذا تقرر هذا علم ان النقل اختلف عن سيبويه
ويمكن ان يقال المشهور عن سيبويه انه على التقديم والتاخير وتجويزه
الوجه الاخر خلاف المشهور عنه فمن اقتصر على الوجه الاول اقتصر
على ما هو المشهور عنه وحينئذ فلا اختلاف وكذا قاله بعض شيوخنا **قوله**
نفس الجواب فيه نظر اذ هو جزء الجواب ويمكن ان يجاب بان على في قوله
على اضمار الفا بمعنى مع اي هو نفس الجواب مع الفا المضمرة والمبتدا
فان قيل هل جاءت على بمعنى مع فالجواب نعم قال في المغني الثالث
من معاني على المصاحبة كمع نحو واتى المال على حبه وان ربك لذو مغفرة
للناس على ظلمهم انتهى **قوله** مع المبتدا اشارة الى جواب سوال تقديره
ان الفعل ليس محله الجزم بل المحل للجملة فاجاب بان في الكلام حذفا وتقديره
ما ذكر وعلى هذا فكان ينبغي ان يقول عنه في المصنف محل ما تقوم مع الفاعل
كما قلنا **قال المصنف** كالجملة المنعوت بها اتى بالكاف اشارة الى عدم الحصر فيما ذكر

اذ الجملة التابعة لمفرد ثلاثة انواع احدها الجملة المنعوت بها الثاني الجملة
المعطوفة بالحرف الثالث الجملة المبدلة ومثال الاول ما ذكره المصنف ومثال
الثاني في حالة الرفع زيد منطلق وابوه ذاهب ان قدرت الواو عاطفة
على الخبر فان قدرت العطف على الجملة فلا موضع للمعطوفة او قدرت الواو
واو الحال فلا تبعية فيها والمحل نصب ومثال الثالث قوله تعالى ما يقال لك الا
ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم لان جملة ان
ربك الى اخره مبدلة من ما وصلتها ان كان المعنى ما يقول الله لك الا ما قد
قيل واما ان كان المعنى ما يقول الكفار لك الا الذي قالوه للرسل من
قبلك فالجملة ان ربك لذو مغفرة مستانفة استينافا نحويا اذ الكفار لم يقولوا
ما ذكر قاله الزمخشري نقله المصنف في المغني وكان المناسب للشارح ان يتعرض
لذلك بالحصر في الانواع الثلاثة كما تعرض له في المسئلة الاتية او يترك فيهما ولفظ
المغني الثالث المبدلة كقوله تعالى ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك
ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم فان وما عملت فيه بدل من ما وصلتها
وجاز اسناد يقال الى الجملة كما جاز واذا قيل ان وعد الله حق هذا ان كان
المعنى ما يقول الله لك الا ما قد قال فاما ان كان المعنى ما يقول لك كفار قومك
من الكلمات المؤذية الا مثل ما قال الكفار الماضون لانبيائهم وهو الوجه
الذي بدا به الزمخشري فالجملة استيناف انتهى قال الشارح وذلك في باب
النسق والبدل اي والتبع للجملة واقع في باب النسق والبدل اي
خاصة كما في المغني اذ النعت لا يكون تابعا للجملة واما عطف البيان
كالنعت والتوكيد لا يكون تابعا للجملة ان كان لفظيا واللفظي تكرير اللفظ الاول
قال الدماميني هذا الحصر يبطل بمثل مثل قولنا زيد قام ابوه قام ابوه فان الفعلية

الماثلة

الثانية في الجملة محل الرفع على انها تاكيد لجملة الخبر فهي تابعة لجملة لها محل وليست
في باب النسق ولا في باب البدل انتهي قال الشمني لا نسلم ان هذا من تاكيد الجمل ولا
يكون من تاكيد المفردات وان سلم فلا نسلم ان الثانية في محل رفع وانما هي
مجرد تكرير لفظ الاول انتهي قوله على مجموع لا احتياج اليه اذ كلام المصنف
يدل على ذلك والمراد بالمجموع هنا الهيئة الاجتماعية قوله ولا واو الاستيناف
فيه نظر اذ الواو عاطفة سوا كان مدخلها مستانفا ام لا لا استينا فيه والجواب
ان مراده انها لم تقرر داخلة على جملة مستانفة ولذلك سماها واو الاستيناف
او مدخلها مستانف ولو اقتصر على قوله لا عاطفة كفاه اذ هو شامل لما اذا كان
العطف على الكبري او على الصغري قوله لتقريب الماضي من الحال حاصل ما اشار
اليه ان النحاة لما راوا ان الجملة اذا كانت تغليبه فعلها ماض ووقعت حالا محل
الثاني اذ الحالية تنافي المضي اشترطوا دخول قد تحقيقا او تقديرا ليكون الماضي
قريبا من الحال وما قارب الشي يعطى حكمه فكانه ذلك الشي ودل على ذلك الاشتراط
وجودها في كلامهم ملفوظ بها او مقدرة ورد هذا بعضهم بانه كلام من غير
تحقيق نظرا منهم الي لفظ الحال ولفظ الماضي والتحقيق عدم المنافاة وسياتي
ايضاح ذلك عند الكلام على اوجه قد قال المصنف واذا قلت قال زيد عبد
الله منطلق وعمرو مقيم الي اخره هذا اذا كانت الواو من جملة المقول واما
لو قال زيد مثلا عبد الله منطلق عمرو مقيم وحكي هذا المجموع بواو العطف
فالمحل للمجموع الكل من الجملتين اذ الاتيان بواو العطف يقتضي ان كل جملة مقصودة
بالحكاية والمحكي بغير واو العطف فالمحل للمجموع قال الشارح والثاني
البدل نحو قوله اقول له ارحل لا يقيمن عندنا هذا صدر بيت عجزه
والا فكن في السر والجهر مسلما قال الدماميني ويأتي في البيت ما قاله المصنف

والجهر

فی قال زید عبد الله منطلق وعمرو مقیم من ان الحال المجموع الجملتین اذ هو
المقول وکل منهما علی انفراده جزء المقول وذلک النحو لیت الرحل لا تقیمن عندنا
هو المقول وکل واحدة من الجملتین جزء به فلا محل لها والقول بانه اراد
التمثیل لکون الثانیة او فی بتادیة المعنی المراد بعید لان المصنف یکون حینئذ
لم یمثل للمسألة المقصودة بالکلام جملها وانما مثل لشرطها انتهی وما استبعده
لا یتاتی هنا لتقدم التمثیل علی ذکر الشرط قال الشمنی وهذا البیت وان کان یاتی
فیه ما قاله المصنف فی قال زید عبد الله منطلق وعمرو مقیم لم یمثل به
بناء علی قوله وانما مثل به تبعا لعلماء المعانی وهم انما یمثلون به بناء علی ان ﻫ
الجملة الاولی محکیة والثانیة تابعة لها انتهی **قوله** فان دلالة الثانیة علی
ما اراده من اظهار الکراهة لاقامته اولی لانها تدل علیه بالمطابقة والاولی
تدل علیه بالالتزام فی المطول فان قلت قوله لا یقیمن عندنا انما یدل بالمطابقة
علی طلب الکف عن الاقامة لانه موضوع للنهی واما اظهار کراهة المنهی
فمن لوازمه ومقتضیاته فدلالته علیه یکون بالالتزام دون المطابقة
قلت نعم ولکن صار قولنا لا تقم عندی بحسب العرف حقیقة فی اظهار
کراهة حضوره والتاکید بالنون دال علی کمال اظهار الکراهة لاقامته
بالمطابقة انتهی **قوله** مصدر راض بالمد اذا عاد لم یتعرض لوجه نصبه
وهو من المصادر المنصوبة بفعل محذوف وجواب الجر بانه مجرى المثال
والتقدیر سعی ایضا والجملة معترضة بین المبتدا والخبر **قوله** ای الواقعة
فی ابتدا الکلام لما کانت الابتدائیة کما تطلق علی الجملة الواقعة فی ابتدا
الکلام کذلک تطلق علی الجملة المصدرة بالمبتدا ولو کان لها محل کما قاله
فی المغنی اشار الشارح الی ان المراد هنا الاول دون الثانی فالعدول الی

ان

ان المراد ما ذكر لوجهين احدهما قصد التعميم للجملة الاسمية والفعلية والثاني
ان هذه شاملة للجملة التي لها محل بخلاف تلك ولذلك قال في المغني ان التعبير
بالمستانفة اوضح ثم ان قوله في ابتدا الكلام لا يخلو اما ان يكون المراد به
المتكلم به او الكلام الاصطلاحي فان اريد الاول خرجت الجملة المستانفة
استينافا بيانيا والنوع يفتتح بها النطق وان اريد الثاني خرجت الجملة المبتداة بها
محذوفة اذا لم تقع في ابتدا الكلام قال المصنف وتسمى المستانفة ايضا قال ابن جماعه
ولك ان تقول لم عاير في العبارة ولم يقل الاستينافية او المبتداة ليظهر ان
الاولى ولهذا قدمها انتهى وهو غير جيد لما قدمناه عن المغني من
الثانية اوضح لان الابتدائية تطلق ايضا على الجملة المصدرة بالمبتدا
ولو كان لها محل قوله نحو انا اعطيناك الكوثر المراد نحو ما ذكر فواتح السور
وهذا مبني على ان البسملة ليست من اوايل السور والا لم تكن مستانفة
وكان الاولى ان تمثل ببسم الله الرحمن الرحيم اذا لم تقع فيها الخلاف كما في
اوايل السور قال الشارح والثاني المنقطعة عما قبلها كذا في المغني قال
الدماميني مرادة بالمنقطعة التي قطع ما قبلها لفظا او معنى فالاول
نحو مات فلان رحمه الله فان جملة الدعا بالرحمة متعلقة بالاولى
من جهة المعنى لا من جهة اللفظ اذ لا رابط لفظيا يربطها والثاني نحو اولم يروا
كيف يبدا الله الخلق ثم يعيده فان الربط المعنوي مفقود كما يقول ه
المصنف بعد من ان اعادة الخلق لم تقع بعد ويقدر روا برويتها مع ان الربط
لفظي موجود وهو حرف العطف انتهى فقوله ثم يعيده مستانف وهو منقطع
عما قبله معنى لا لفظا قال في المغني الرابع ثم يعيده بعد اولم يروا كيف
يبدا الله الخلق ثم يعيده لان الاعادة لم تقع بعد اي الى الان فيقرروا ابه

منهي

انتهي قوله اولم يرى اي اعموا ولم يروا فيما مضي وكيف مفعول مطلق يبدوا
اي بدا يبدا والله الخلق او حال اي في حال يبدوا الله الخلق وقوله لا لن الاعاده
تعليل الا ان ثم يعيد مستانف قوله حتي يكون لها محل اي لكي يكون لها محل
فهو علة للمنفي لا للنفي فيكون تبيانا للاحتمال المرجوح قوله لم يحزنه يصح ان يكون
من احزن ويصح ان يكون من حزن لا يقال اذا كان علي وجه التهكم لم يحزن لانا
نقول يتطرق اليه احتمال ضرره وقوله فينبغي للقاري اي يستحسن اذ ليس في
القران وقف واجب قال في المغني وفي جمال القرا للسخاوي اي ان الوقف
علي قولهم في الاثنين واجب قال في المغني والصواب انه ليس في جميع
القران وقف واجب انتهي وظاهره عند القرا وقال الشمني يمكن التوفيق
بين هذا وبين كلام السخاوي بان المراد النافي الواجب عند الفقها ومراد المثبت
الواجب عند القرا انتهي قوله لانها مستانفة استينافا نحويا قال الدماميني
ولك ان تقول اذا جعل استينافا نحويا كان اخبارا عن هولا الشياطين
المحفوظ منهم بانهم لا يسمعون فيرد الاشكال وهو انه لا معني للحفظ ممن
هو في نفس الامر لا يسمع كما اخبر عنه فيكون المصنف قد وقع فيما
فر منه فان قلت التقدير لا يسمعون بعد الحفظ فلا اشكال قلت هذا التقدير
يصح مع جعل الجملة صفة ايضا فتخصيص التقدير بحالة الاستيناف يكون
تحكما انتهي يمكن الجواب عن اصل الاشكال بانه اذا جعل استينافا
نحويا يكون اخبارا عن هولاء الشياطين لا بوصف كونهم محفوظا منهم انتهي
ثم ان قوله نحويا اي مختصا به النحاة اذ الاستيناف سوا كان جوابا
لسوال مقدر او لا يقول به النحوي بخلاف البياني فان الاستيناف
عنده ما كان جوابا لسوال مقدر فالحاصل ان بينهما عموما وخصوصا مطلقا

ويمكن

ويمكن ان يقال لما اشتهر نسبته ما كان جوابا لسوال مقدر للبيانيين وما لم يكن كذلك للنحويين صار بمثابة الاصطلاح والله اعلم قوله لا استينافا بيانيا ردّ لمن ابانه لا مانع من كون الجملة مستانفة استينافا بيانيا وتقدير السوال ما حال الشياطين بعد الحفظ قال الدماميني في قول المغني ولا يكون استينافا بيانيا لفساد المعنى ولعله انما يفسد المعنى بتقدير ان تجعل هذا جوابا عن السوال عن العلة كما اشار اليه الزمخشري واما على ان يكون جوابا للسوال عن حال الشياطين بعد الحفظ منهم لا عن السبب المقتضي للحفظ منهم فلا يفسد المعنى فاطلاق المصنف القول بامتناع الاستيناف البياني لما يترتب عليه من الفساد غير ظاهر انتهى قوله وهو ما كان جوابا لسوال مقدر ظاهره ان السوال محقق تقديره وليس كذلك بل هو مفروض التقدير وكذلك قال المصنف فيما ياتي وهو في التقدير جواب سوال مقدر وسياتي الكلام عليه فلو قال وهو ما كان جوابا لسوال مقدر فرضا لخلص من هذا قوله فتعين ان يكون كلاما منقطعا عما قبله ان قيل لا يلزم من عدم صحة الاستيناف البياني الا احتمال الصفة والحال فلا يتعين الانقطاع الا بعد ابطال ما ذكر فالجواب ان الصفة والحال لما كانا غير صحيحين في نفس الامر عنده تبعا للمصنف ومن وافقه صار كالعدم قال المصنف ولا حالا منها مقدرة لم يتعرض للحال غير المقدرة لان حكمها حكم الصفة وعلتها واحدة كما في المؤول وصرح به الشمني وسياتي ذلك قال الشارح اما على تقدير الصفة فلانه لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع قال في المغني من الاستيناف ما قد يخفى وله امثلة كثيرة احدها لا يسمعون من قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون الى الملا الاعلى فان الذهن يتبادر الى

الي انه صفة لكل شيطان او حال منه وكلاهما باطل اذ لا معني للحفظ
من شيطان لا يسمع انتهي السمين قوله اذ لا معني للحفظ من شيطان لا يسمع
تعليل للبطلان كون جملة لا يسمعون صفة او حالا وقال ابن المنير يصح في لا يسمعون
ان يكون وصفا وان يكون حالا والجواب عن اشكال الزمخشري انه لا معني
للحفظ من شياطين لا يسمعون ولا يتسمعون هو ان عدم سماع الشيطان
سببه الحفظ منه فالشيطان حال كونه محفوظا منه هي حال كونه لا يسمع
واحدي الحالين ملازمة للاخري فلا مانع ان يجتمع الحفظ منه وكونه موصوفا
بعدم السماع في حالة واحدة وليس المراد ان عدم السماع ثابت قبل الحفظ وانما هو معه
وبسببه واعترضه السمين بان الصفة هنا كاشفة فلابد من حصولها
للموصوف قبل وصفه والا لم تكن كاشفة هذا هو الاصل السابق الي الفهم واما
تسمية الشي باسم ما يوول اليه فمجاز والاصل الحقيقة قال السمين الصفة الكاشفة
هي التي تكشف معني المتبوع وتبينه وظاهر ان جملة لا يسمعون اذا جعلت
صفة للشياطين ليست كذلك قوله فلان الذي يقدر معني الحال هو صاحبها
والشياطين لا يقدرون عدم السماع ولا يريدونه قاله المصنف في المغني عبارة
المغني المصنف فان قلت اجعلها حالا مقدرة اي وحفظا من كل شيطان
مارد مقدرا عدم استماعه اي بعد الحفظ قلت الذي يقدر وجود
معني الحال هو صاحبها كالممرور به في قولك مررت برجل معه صقر صايدا
به غدا اي مقدرا حال المرور به انه يصيد به غدا والشياطين لا يقدرون
عدم السماع ولا يريدونه انتهي وبحث في هذا الدماميني فقال هذا
ضعيف اما اولا فلا نسلم ان الذي يقدر وجود معني الحال هو صاحبها
ولم يجوز ان يقدرها غيره ولو قبل معني المثال مررت برجل معه صقر

مقدرا

مقدر الصيد به في الغد على ان يكون مقدرا اسم مفعول لصح سوا كان هو المقدر او غير
واما ثانيا فعلى تقدير تسليم ان الذي يقدر هو صاحب الحال لا يمتنع في الاية ان يكون
الشياطين يقدرون عدم سماعهم بعد الحفظ لما راوه من القذف بالشهب والطرد
عن الاستراق واما ثالثا فلان قوله ولا يريدونه لا مدخل في كون الحال مقدرة لانها
قد تقع حيث لا يكون صاحب الحال مريدا لها كما اذا قال الامير لمظلوم ادخل السجن
خالدا في عذابه وانما عدلت عن التمثيل بقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين
فيها لاحتمال ان يقال عدوا امريدين بما ارتكبوه من جريمة الكفر انتهي واجاب
عن ذلك الشمني فقال الدليل على ان ذلك الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها ان في الحال
ضميرا يعود على صاحبها فيجب ان يكون في مقدرا كذلك لانه بمعناها فيجب ان يكون
مقدر الحال صاحبها ويمتنع ان يكون الشياطين يقدرون عدم سماعهم بعد الحفظ لان عدم
سماعهم لازم للحفظ والحفظ ملازم مقارن لوجود الكواكب غير مفارق له فلو كانوا
مقدرين عدم سماعهم بعد الحفظ لكانوا مقدرين عدم سماعهم في حال عدم سماعهم
لان عدم سماعهم عدم واحد مستمر وكانوا متصفين بالحال المقدرة في وقت تقديرها
والحال المقدرة لا يتصف بها صاحبها في وقت تقديرها بل بعده كما في المثال وقوله ولا
يريدونه نفي لتقدير معنى الحال بمريد لها لان قوله يقدرون نفي لتقديرها بمقدر وانما
قال ذلك لانه قال في حرف الالف في اذا في الفصل الثالث في خروجها عن
الاستقبال انهم يقدرون مقدرا الصيد به غدا واوضح منه ان يقال مريدا
به الصيد غدا انتهي قوله فلان الذي يقدر الى اخره ان قيل هل تمتنع الوصفية
من جملة اخرى ومن وصف المفرد بغير المفرد فالجواب ان المفرد الموصوف
مدلوله متعدد بسبب اضافته كلا اليه فلم يكن من وصف المفرد بالمتعدد بل من وصف
المتعدد بالمتعدد قوله في في اسيتنا ف الجملتين اي الاسمية والفعلية المتنافيتين

في كلامه و يدل على ذلك قول المصنف فيما ياتي الا انهما فعليتان واخر المصنف منذ ا
عن المثال السابقة لان نسبتها اليه كنسبة البسيط الى المركب قال المصنف فهذا كلام تضمن جملتين
مستانفتين اي تضمن الكلام وهو مجموع المستانفتين فالكلام هو المتضمن جملتين
مستانفتين وهذا هو المتضمن فان قلت يلزم اتحاد المتضمن فالجواب ان ذلك ممنوع
اذ المتضمن بالفتح كل واحدة من المستانفتين والمتضمن بالكسر مجموعهما ومجموعهما غيرهما
قاله بعض الشراح ومثله للملاجامي عند قول ابن الحاجب الكلام ما تضمن كلمتين
انتهى قاله بعض شيوخنا وانما كان المجموع غيرهما لانه مشتمل على ثلاثة اجزا احدها
الصورة والثاني والثالث الجزان المادبان وفي كل واحد وجوب الجزئية والنفت
قوله فعلية متقدمة واسمية متوخرة اي فعلية متقدمة واسمية متاخرة بعد
التقديم وليس وبهذا اسقط ما ان مقتضى كلامه ان التقديم حاصل بعد التاخير
والتاخير بعد التقديم وليس الامر كذلك قوله وهي في التقدير زاد قوله في التقدير
ولم يقتصر على قوله وهو جواب سوال مقدر لانه لو اقتصر على ذلك لاقتضى ان السوال
محقق تقديره وليس كذلك بل هو مفروض التقدير ولذلك يقال ذكا نك لما قلت كذا ويدل
على ذلك ايضا ان المتكلم لم يحصل بين كلامه فاصل قال الشارح ناشي بالجر صفة
لسوال لا بالرفع صفة لجواب اذ الناشي انما هو السوال لا الجواب قال المصنف وكانك
لما قلت ما لقيته الى اخره اقتصر على هذا القول لابن المصنف لانه الراجح قال ابن
المصنف فاذا رفع الاسم بعد مذ ومنذ فهما اسمان مبتدان بمعنى اول المدة
ان كان الزمان ماضيا نحو ما رايته مذ يوم الجمعة وبمعنى جميع المدة ان كان
الزمان حاضرا نحو ما رايته منذ شهرنا انتهى قوله امده يومان اي امد عدم
اللقي يومان وفي هذا شي لان الامد الغاية كالمدى قاله في الصحاح وعليه
فكان حقه ان يقول مدته يومان اذ الغاية ليست يومين انما هي اخر
جزء

جزء من اليومين وهذا الاعتراض وارد علي عبارته في المغني ايضا قاله ع
بعض شيوخنا او علي راي من جعلها خبرا الي اخره هذا الراي بعيد
من جهة اللفظ والمعني اما من جهة اللفظ فلامتناع كون اللفظ الواحد
معناه ظرفين مضافين في كلامهم فهو الا نظير له واما من جهة المعني فلان
المناسب ان يكون السوال عن مدة نفي اللقي لا عن اللقي اذ لا ينشا عن
ما لقيته السوال عن اللقي والتقدير ما لقيته من مضي يومان منتصبه
علي الظرفية والعامل فيهما في معني ما من انتفي اي انتفي اللقي من مضي كذا
وضعف هذا القول بان فيه حذف الفعل من غير احتياج اليه
والتقدير ما لقيته من الزمان الذي هو يومان قدر ذلك اشارة الي
اي ان مذ مقتطعه من لفظ من و ذو الطايية فاخذ من كل حرف وضمت الميم اشارة
الي بيان التغيير هكذا قال صاحب هذا القول فالاتيان بمن اشارة الي الميم
وبقوله الزمان اشارة الي ان مدلول هذا اللفظ الزمان وبالذي اشارة الي الذال
وبالضمير اشارة الي المبتدا قال في المغني وقال اخرون من الزمن الذي هو
يومان ومذ مركبة من حرف الابتدا وذو الطايية واقعه علي الزمن وما بعدها
جملة اسمية حذف مبتدوها ولا محل لها لانها صلة انتهي فقوله من حرف الابتدا
اي من ميم حرف الابتدا وهو من وقوله ذو الطايية اي ومن ذال ذو وقوله
واقعة حال من ذو قاله بعض شيوخنا رحمه الله وضعف هذا القول بامور منها
الحذف صدر الصلة في غير اي شرطه الاستطالة وهي منتفية هنا فهو مبني
علي ما هو القليل ومنها انه لا دليل علي ان مذ مقتطعة مما ذكر فهي دعوي من غير
دليل ومنها ان الغرض الدلالة علي الزمان وهي تدل من غير هذا التكلف ثم ان
الشارح ترك القول الخامس القايل بان الجملة حاليه وكان ينبغي ان يتعرض له لان الكلام

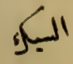
عليه جملة واحدة ايضا لكن لما رده المصنف في المغني بانه لو كانت الجملة حالية لكانت مشتملة علي رابط وهي هنا خالية عنه لم يذكره لبطلانه عنده ويمكن ان يجاب عما قاله المصنف بان الرابط يكون حصوله من جهة المعني وهو حاصل هنا اذ تقدير الكلام مالقيته في حالة كون عدم لقيه يومان ونص هذا في المغني الثالث اي من الامثلة مذ ومنذ وما بعدهما في نحو ما رايته مذ يومان فقال السيرافي في موضع نصب علي الحال وليس بشي لعدم الربط انتهي قوله فلا يتمشي لان الكلام عليهما جملة واحدة جواب اما اي فلا يتمشي كون الكلام مشتملا علي جملتين مستانفتين لان الكلام عليهما جملة واحدة مستانفة وكلامنا في جملتين مستانفتين بيان ذلك علي الاول ان مذ ظرف مضاف الي جملة حذف صدرها فالجملة حينئذ محلها الجر في الكلام جملة واحدة مستانفة وبيانه علي الثاني ان جملة هو يومان صلة الموصول فلا محل لها لذلك لا لكونها مستانفة والغرض ايراد جملتين مستانفتين فقد ظهر انه ليس هنا الا جملة واحدة مستانفة قوله لطايفتين من الكوفيين الاول لاكثرهم والثاني لاقلهم قوله اي مثل جملتي الي اخره تفسير للضمير واعاد المضاف لانه لما كان كالجزء من المضاف اليه لم يفصل بينهما قوله وقام القوم قد يرد ذلك اشارة الي انه ليس مثالا واحدا اذ لو كان كذلك لم تحتج الي التعدد فليس غرضه ان العطف علي نية تكرار العامل لان ذلك لا يخرجه عن كونه مثالا واحدا بل الحذف من الثاني لدلالة الاول فهو من باب الحذف والاكتفاء قوله اما علي القول بانها في موضع نصب علي الحال فلا النصب علي الحال هو قول السيرافي مع انه يجوز ايضا الاستيناف وابن عصفور يوجبه قال في المغني الثالث اي من الامثلة التي جري فيها الخلاف جملة افعال الاستثنا ليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشي فقال السيرافي حال اذ المعني قام القوم خالين عن زيد وجوز الاستيناف واوجبه ابن عصفور فان قلت جاني رجال ليسوا زيدا فالجملة صفة ولا يمتنع عندي

ان

ان يقال جاءني ليس زيدا على الحال انتهى وانما كان ليس زيدا صفة لان رجالا ليس
عاما اذ هو في سياق الاثبات فلا يعم والاستثنا يدل على العموم قوله بضم المثلثة
احترازا عن ان يقرا مثلها بسكون المثلثة اذ المثل الشبيه وهو هنا جزء من الجزئيات
او يقرا مثلها بفتح المثلثة وهو كلام شبه مضربه بمورده وليس بمراد هنا قوله الجملة
الواقعة بعد حتى الابتدائية مثله في المغني قال الدماميني اذا فرض الكلام في
حتى الابتدائية امتنع جريان الخلاف في الجملة الواقعة بعدها هل لها محل من الاعراب
او لا فان القايل بان الجملة بعد حتى في محل جر لا يرى حتى ابتدائية ومن يرى الجملة مستانفة
يرى حتى ابتدائية فمع بت القول بانها ابتدائية يتعين استيناف الجملة الواقعة ولا يتجه
اجرا الخلاف في هذه الحالة انتهى وسياتي للمصنف النقل عن الزجاج وابن درستويه
ان الجملة بعد حتى الابتدائية في موضع جر فان قيل ما الفرق حينئذ بينها وبين حتى
الجارة قلنا ان هذه لا يقع بعدها الا الجملة وتلك لا يقع بعدها الا المفرد قاله الشيخ
انتهى واعترض بعض شيوخنا ما رد به الشمني على الدماميني من نقل المصنف بان
المنازعة معه فيما نقله فكيف يرد عليه به والله اعلم وقوله الجملة مبتدا خبره
ومن امثلة وبتقدير هذا المبتدا صار في المزج ركاكة ظاهرة قوله فما زالت
القتلى تمج دماءها بدجلة القتلى جمع قتيل كجرحى وجريح وتمج تخرج من مج الشي اخرجه
ودجلة بفتح الدال المهملة وكسرها نهر بغداد والبا فيه للظرفية قوله ومضاف اليه
ظاهره ان الضمير عايد الى المبتدا وحينئذ فيقتضي ان دجلة مضاف الى المبتدا
مع ان الامر بالعكس والجواب ان في الكلام اضمارا والتقدير ولفظ مضاف اليه فالضمير
عايد الى اللفظ قوله هذا مذهب الجمهور الاشارة عايدة الى اقرب مذكور وهو كون
الجملة مستانفة لا الى قوله فدجلة مبتدا الى اخره لان غير الجمهور يقول بهذا الاعراب
ايضا قوله اي يستانف اشارة لدفع ما يتوهم من التفسير المذكور ايضا من ان المراد تحقيق

بعدها هل

الابتدائية ما يقع بعدها جملة المبتدا والخبر فبين ان المراد بابتدا الجملة بعدها استينافها سوا كانت اسمية كما مثل او فعلية كقوله تعالي حتي عفوا فان قيل في هذا نظر وذلك لانه بعد الحكم بان الجملة مستانفة بعدها كيف تحكم بانها في موضع جر فالجواب ان هذا الاطلاق بالنسبة الي الجمهور وذلك لانه اشتهر انها حرف ابتدا فهو بمثابة ان يقول الجملة الواقعة بعد حتي الابتدائية عند الجمهور في موضع جر وبهذا يجاب عن ما رد به الشمني علي الدماميني من نقل المصنف عن الزجاج وابن درستويه ما ذكر ويجاب به ايضا عن كلام الدماميني قوله والعدول الي اخره اشارة الي جواب سوال تقديره قولكم لو كانت حرف جر لزم ما ذكر غير مسلم لامكان كون المجرور هو الجملة من غير مانع قوله يدخو لها علي المحل البا سببيه اي انتفي التعليق الذي سببه الدخول علي المحل ويلزم من انتفا المسبب انتفا السبب ولذا قال وانما تدخل علي علي المفردات او ما في تاويلها لكن في قوله وانما تدخل الي اخره شي وذلك لان ظاهره انها تدخل المفردات سوا كانت عاملة ام لا مع انها ان كانت غير عاملة يلزم التعليق المذكور فكان الاحسن ان يقيد كلامه قوله علي معني ان تلك الجملة في تاويل مفرد اي والتقدير حتي اشكال ما دجلة يقال حقيقة التعليق الي اخره هو ما يراد علي كلام المصنف في فهمه عن الزجاج وابن درستويه انهما يقولان بالتعليق قوله وما في تاويله عطف علي مفرد وغيرهما هو الجملة الباقية علي كونها جملة قوله واما الثاني فلان صرحها انها عاملة في المحل الي اخره ظاهره في محل الجملة باقية علي كونها جملة فيعارض جوابه الاول والمناسب ان يقال غرضه من هذا انه اذا كان هناك سابك فعمل الجار في محل الجملة لتاويلها بالمفرد والحاصل ان التاويل بالمفرد موجود سوا وجد سابك ام لا لكن مع وجود السابك يكون ما بعد الجار اسما في صورة الجملة ومع عدم وجوده يكون ما بعده جملة حقيقة وعمل الجار فيها لتاويلها بالمفرد من غير سابك وهذا عندهم



السبك

السبكي من غير سابكي والله اعلم قوله مما لا محل له ذكر الضمير باعتبار لفظ ما قوله موصول وزاد الشارح ذلك لقصد الايضاح اذ قوله الواقعة صلة يدل علي ان الاسم موصول قوله نحو قام ابوه لم يقل زيد ذلك للاشارة الي ان المثال لا يطابق الممثل له بل انما قدره لقصد البيان اذ اشتهر ذلك فلا ينبغي ان يعترض به قوله والموصول وحده له محل اي واما الموصول مع صلته فلا محل له علي هذا القول اذ لو كان له محل للزم ان يكون عامل واحد موثر رفعين احدهما في الموصول وثانيهما فيه مع صلته وذلك ممتنع قوله بدليل ظهور الاعراب الي اخره اشارة الي دليل نقلي وحاصله انه لو كان المحل للموصول مع صلته لم يظهر الاعراب في الموصول اذ بظهوره فيه يكون الاعراب في الوسط لا في الاخر مع انه قد ظهر فيه ثم ان الاستشهاد بالاية الثانية غير مسلم له اذ اللذان عند المحققين مبنية وهي صيغة مثني لا مثني حقيقة قوله يأول مع صلته بالمصدر اي مع جزء صلته وهذا اذا كانت الصلة مشتقة واما ان كانت جامدة نحو اعجبني ان زيدا اسد فيسبك اما من الحرف مع صلته مصدر منسوب نحو اسدية زيد واما من مصدر كان اي كون زيد اسدا قال المصنف واما هي وحدها فلا محل لها اي لانها بمنزلة الجزء والجزء من الاسم لا محل له ولانها ليست في موضع مفرد حتي يكون لها اعرابه الدماميني وههنا بحث وهو ان الجماعة اطلقوا القول بان جملة الصلة لا محل لها من الاعراب وينبغي ان يستثني من ذلك الجملة التي تقع صلة لال اما علي القول بان ذلك لا يكون الا للضرورة مطلقا كما يقوله الجمهور او علي القول بان ذلك يجوز في السعة قليلا ان كانت فعلية ذات مضارع كما يقوله الاخفش وابن مالك فان جملة الصلة في هذه الحالة تكون ذات محل من الاعراب لوقوعها موقع المفرد انتهي ونازعه بعض شيوخنا في قوله ينبغي ان يستثني الي اخره بان الجملة المذكورة علي كلامه داخلة في كلامهم لانهم قالوا كل جملة وقعت موقع المفرد لها محل وهذه وقعت موقعه كما قال في

داخلة في قاعدتهم فلا يحتاج الى استثنائها بل لا نسلم دخولها في القاعدة كما اشار اليه الشمني ونصه
ولا نسلم ان كل جملة وقعت موقع المفرد لها محل من الاعراب وانما ذلك للواقعة موقع
المفرد بطريق الاصالة كما في الموصولات الاسمية ولو سلم فانما ذلك للواقعة موقع المفرد
الذي له محل والمفرد الذي هو صلة ال لا محل له والاعراب الذي فيه بطريق العارية من ال فانها
لما كانت في صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها بطريق العارية بمعنى ال كما في الا بمعنى غير
وقد الغز بذلك بعض الانذلسيين فقال حاجيتكم لتخبروا ما اسمان واول اعرابه في الثاني
وذاك مبني على حال اهاهو للناظر كالعيان **قوله** المعترضة بين شيئين اي سواكانا مفردين
في جملة او كانا جملتين متصلتين معنى وسواكانت الجملة المعترضة جملة واحدة او اكثر
قال الشارح مثلا زمين احترز بذلك من غير المتلازمين كما لو وقعت جملة بين شيئين
مثلا ليس بينهما ارتباط **قوله** ولا يعترض بها الا بين الاجزا جمع الاجزا باعتبار الافراد **قوله**
المنفصل بعضها من بعض احترز بذلك من ال للعرفة وحرف المضارعة فانهما نزلا من
الكلمة منزلة الجز ولا يعترض بينهما وبين ما اتصل بهما لعدم الانفصال وبان تنزلهما منزلة
الجزء لعدم اعمالها ولذلك لم يتنزل حرف الجر مثلا منزلة الجزء لعمله **قوله** المقتضي كل منهما
الاخر من نحو زيد قايم عمرو ذاهب بكر جالس فان عمرا ذاهب جملة معترضة بين جملتين
لم تقتض احداهما الاخرى **قوله** فتقع بين الفعل وفاعله الاحسن وبين مرفوعه ليدخل
في ذلك نايب الفاعل نحو اكرم والله زيد **قوله** وقد ادركتني والحوادث جمة اسنة قوم لاضعاف
ولا عزل الحوادث نوازل الدهر والجمة بفتح الجيم الكثيرة والاسنة اطراف الارماح والعزل
جمع اعزل وهو الذي لا سلاح معه وجملة والحوادث جمة معترضة قال الدماميني
والظاهر ان هذه الواو المقترنة بالجمل المعترضة واو الاستيناف فان قيل ليس هذا
موضعه قلنا ان الجملة في الاصل موخرة عما هي معترضة بين اجزايه وكانت
حينيذ للاستيناف ثم قدمت وبقيت بحالها ابقا لها على ما كانت عليه انتهى والظاهر

ان هذا

ان هذا الاعتراض ليس من التسديد ولا التبيين وقد ذكر في المغني ان الاعتراض للتحسين فلو ذكره هنا ايضا كان اولي لشموله لمثل هذه الجملة ثم ان هذه الجملة تحتمل الحالية ايضا مع ان لها محلا فيكون تعريف المعترضة غير مانع ولذا ذكر زاده في تعريف المعترضة كونها لا محل لها ولا يمكن زيادته هنا لزوم الدور ولا اهل في قوله لاصفاف بمعنى ظهر غيرا اعرابها فيما بعدها وهي صفة لقوم مبنية على السكون وصفاف مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها حركة الاستعارة فان قيل ما فايدة قوله ولا عز مع قوله اسنة فانه يدل على ذلك فالجواب ان المراد ادركتني بعض اسنة القوم ولا يلزم من ادراك بعض الاسنة ان يكون مع جميع القوم السلاح كذا قاله بعض شيوخنا وقال بعضهم ايضا مفاد الثاني اعم من مفاد الاول وذلك لان الاول افاد ان معهم الارماح والثاني ان معهم السلاح ارماحا وغيرها قوله وبدلت والدهر ذو تبدل الي اخره الضمير المستتر في بدلت نايب الفاعل وهيفا مفعول ثان ودبورا صفه لهيفا وبالصبا متعلق بقوله بدلت ودخلت الباء علي المتروك وجرد الحاصل وجود المتروك منها علي ما هو الاستعمال المشهور وقد سمع خلافه فادخلت الباء علي الحاصل وجرد المتروك وعلى هذا جاء قول ابي تمام بجيد بسيب ابي العباس بدل ازلنا بخصب وهنا بعد جزر الي مدّ فادخل الباء علي الخصب وهو الحاصل وجرد المتروك منها وهو الازل اي الضيق والجزر رجوع الماء الي خلف والمد خلافه والهيف هو الريح الشديد الحرارة ياتي من صوب اليمن والدبور اسم ريح ياتي من جهة المغرب والصبا ريح مهبها المستوي اي تهب من مطلع اذا استوي الليل والنهار والشمال ريح يهب من ناحية القطب والشمال في البيت بميم ساكنة فالهمزة مفتوحة وهي احدى اللغات الح في الشمال وجملة والدهر ذو تبدل معترضة بين الفعل ومفعوله فان قيل بل بين نايب الفاعل والمفعول فالجواب ان الضمير

لما كان مستقرا فكان الاعتراض بين الفعل والمفعول ثم ان الاعتراض بهذه الجملة هو
ليس من التسديد ولا التبيين بل هو داخل في التحسين قوله وفيهن والايام
يعثرن بالفتى اي يوقعنه والضمير في عله عايد على النوب المفهوم
من نوادب ونوايح عطف تفسير على نوادب وجملة الايام يعثرن بالفتى معترضة
والاعتراض بها للتحسين ايضا قوله وما مما اصله ما وا واقعة على شيين والضمير
المثنى عايد على المبتدا والخبر والضمير للمفرد عايد على ما باعتبار لفظها ويكلوها يحفظها
وضنت بخلت ويزروها ينقصها يقال ما زرته ماله اي ما نقصته من باب علم
يعلم فان فتحت الزاي فقلت زرات الرجل فمعناه اصبت منه خيرا قاله الدماميني
وجملة الله يكلوها معترضة لدفع ما يتوهم من نقصه لها اذ بخلت بشي لا يعيبها فهي
لتحسين الكلام ايضا لا للتبيين والتسديد قوله فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا
النار لم عاملة في الفعل وان عامله في لم تفعلوا وليس من باب التنازع اذ لا يكون بين
حرفين خلافا لمن زعم ذلك فان قيل ما المجوز الذي في الجار والمجرور موجود هنا
فالجواب لا وذلك لان النفي له دخل في المعنى فهو بمثابة ان يقال انتفى بخلاف الجار
فانه لا تصال الفعل ولو سمح ايصاله بنفسه لكان دالا على المعنى وجملة لن تفعلوا ...
والاعتراض بها للتبيين اذ قوله فان لم تفعلوا مجمل لانه لا يدري هل تقدرون على
الفعل ام فقبين انهم لا يقدرون عليه قوله ذاك الذي وابيك يعرف مالكا ذاك
مبتدا خبره الاسم الموصول ويعرف مالكا صلته والاعتراض بالقسم وهو وابيك وفعل
القسم محذوف وجوبا اذ لا يجتمع مع الواو والتقدير اقسم بابيك وفعل القسم
ومثاله ما ياتي والاعتراض بهذه الجملة وما اشبهها للتقوية قوله وبين اجزا الصلة
الى اخره نحو ذه مبتدا وصبن واخبره والجملة صلة الاسم الموصول وهو فاعل فعل
قبله مذكور او محذوف وجملة الكرم زين معترضة بين جزئي الصلة فان قيل هذا

من

من جملة الاعتراض بين المبتدا والخبر وقد تقدم فالجواب ان ذاك اعم وهذا اخص قوله
نحو وهل ينفع شيا ليت الى اخره ليت الثاني فاعل ينفع والمراد هذا اللفظ وليت هذا الثالث موكد قوله
نحو اخا الفقر والله اوطات عشوة من اصدر بيت عجزه وما قايل المعروف فينا يعنف وفي الصحاح
يقال فلان اوطاني عشوة بفتح اوله وضمه اي امرا ملتبسا وكذلك اذا اخبرته بما اوقعته
به في حيرة او بلية انتهى من حاشية الشمني قوله والموصوف وصفته بين محذوفه منه
لدلالة الاول عليه اي وبين الموصوف وصفته فلا يقال مقتضاه ان القسم شي واحد وما بعده
شي واحد والاعتراض بين الشيين قوله وهي وانه لقسم الى اخره الضمير عايد الى الاية باعتبار
كمالها وكمال الاية وانه لقسم الى اخره قوله والذي بينهما هو وانه لقسم الى اخره الاخصر
ان يقول وهو وانه لقسم وكانه عدل عن ذلك لئلا يتوهم عود الضمير على قوله وجوابه قوله
على طريق اللف والنشر على الترتيب خبر لمبتدا محذوف اي هو اي قوله بين الموصوف وصفته
وهما قسم وعظيم والاعتراضان المذكوران للتقوية قوله في ضمنها جملة اي معترضة ايضا فقد
تعدد الاعتراض هذا باعتبار ما في نفس الامر ولكن ليس هو بمراد له لانه سياتي في
كلامه ما يدل على المراد وذلك لانه فهم عن المصنف انه فهم عن الزمخشري ان الذي
في الواقعة اعتراضان لا اعتراض واحد بجملتين وبسبب ذلك رد عليه وهذا
مقتض لكون الثابت عنده تبعا للمصنف على ما فهمه ان الذي في ال عمران اعتراضان
وفي الواقعة اعتراض واحد قال المصنف خلافا لابي على الجار والمجرور متعلق بخلافا
واللام مقوية اذ هو متعد بنفسه مثل ضربا زيدا وخلافا معمول لفعل محذوف تقديره
خالفنا باسناد المخالفة اليه لكن الشارح قال في منعه وجيز فالتقدير عليه
خالفناه وكل منهما صحيح اذ المعنى قال قولا خلافه والانسب الاول لعدم احتياجه
الى التكلف بان المراد ما ذكر قال الشارح باسكان التا اشارة الى ان المثال المذكور
انما يكون مما نحن فيه الاعتراض اذا كانت التا ساكنة لانه قد اعترض بها بين قولها

مقتضاه

لعله
فيه

بما هو من كلامه تعالى اما على قراءة الضم فلا اعتراض لان الجملة المذكورة معطوفة على
الجملة المصدرة بانى قال المصنف خلافا للزمخشري اي في جعله ما في سورة الواقعة اعتراضا
واحدا مع انه اعتراضان بخلاف ما في سورة ال عمران فانه اعتراض واحد بجملتين فان قيل
ما الفرق بين ما في الموضعين فالجواب ان اية ال عمران قد اتي فيها بالجملتين والتي بعد
ذلك المعطوف فيهما شي واحد معترض به بخلاف اية الواقعة فانه تحقق الاعتراض
فيهما بقوله تعلمون قبل تحقق الاعتراض بما هو في ضمنه لانه لا يتحقق الاعتراض بما
هو في ضمنه الا بعد ذكر جواب القسم وبهذا التقرير يظهر لك ان قول الشارح في وجه الرد على
الزمخشري ان الذي في اية ال عمران اعتراضان الي اخره معكوس والصواب ان يقال
ان الذي في اية ال عمران اعتراض واحد بجملتين لا اعتراضان بخلاف ما في سورة الواقعة
ويدل على ما قررناه امران احدهما قول المصنف يجوز الاعتراض باكثر من جملة اذ لم يقل
يجوز تعدد الاعتراض الثاني ما قاله الزمخشري في سورة الواقعة والتصريح بالاعتراضين وقد
صرح بمثل ما قررنا في المغني فقال قال الزمخشري هنا جملتان معترضتان كقوله تعالى وانه
لقسم لو تعلمون عظيم انتهي وفي التنظير نظر لان الذي في الاية الثانية اي في ال عمران
اعتراضان كل منهما جملة لا اعتراض واحد بجملتين انتهي قوله التفسيرية الجملة منسوبة
الي التفسير فلا احتياج الي ان يقال التفسير مصدر بمعني المفسر قال الشارح وتسمي اي
الجملة الرابعة او التفسيرية اذ الحكم اذا ورد على لفظ يكون المراد مدلوله قوله والمفسرة
الي اخره اشار بهذا لنفي ما يتوهم من ان التعريف للتفسيرية مطلقا فيكون التعريف
منافيا للمعرف فبين ان المعرف هو المفسرة التي لا محل لها قال المصنف هي الكاشفة
لحقيقة ما تليه وليست عمدة هو تعريف غير مانع لصدقه على الجملة الحالية في قولك
اسررته الى زيد النحوي وهي ما جزاء الاحسان الا الاحسان اذ هي فضلة كاشفة
لحقيقة ما تليه من النحوي فيلزم ان لا يكون لها محل من الاعراب وهو باطل قاله

الدماميني

الدماميني وقال بعد ذلك ايضا لا تخرج الجملة المفسرة في باب الاستغال بقيد الفضلة في
مثل قولنا قام زيد عمروا يضربه لانها هنا مفسرة للحال فهي فضلة انتهي وقال الشمني مراده
بالفضلة الجملة التي لا محل لها من الاعراب فلا ترد هذه ولا السابقة ان سلمت فيها الحالية
قوله لحقيقة ما تليه اي لمعنى اللفظ الذي تليه فالمراد بالحقيقة المعنى لا الماهية بدليل
ما ياتي من الامثلة قوله لكنها لا توضح حقيقته اي معناه وذلك لان معنى الذي
من قولك جا الذي قام ابوه ذات مشخصة ولا شك ان معنى قام ابوه غير ذلك
قوله محجورة في الحدود اي الفصول مقومة ولا ينبغي ان تقوم بالامور العرضية
قوله لا ول ما يحتمل التفسير والبدل ظاهره انه لا يحتمل غيرهما وفيه شي لقول المصنف
في المغني عاطفا علي ما يجوز بعد ذكر الوجهين وان تكون معمولة لقول محذوف فهو
حال مثل والملايكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم انتهي اي ويجوز ان تكون
الي اخره وقوله سلام عليكم اي قايلين سلام عليكم قوله الصوري اشارة الي جواب
سوال تقديره جملة الاستفهام انشا وجملة اسروا النجوي خبر والخبر لا يفسر بالانشا
فاشار الي ان جملة الاستفهام خبر ايضا والاستفهام انما هو في الصورة قال بعض شيوخنا
في قول المغني فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى لان هل هنا للنفي قوله والنجوى اسم للتناجي
الخفي فان قيل ما معنى اسروا مع ذلك قيل معناه بالغوا في اخفايها او جعلوها بحيث لا يفطن
احد لتناجيهم قوله وهو ابدال الجملة من مفرد الضمير عايد الي جملة الاستفهام الصوري
اي والجملة المذكورة تبدل منها ابدال جملة من مفرد قوله نحو عرفت زيدا ابو من هو ابو
خبر مقدم وهو مبتدا موخر وجوز سيبويه ان يكون ابو مبتدا او هو خبرا وصح الابتدا
بالنكرة لتخصيصها بالاضافة وهذا مثال لابدال الجملة من المفرد لا يختص بكوفي
ولا بصري بل يقول به الفريقان وذلك لان الاستفهام علق عن التسلط علي لفظ البدل اي لا المبدل منه وهو زيد
لا كتسابه التصدر بما له الصدر باضافته اليه فارتفع فاتي به ولولا الاستفهام لقيل

قال شارح

عرفت زيدا اباوالا شك ان التعليق لا يختص باحد الفريقين قوله والثاني ما يحتمل التفسير والحال نحو قوله تعالى مستهم الباسا الي اخره ظاهره ان هذه الاية لا تحتمل غير ذلك وفي الكشاف ومستهم بيان للمثل وهو استيناف كان قايلا قال كيف كان ذلك المثل فقيل مستهم الباسا انتهي وظاهر كلامه انه يجوز في هذا وهذه الجملة ان تكون مستانفة استينافا بيانيا ومقتضي كلام المصنف ان الاستيناف مقابل التفسير ولذا قال في قوله تعالى هل ادلكم علي تجارة تنجيكم من عذاب اليم تومنون ان جملة تومنون قيل مفسرة وقيل مستانفة وعلي هذا يزاد ان الاية المذكورة يجوز فيها وجه ثالث وعند الزمخشري ان التفسير لا ينافي الاستيناف الجملة مفسرة باعتبار الاجمال الحاصل فيما يفسره وفي المعني هي جواب سوال مقدر ولذلك جمع بين الشيين والله اعلم قوله قال في المغني والحال لا ياتي من المضاف اليه في مثل هذا اما افهمه المصنف عن ابي البقا غير جيد وذلك لانه انما جعلها حالا من واو خلوا فلا اعتراض عليه ويدل علي ذلك تقدير قد اذ لو كانت من الذين لما احتيج الي تقدير قد ولذلك قال الدماميني في التعليق والحالية متجهة من الضمير في خلوا قوله فيجوز مجي الحال مما اضيف هو اليه الذي فالذي صفة جرت علي غير من هي له ولذلك ابرز الضمير والتقدير من المضاف اليه الذي اضيف المضاف الي ذلك المضاف اليه فالضمير في قوله اليه عايد الي ما قوله فلا يصح ان يعمل في الحال اي فلا يصح ان يعمل المضاف في الحال لجموده فيبطل قول هذا القايل انه صفة اذ لو كان صفة لكان ما بعده فاعلا او مفعولا قال المصنف كمثل آدم خلقه من اي خلق ادم والمماثلة بينهما باعتبار المعني لا باعتبار ظاهر اللفظ من كونه قدر جسدا ثم كون قال في المغني فخلقه وما بعده تفسير لمثل ادم لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قدر جسدا من طين ثم كون بل باعتبار المعني اي ان شان عيسي كشان ادم في الخروج عن مستمر العادة وهو التولد بين ابوين انتهي قوله فجملة خلقه اي الي قوله كن فيكون ولذلك قال في المغني فخلقه وما بعده كما تقدم قوله تومنون اي تستمرون علي الايمان اذ الخطاب للمومنين

لعله اي

وقوله

وقوله على الظرفية اي الزمانية والتقدير افي الواقع اي فيما وقع الحال
وقوله فاعل ظاهره للمحذوف وذلك لانه راعى المحذوف قوله ويدفعه
الى اخره محصل الدفع انه فاسد مع وجود الفارق وذلك لان حقا يصح الاخبار
بها وكلا لا يصح الاخبار بها ويرد هذا بان الفارق لابد ان يكون فاعلا
في الحكم وليس الاخبار وعدمه مما يطعن فيه ولولا ان المنقول ان كلا التي بمعنى
حقا تفتح ان بعدها لامكن الرد بان كونها بمعنى حقا لا يلزم منه ان تفتح
قال المصنف فالنافية تعمل في النكرات عمل ان كثيرا الى اخره الفرق بين لا العاملة
عمل ان ولا العاملة عمل ليس مع اجتماعهما في النفي وكون الاولى تفيد الاستغراق
نصا ولا يجوز الخروج عنه لقرينة والثانية تفيده ظهورا ويجوز الخروج عنه
لقرينة ان الاولى على تقدير من الزايدة بدليل انه سمع دخولها معها وهي تفيد
تاكيد النفي فخروجها لقرينة يقتضي التناقض ولهذا كان الاظهر في علة بناء اسمها
كونه على معنى من لا التركيب والثانية ليست كذلك قال الشارح على سبيل
التنصيص الفرق بينه وبين الظهور ان التنصيص جعل اللفظ دالا على المعنى
مع عدم الاحتمال لشيء اخر والظهور كون اللفظ دالا على المعنى مع الاحتمال لشيء
اخر قوله او اريد بها نفي الواحد اي مع قيام القرينة على ذلك قال المصنف
تعز فلا شيء على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا تعز امر من العز وهو
الصبر والتسلي وقوله فلا شيء على الارض باقيا جواب الامر والوزر الملجا
والواقي الحافظ ولا في الموضعين عاملة عمل ليس والمعنى اصبر وتسل على ما
اصابك من المصيبة فانه لا يبقى شيء على وجه الارض ولا ما ملجا
يقي الشخص وتحفظه مما قضى الله رب العالمين ويحتمل ان يكون
الاسم المنصوب حالا وخبرهما فلا شاهد في البيت قال الشارح وقيل

استنان للمتكلم الي اخره اغا قال هذا وندر ما بعده لان الامر في المثال الاول امر للمخاطب في الحقيقه اي لا يحرحسن احد بخلاف الامر في الثاني فانه امر للمتكلم قوله النافية الالف واللام للعهد الذكري اي النافية العاملة قوله اختصاص الناهية بالمضارع وجزمه الباللبيت داخلة علي المقصور اذ ليست الناهية منفردة بالمضارع ولا بجزمه لدخول غيرها عليه والجزم بغيرها بل داخلة علي المقصور عليه يعني ان الناهية قصرت علي المضارع فلا يدخل علي غيره وقصرت علي جزمه فلا يكون معها مرفوعا ولا منصوبا قوله بخلاف النافية اي فانها ليست مختصة بالمضارع ولا بجزمه وهذا لا ينفي كون ماذكر موجودا فيها بل يوهم انه موجود لا علي سبيل الاختصاص وليس كذلك فاذا الاحسن ان يقال الباداخلة علي المقصور والانفراد بالنسبة الي النافية لا مطلقا قال المصنف وهو اربع احدها هكذا في بعض النسخ وفي بعضها اربعة وتانيث العدد لان المعدود اذا حذف يجوز فيه التذكير والتانيث قاله بعض شيوخنا قوله وتختص بالجملة الاسمية اي بالدخول عليها ولو قدر ذلك كما سبق لكان حسنا اذ لا يكون الاجملة فعلية قال الشارح وذهب سيبويه الي اخره مقتضاه ان ماقاله المصنف هاهنا مبني علي مذهب الاخفش لا علي مذهب سيبويه فيكون قوله ومنه اشارة الي الخلاف والظاهر ان مستند في ذلك قول المصنف اي لولا انا موجود وذلك لانه لو كان ماشيا علي مذهب سيبويه لم يقدر هذا التقدير اذ لا يجمع بين الجار ومجروره مرفوعا فيقال في لحسبك درهم تقديره بحسبك درهم برفع المبتدا لكن في هذا نظر اذ يقتضي ان ماذكر ليس منه علي مذهب سيبويه مع انه ياتي علي المذهبين اذ الضمير في محل رفع بالابتدا عليهما وقد صرح الشارح بذلك فيما سبق ويمكن ان يجاب بان اسم الاشارة في قوله هذا مذهب الاخفش راجع الي اقامة المتصل

جواب ام

مقام

مقام المنفصل وعلى هذا امر مذهب الاخفش فيكون قوله ومنه اما اشارة الى مذهب
الاخفش واما الى انه ربما يتوهم ان هذا البيت منه للاقامة المذكورة وقوله اي
لولا انا موجود اشارة ببيان المعنى قوله فاخرتني موول بالمضارع انما كان المعنى
على المضارع لانه معلوم ان تاخيره في الدنيا لا ينفعه فالمقصود ان يوخر الان
ليعمل قوله والمعنى هلا اخرتني وهلا انزل اي توخرني وينزل فالمعنى على الاستقبال
ايضا والفرق بين العرض والاستفهام ظاهر قوله من النفي الاحسن لو قال اي
من كونها نافية قوله لحصول مضمون العلم اضافة بيانية فلا يقال كان المناسب
ان يقول مضمون يعلمه الله قوله معلق بحصول مضمون ما تخفونه او تبدونه
كان الاولى ان يقول مضمون ما يخفون ما في صدوركم وما يبدون ما فيه
اذ ليس ما تخفونه او تبدونه هو الجواب بل الجواب ما قلناه ومضمونه اخفا ما في
الصدور او ابداوه وليست الاضافة في قوله مضمون ما تخفونه بيانيه
كما في قوله مضمون العلم ولو مشى على طريقة الاول لقال لحصول مضمون اخفا
ما في الصدور او ابدايه فلم يرتكب اسلوبا واحدا والله اعلم قوله وان الشرطية
ليست اشارة الى تقدير الاعراب بل الى المعنى ولو قال وحكمها اي ان الشرطية
كان احسن قوله بالنسبة الى العمل اشارة الى جواب سوال تقديره ان حكم مضاف
فيعم اذ المصدر اذا اضيف يعم وحينئذ فمقتضاه ان احكامها منحصرة في
جزم الفعلين وليس كذلك لان لها احكاما اخر فاجاب الشارح بان المقصود
خاص الحكم بالنسبة الى العمل خاصة قال المصنف ان يجزم فعلين اي بطريق
الاصالة اذ جزمها للجملة الاسمية انما هو بطريق العروض ثم الاصل ايضا
ان يكون شرطها وجوابها مضارعين قال الشارح او مختلفين شامل لصورتين
ما اذا كان الشرط مضارعا والجواب ماضيا وعكسه ثم ان رفع المضارع

٢

بيان ضم

ه الواقع بعد الماضي حسن سوا اقترن الشرط بناف ام لا خلافاً لمن زعم
غير ذلك ويقال في اعرابه مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وفي محل
جزم فان قيل قولك مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وفي محل جزم
متناقض فالجواب ان العامل لما لم يوثر في لفظه كان مرفوعاً لتجرده هو
والمحل باعتبار وجود العامل فالحمل وعدمه باعتبارين قوله اي ما عندكم
من سلطان اشارة الي ان نافية ومن زايد ولم يسقطها للاشارة الي انها
لا معنى لها بالكلية فهي كالساقطة قوله وحكمها الاهمال الى غالبا فلا
اعتراض قال المصنف واهل العالية في الصحاح ما فوق نجد الي ارض
تهامة والي ما وراء مكة وهي الحجاز وما ولاها والنسبة اليها عالي ويقال
ايضا علوي علي غير قياس انتهى من الشمني قوله ان امسكهما جواب القسم
وجواب الشرط محذوف تقديره امسكهما احد غيره قال الشارح
وهو الحرميان وابو بكر اي والمخففة للثقيلة الحرميان وابو بكر ثم ان قراة
ابي بكر بتخفيف النون وتشديد الميم وقراة الحرمين بتخفيفهما ولا يرد
علي هذا ما ورد علي غيره قوله في المغني لنا قراة الحرمين وابي بكر وان كلا لما
ليوفينهم من ان قراة ابي بكر بتخفيف النون وتشديد الميم وقراة الحرمين
بتخفيفهما باللفظ بالاية مرة واحدة منسوبة للثلاثة غير ممكن
فلو اقتصر علي قوله وان كلا لكفاه ولم يتات عليه اشكال لانا نقول المنسوب
للثلاثة هنا هو تخفيف الثقيلة كما تقدم والمنسوب لهم هناك قراة
الاية الشامل لقوله قال المصنف ويقل اعمالها ان المشددة كهذه القراة
هذه شامل لما اذا كانت لما مخففة ايضا وفي الشمني فان قلت اي شي خبر ان
في الاية علي تخفيفها وحملها وتخفيف لما قلت فيه وجهان احدهما

ليوفينهم

ليوفينهم وما مزيدة فاصلة بين لام ان ولام القسم وثانيهما ان الخبر ما اي هم
الحق او جمع قال الشارح فاما طماحين الي اخره في الصحاح المراد بالطلب هنا
العادة والحين بسكون اليا وضمها صفة الحيان والمنايا جمع منية وهي الموت
لانها مقدرة يقال مني له اي قدر والدولة في الحرب ان يتو اول احد الفيتين
على الاخري يقال صار المال بينهم دولة يتداولونه يكون مرة لهذا ومرة لهذا
والجمع دولات ودوله وقال ابو عبيد الدوله بالضم والدولة لغتان بمعنى قال
محمد بن سلام الجمحي سالت يونس عن قول الله تعالي كيلا يكون دولة فقال قال
ابو عمرو بن العلا الدوله بالضم في المال والدولة بالفتح في الحرب قال وقال عيسى بن
عمرو لتاهما يكون في الحرب والمال قال يونس اما انا فو الله ما ادري ما بينهما انتهى
الصحاح قال المصنف وحيث اجتمعت ما وان اي هذين اللفظين ولا يقال ما النافية
وان الزايدة لانه ينافيه التفصيل الاتي قوله المفتوحة المخففة نعت لان سيبين
ولذلك قال الشارح الهمزة والنون ثم ان في عد المصنف ان مما جاء على اربعة
اوجه نظر وذلك لانها تاتي اسما ايضا ساكنة كانت ومتحركة كانا فكان ينبغي
ان تعد مما جاء على ستة اوجه والجواب ان المراد بيان ان التي هي حرف لا الاسم
او ان المراد ما كان على هذه الصورة وضمير المتكلم والمخاطب لا يكون على هذه
الصورة اصلا قوله المخففة اي الخفيفة والتعبير بذلك انسب قوله وهي الداخلة
على الماضي يريد وليست عاملة فيه اتفاقا قاله ابن طاهر انظر المغني قال الشارح
بدليل انها تؤول بالمصدر فيه نظر اذ التاويل بالمصدر ليس مما اتفق عليه
فلا يناسب الاستدلال به قوله ونقض الي اخره الي اخره هذا النقض مبني
على ان قوله لا تدخل على غيره سواء كان فيه قبل للاستقبال ام لا كما هو ظاهره
ويمكن ان يقال مراد ابن طاهر انها انما تدخل على ما تخلصه للاستقبال

أن

ولو دخلت علي الماضي لخلصته له كالمضارع وذلك بينا في وضعه وعلى هذا فان
الشرطيه الداخلة علي الماضي مما تشهد له لانها انما تقلب معناه الى الاستقبال
ولا تخلصه والفرق بينهما ان التخلص فيما يكون محتملا لذلك النفي آ لذي خلص
له والقلب فيما لا يكون محتملا لما قلب له قاله بعض شيوخنا قوله لتقوية
المعني وتوكيده قال في المغني ولا معني لان الزايد غير التوكيد كساير هـ
الزوايد الدماميني في التعليق فيه نظر فقد صرح في من الزايدة بانها ترد للتنصيص
علي العموم كقولك ما جاني من رجل فانه من ظاهر في الاستغراق وليها نص
بدونه ح
فيه فقد اثبت للزايد معني غير التاكيد وقد صرحوا بان لا في قولك ما جاني زيد
ولا عمرو زايدة مع ان الكلام بدونها يحتمل نفي المجي في حالتي الاجتماع والافتراق
ونفيه في حالة الاجتماع ومع وجودها يتعين المعني الاول انتهى الشمني ليس
فيما ذكره معني غير التاكيد فان التنصيص علي العموم بعد احتماله تاكيد لذلك
العموم وكذلك التنصيص علي نفي المجي حالتي الاجتماع والافتراق بعد احتماله هـ
تاكيد لذلك النفي لان التاكيد تقوية الكلام وتقريره ورفع الاحتمال عنه وفي شرح الرضي
قيل فايدة الحرف الزايد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد
المعني كما في من الاستغراقية والبا في خبر ما وليس فان قيل فيجب ان لا تكون زايدة
اذا افادت فايدة معنوية قيل انما سميت زايدة لانه لا يتغير بها اصل المعني بل لا يزيد
بسببها الا تاكيد المعني الثابت وتقويته فكانها لم تفد شيا لما لم تغاير فايدتها العارضة
الفايدة الحاصلة قبلها ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتدا والفاظ التاكيد
اسما كانت او لا زوايد ولم يقولوه وبعض الزوايد يعمل كالبا ومن الزايدتين
وبعضها لا يعمل نحو فبما رحمة واما الفايدة اللفظية فتزيين اللفظ وكونه
بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام مهيا بسببها لاستقامة وزن شعر او لحسن

السجع

الشلجح او لغير ذلك من الفوايد اللفظية ولا يجوز خلوها من اللفظية والمعنوية معا ولا
اعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحا وقد يجمع الفايدتان في حرف وقد ينفرد
احداهما عن الاخرى انتهي قوله يحكم لها بالزيادة اي ان مقتضي قوله وكذا حيث
ان كذا خبر مقدم وحيث مبتدا موخر مع انها من الظروف غير المتصرفة فينبغي
انها ظرف لفعل مقدر وكذا يقال في امثال ذلك قوله التوقيتية اي الدالة علي الوقت
وهذا يقتضي انها اسم مع ان الصحيح عند المصنف انها حرف فكان المناسب ان
يقول عوض التوقيتية الرابطة قوله ويتاخر عنها معطوف علي وقت اي وحيث
تباح الح موسعو ونودوا ان تلكم الجنة ان مخففة من الثقيلة في موضع
نصب علي حذف حرف الجر اي بان تلكم الجنة وقيل هي تفسيرية بمعني اي لا موضع
لها من الاعراب وقوله اورثتموها حال من المبهم والكاف والميم للخطاب لا موضع
لهما من الاعراب من حاشية مسكي قوله فيجب ان يوتي باي مكانها اي اذا
قصد التفسير واما اذا لم يقصد فاسقاط ان كاف وذهبا بدل من عسجد او
عطف بيان عليه ولذلك قال في المغني فلا يجوز ذكرت عسجدا ان ذهبا بل يجب
الاتيان باي او ترك حرف التفسير انتهي قوله ففيه اشكال اي في القول اشكال
بحسب ظاهره ولا بحسب التاويل لانه لا يخلو اي لان الشان ويصح رجوع الضماير
الي قوله بعض العلما لكنه يحوج الي تقدير في قوله لا يخلو اي حاله قوله وكلاهما
لا وجه له اي بحسب ظاهره لا بحسب التاويل فلا ينافي قصد توجيهه الاتي لانه بحسب
التاويل قال المصنف منع منه انه لا يصح ان يكون اعبدوا الله ربي وربكم مقولا لله تعالى
الثمني فاجاب عنه ابو حيان بانه يصح ان يكون ان مفسرة للامر المتني الملفوظ
بها علي ان يكون ربي وربكم من كلام عيسى علي اضمار فعل اي اعني ربي وربكم
لا علي انه من جملة اعبدوا السفاقسي وفي جوابه خروج من الظاهر بانقطاع

ربي وربكم من جملة اعبدوا وجعله علي علي اضمار فعل والزمخشري انما لزم
المحذور على ظاهر اللفظ انتهي وفي الشرح ويمكن ان يقال المحكي انما هو اعبدوا
وقل ربي وربكم من كلامه عليه الصلاة والسلام اردف به الكلام المحكي تعظيما
لله تعالي كما قال الزمخشري في قوله تعالى حكاية عن اليهود انا قتلنا المسيح
عيسى ابن مريم رسول الله ويجوز ان يضع الله الذكر الحسن مكان ذكرهم القبيح
في الحكاية عنهم رفعا لعيسى عليه السلام عما يذكرونه وتعظيما لما اراد بمثله قال
ابن الحاجب في اماليه واذا حكي حاك كلاما فله ان يصف المخبر عنه بما ليس
في كلام الشخص المحكي عنه ويمكن ان يصرف التفسير الي المعني بان يكون
عيسي عليه الصلاة والسلام قد حكي قول الله سبحانه وتعالي بعبادة
ا خري وكانه تعالي قال له مرهم بان يعبدوني او مرهم بان يعبدوا الله ربكم
وربهم فغير عيسي عليه السلام عن نفسه بطريق التكلم وعنهم بطريق الخطاب
ونظيره في الحكاية بالمعني قوله تعالي فحق علينا قول ربنا انا لذائقون
والاصل انكم لذائقون ولا يمتنع ايضا ان يكون الله تعالي قال لعيسي بن مريم قل لهم
اعبدوا الله ربي وربكم فحكاه كما امر به ولا اشكال انتهي قوله وجوزه الزمخشري
ان اول قلت بامرت ان قيل مع التاويل حروف القول موجودة ايضا مع انكم
قد اشترطتم انتفاها فالجواب ان مراد الجوهري انتفاء حروف القول المستعمل
في معناه لا مطلقا قال الشارح فكان الضماير لا تنعت كذلك لا يعطف عليها عطف
البيان قال الدماميني لعل الزمخشري لم يذهل عن هذا وانما لم يعتبره بناء علي انه ما
ينزل منزلة الشي لا يلزم ان يثبت جميع احكامه له الا ترى ان المنادي المفرد
المعين منزل منزلة الضمير ولذلك بني والضمير لا ينعت ومع ذلك لا يمتنع
نعت المنادي انتهي قوله اي باتخاذ الجبال بيوتا فيه اشارة الي ان من للبيان

لا للتبعيض

لا للتبعيض والا كان يتول باتخاذ من الجبال قال المص علم ان سيكون منكم مرضى هو بلفظ التذكير

لان تانيث مرضى غير حقيقي قال الشارح بل لما يدل على اليقين قال الرضي فعل اليقين الذي تقع

بعد المخففة هو فعل العلم وما يؤدي معناه كالتبيين والتيقن والتحقيق والانكشاف والظهور

والنظر الفكري قال المص او ظن ينزل منزلة العلم الشمني واما المنزل منزلة العلم فهو الظن

بتاويل ان يكون غالبا مقارنا للعلم وانما وقعت المخففة بعد ذلك للايذان من اول الامر

بانها ليست الناصبة للمضارع لان اليقين وما نزل منزلته بالمخففة اليق فايدتها التخفيف انسب

انتهى اما ان لم ينزل العلم فهي مصدرية قوله فتكون شرطية اي فتحتاج الى شرط وجواب

وترك ذلك وكان الاحسن ان ياتي بطيو افق مابعده قوله الثانية لو الخ الكافيجي ان قلت كان

المناسب لقوله احدها ان يقول ههنا ثانيها فلم ترك هنا قلت للتعلم بان الحرف يذكر ويونث

فان اول باللفظ يكون مذكرا وان اول بالكلمة يكون مونثا والتنبيه على ان لو من الكلمات التي

وضع الباب الثالث لتفسيرها انتهى قوله فاحد اوجهها الفا للتفصيل او للتعليل قوله

ان يكون حرف شرط في الماضي اي في الزمن الماضي لا الفعل الماضي والجار والمجرور متعلق بما تضمنه

شرط اي حرف يدل على حصول مضمون الجواب عند وجود الشرط فرضا في الماضي وانما لم يجعل الماضي

صفة للفعل لاقتضاء ذلك انها لا تكون حرف شرط في غير الفعل الماضي مع انها تكون كذلك فيه

ولذلك كان تفريع الشارح في غاية المناسبة حيث قال فاذا دخلت الخ قال الشارح وهو الغالب

اي على نقيضه الاوجه الاتيه قوله فاذا دخلت اي لو التي هي حرف شرط لا لو في قوله احدها

لو فالضمير في ان يكون غيره في قد دخلت قوله صرفته اي صرفت حدثه وزمنه الى الزمن الماضي

قوله وهو فعل الشرط اي ما يليه والضمير المستتر في يليه عايد الى ما والمنصوب الحرف قوله

مثبتا كان او منفيا يعني ان اقتضاء امتناع الشرط لا فرق فيه بين حالة الاثبات وحالة النفي

فامتناع المثبت بان يكون منفيا وامتناع المنفي بان يكون مثبتا قوله يقتضي اعادة لقصد

التنصيص على انه ليس المراد المجموع قال المصنف واستلزامه لتاليه اي كون الجواب لازما له

فالشرط ملزوم وسبب والجواب لازم ومسبب وهذا اللزوم بحسب اصل الوضع لكنه قد يتخلف
في بعض الاستعمالات نحو لو اهنات زيد الاكرمتك، قال الشارح اي فعل الشرط وضع تغيير
المرجع لقصد الايضاح مع الاختصار اذ مرجع الضمير ما يليه قوله فالاقسام اربعة اي
فيتحصل بسبب تركيب الشرط مع الجواب ان تكون الاقسام اربعة قوله ثم ينبغي التالي الخ الثالثة
والرابعة اشياسيا ان اتفق عليهما وهما كونه للشرط وكونه في الماضي وشيئان اختلف فيهما وهما
كونها تقتضي امتناع الشرط وكون الجواب لازما وكان المقرر انه لا يلزم من نفي الملزوم
نفي اللازم اذ قد يكون اللازم اعم اراد ان يبين انه قد ينتفي التالي ايضا وذلك اذا كان
لازما للمقدوم في نفس الامر ولو لم يكن للتالي الاهو قال المصنف فلو هنا دالة على امرين
المقصود منهما الثاني لكن لما كان انتفا الثاني مسببا عن انتفا الاول جمع بينهما قال الشارح التي
هي المقدم اي مضمونه ولما كان المقصود المقدم اي به قال المصنف لرفع هذا المنسلخ المنسلخ
اسم فاعل يقال انسلخ الرجل من ثيابه اذا اخرج منها والمراد من المنسلخ هنا بلعم بن باعور قد انسلخ
من ايات الله اي كفر بها ونبذها وراء ظهره قال الشارح بدخول لو عليها هذا هو نفس المدعي
وذلك لان المدعي ان لو الداخلة على المثبتة دلت على انتفائها وهذا هو نفس المدعي للتعليل
فهو من المصادرة قال المصنف وهذا الخلاف الخ اي هذا الحكم الذي هو انتفا التالي ان لزم
المقدم ولم يتخلف المقدم غيره ملتبس بمخالفة الحكم الذي ثبت وقت خلف المقدم فخلاف
مصدر بمعنى المخالفة والبا للملابسة وما اسم موصول واقعة على الحكم واذا بمعنى
وقت متعلقة بمحذوف وجوبا لانها وقت صلة وكذا يقال في كل ما اشبه ذلك قوله
حتى يكون الخ حتى تعليلية بمنزلة كي والتعليل المنفي الذي هو يلزم لا للنفي قال الشارح
بناء على ان لو اذا دخلت الخ تعليل ايضا للمنفي قوله متخالف هنا مقتضاه ان اسم الاشارة
راجع الى قد خاف وعصى التحصيل من قوله يلزم الخ او الى يلزم من انتفاء المختلف الخ
ولا يحوج الى هذا مع انه يلزم منه كون الخبر محذوفا من غير احتياج الى حذفه والاولى

ان يكون اسم الاشارة راجعا الي قوله لايلزم اي وكونه لايلزم منه انتفاء لم يعص لان
انتفاء العصيان الخ قوله وهو ان سبب خوفه من الله تعالى الخ كان المناسب
ان يقول وهو ان سبب عدم معصية اجلال الله وتعظيمه قال المصنف وانه
لو قدر عدم بعدر لان لو تدل على التقدير والفرض قوله لم يقع منه معصية اي لان
الاجلال حاصل له قال الشارح مع ذلك اي الاجلال قوله وهذه المسئلة كالمستثناة الخ
حاصله ان من احكام لو انها اذا وليها مثبت صيرته منفيا واذا وليها منفي صيرته
مثبتا وكذا حكم جوابها فاستثني من هذا الحكم بعضه اعني حكم الجواب
واما حكم الشرط فثابت له دايما فان قيل هل استثنوها باعتبار كلام المصنف
ام باعتبار كلام الجمهور فالجواب ان استثناوها باعتبار كلام الجمهور ان المصنف
قصد ادخالها في كلامه كذا قال بعض شيوخنا قوله اذا دخلت علي مثبت الخ اي اذا
وليها مثبت هذا مراده بدليل قوله وكذا حكم جوابها قال المصنف ومن هنا الخ اي
لان قولهم حرف امتناع لامتناع بمثابة الموجبة الكلية ومثال لو لم تخف الخ بمثابة
السالبة الجزئية تنقض الموجبة الكلية قوله والصواب قابل الفساد بالصواب
مع ان الصواب مقابل الخطا فالاولى ان يقال والصحيح قال الشارح فيلزم من
انتفا الشرط وهو طلوع الشمس انتفاء الجواب الخ الشمس كوكب نهاري ينسخ ظهوره
وجود الليل فما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس من الليل وهذا اصطلاح وحينيذ
ظهر اللزوم المذكور قال المص ومنه اي ومما كان له سبب اخر ولم يلزم من انتفا الشرط
انتفا الجواب ولا ثبوته اي لذاته وان كان الثبوت في المثال المذكور مقطوعا به
لانه لعارض وهو المدح قوله ان ثبوت المشية الخ هذا التسبب ثم لعلي المشية
والرفع من غير اعتبار لو وكذا كلما ادعي فيه التسبب دخل في افادة ذلك
وما قيل بانتفا التسبب فيه انما هو لعدم التسبب مع قطع النظر عن لو ونحوها منت

نزيد الاكرمنكر ولذلك لم يتعرض الجمهور للتلازم قال الشارح فانها لا تتضمنهما بديل بل تتضمن احدهما وهو الدلالة على الامتناع المذكور فقوله لا تتضمنهما من سلب العموم لا عموم السلب قال المصنف في المستقبل وهو متعلق بمحذوف دل عليه الشرط اي حرف يقتضي وجود الجواب عند وجود الشرط في المستقبل فهو متعلق بمحذوف وانما لم يصح تعلقه بالشرط لان الشرط هو التعليق فيقتضي ان التعليق في المستقبل مع انه موجود الان ولو هذه لا دلالة لها على امتناع الشرط او حصوله قوله مرادفا لان الترادف هو الاتحاد في المفهوم وليس من جملة العمل فالظاهر ان الاستثنا منقطع لرفع ما يتوهم من ترادفهما لان انها تعمل عملها ويمكن حمل الترادف على معناه اللغوي وهو التتابع وعليه فالاستثنا متصل وانما قال لان ولم يقل الا ان التي لا تحتاج معها الاستثنا المذكور لان شرط اذ لا بد من ان يكون محقق او يكون مما يغلب على الظن وجوده وليس ذلك مشترطا في لو كان قوله اي شارفوا ان يتركوا ذريتهم من هذا التاويل ان الامر انما هو لمن شارف الترك مع ان المقصود بالامر من شارف الترك ومنهم من لم يشارفه فالتاويل المناسب ان يقال اي ان يتركوا وليس المراد من الترك ان يكون بالفعل بل المراد ولو قدر منهم ذلك قال الشارح لانه بعده اموات تعليل المفهوم قبل الترك اي انما يتوجه قبل الترك لا بعده لانهم بعده اموات قال المصنف ولو تلتقي اصدانا بعد موتنا ومن دون رمسنا من الارض سبسب لظل صدى صوتي وان كنت رمة لصوت صدى الليلي يهش ويطرب والاصداء جمع صدا وهو ما يحكيه تحصل صوتك في الجبال ونحوها والواو في ومن للحال والرمس تراب القبر والسبسب مفازة اي مكان متسع مرفوع بالابتدا وخبره من دون والظل جواب لو وصدى صوتي اسمه ويهش خبره اي يرتاح ويطرب من الطرب عطف عليه وجواب ان محذوف دل عليه جواب لو والرمة بكسر الرا وتشديد الميم العظام البالية قال الشارح اي ودوا الادهان ال عوض عن المضاف اليه اي ادهانك

ومثل

ومثله التعيير اي تعييره قوله فيتلة اي بنت الحارث ترثي اخاها النضر ابن الحارث كان النبي صلى الله عليه وسلم ضرب عنقه بالصفرا حين قفل من بدر ويقال لما سمعها النبي صلى الله عليه وسلم قال لو سمعتها قبل ان اقتله لما قتلته قوله ماكان ضرك الخ ما استفهامية اي اي شي مبتدا وكان ضرك خبره والواو في وهو للحال والميم من غاظه اذا اغضبه اسم مفعول اي الذي حصل له الغيظ من غيره واصله مغيوظ نقلت حركة اليا الى ماقبلها ثم حذفت واو مفعول لالتقا الساكنين ثم كسر ماقبل اليا لينا سبها ويصح ان يكون بمعنى اسم المفعول كقتيل بمعنى مقتول والمحنق بمعنى بضم الميم وفتح النون الذي يكمن في قلبه الغلظ فان قلت اين جواب لو قلت صدر الكلام اغني قوله حذرا من الاشتراك اي بين المصدرية وغيرها مع امكان حملها على كونها غير مصدرية فلا يقال الاشتراك حاصل فلم يحترزوا منه في هذا الوجه خاصة لانا نقول ذلك لعدم امكان الغير وانما فروا من الاشتراك لاحتياجه دايما الى قرينة ولذلك يقال ان المجاز خير منه لانه اذا ذكر من غير قرينة يحمل على المعنى الحقيقي والقرينة انما احتاج اليها عند ارادة المعنى المجازي قال المصنف ونحوها اي مما يحتاج الى مفعول وجواب اذ البيت مخرج على حذف الفاعل والجواب والتقدير ماكان ضرك منه لو مننت لكان خيرا والاية الاولى مخرجة على حذف المفعول خاصة والتقدير ودوا الادهانك لو تدهن فيدهنون اذا الجواب هو يدهنون فقد لزم على توجيه البيت حذف الفاعل والجواب وعلى توجيه الاية الاولى حذف المفعول ودخول الفا في الجواب وعلى توجيه الاية الثانية كثرة الحذف كما قال الشارح والكثرة تطلق على مافوق الواحد قال الشيخ سعد الدين في المطول قوله الا انها لا تنصب ولا ترفع استثنا متصل لان كونه بحرف شامل للعمل ايضا ويمكن حمله على الانقطاع بان يقال قوله بمنزلة ليت اي في التمني ويدل عليه تصريحه اولا به قوله ولا دليل في هذا المنازعة في الدليل لاستلزام بطلان المدعي فيمكن ان المصنف هو موافقا لهم وهو الظاهر لعدم وجها من

لتر

اوجها وانما لم تكن هنا شرطية لان ذلك عوج الى حذف الجواب مع ان المعنى لا يساعده قوله
لجوازان يكون الخ اشارة الى ان الاحتمال كاف قال الشارح وان والفعل في تاويل مصدر
معطوف على كرة اي فليت لنا كرة فكونا من المومنين والفا السببية اي فيثبت على العودة
كوننا من المومنين قوله وهو الشخص الخ اشارة الى جواب سوال تقديره ان المناسب
ان يقول مثلها في قولها اذا القايل مونث فلم اتى به مذكرا فاجاب بان تذكيره باعتبار عوده
الى الشخص الشامل لكل من الذكر والانثى قال المصنف ولبس عباة الخ الصحيح ولبس بواو
العطف لانها جملة معطوفة على جملة قبلها والشفوف بضم الشين المعجمة وبالفاين الثياب
الرقاق قال الشارح وان والفعل في تاويل مصدر معطوف على لبس اي ولبس عباة وقرة
عيني ويجوز الرفع الى تنزيل الفعل منزلة المصدر نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه
انتهى من شرح الشواهد قوله ان والفعل في تاويل مصدر معطوف على وحيا اي الا
وحيا او ارسالا الغاسي وكلاهما في موضع الحال اي من اسم الله جل ذكره وقوله فيوحي معطوف
على لفظ يرسل قوله ومثله في قول الشاعر الخ وقتلي سليكا الخ اي في قول مدرك ابن يونس
الخثعمي وسليكا اسم رجل مفعول المصدر المضاف الى فاعله واعقله من عقلت القتيل
اعطيت ديته وقوله كالثور خبر ان ولما بمعنى حيث وعافت من عاف الرجل الطعام
او الشراب يعافه عيافا اذا كرهه ولم يرد به قال المصنف في شرح الشذور كانت العرب
اذا اوردت البقر فعافت ورود الما تقدم الى الثور فتضربه فترد البقر حينئذ الما
ولا يمتنع منه خوفا من الضرب ان يصيبها وانما اغنوا من ضربها لضعفها عن حملها بخلاف
الثور قوله لا غير اشارة الى ما يفهم من تعريف الجزئين قوله واليه ذهب الكوفيون
اي والى احد الوجهين وهذا مشكل لاعرابها مع كونها على حرفين وهذا يدل على ان الاعراب
لا يشترط فيه كون الكلمة على اكثر من حرفين فان قلت لما لزمت الاضافة التي هي من خصايص
الاسما عربت فالجواب عن ذلك ما قاله الدماميني انه لو صح دافعا للبناء لتبين في قد

زيد

زيد درهم بالسكون وهي حالتها الغالبه انتهي وكون هذه اللغة هي الغالبه صرح به في المغني فان قلت مذهب البصريين هو المشكل لان الشبه قد عورض بلزوم الاضافة حيث كانت بمعني حسب فالقياس الاعراب كما في اي الاستفهامية والشرطية فالجواب عن ذلك ماقاله بعض شيوخنا ان لزوم الاضافة انما يكون معارضا فيما هو اسم دايما واما ما هو تارة اسما وتارة اخري فالاضافة فيه غير موثرة نظرا لاستعماله حرفا والله اعلم وقولنا حيث كانت بمعني حسب احترازا عما اذا كانت بمعني يكفي فانها تخرج عن الاضافة قوله اذا اضيفت الي يا المتكلم علم من هذا ان اليا في محل جر وعا قبلها ان قد تعرب مبتدا فهي مرفوعه بضمة مقدرة علي الدال منع من ظهورها النغمة ثم ان تمشية الشارح كلام المصنف علي مذهب الكوفيين غير لازم اذ يمكن تمشيته علي مذهب البصريين ايضا بان يقال قوله بغير نون ليس علي جهة الوجوب لكن ما مشي عليه الشارح رحمه الله هو المتبادر من كلام المصنف ويدل علي تشبيهه بحسب وعبارته في المغني ترجح هذا اه اذا قال ومعربة وهو قليل يقال قد زيد درهم بالرفع كما يقال حسبه درهم بالرفع وقدي بغير نون كما يقال حسبي مع انهم يقولون الاقتصار في مقام البيان بقيد الحصر قوله لشبهها بالحرفية لفظا اي لا معني او اقتصاره علي هذه العلة غير حسن وذلك لان الشبه اللفظي غير معتبر عند النحاة بانفراده وانما يعتبر اذا حصل معه الشبه المعنوي وهو كون الاسم بمعني ذلك الحرف ولذلك اعرب اي المراد به النغمة مع مشابهته لالي الحرفية في اللفظ قاله الدماميني والحاصل ان المعول عليه هو الشبه المعنوي سوا وجد معه الشبه اللفظي اولا وحينيذ فكان المناسب للشارح ان يعلل ذلك بالشبه الوضعي ككثير من الحروف وقد ذكر في المغني التعليلين مقدما هذا واعترض عليه في التعليل الاول كما اشار اليه والله اعلم قال المصنف اسم فعل بمعني يكفي اشارة الي ان معناه معني الفعل وهذا هو الذي يفهم من كلام العرب اذ لا يقولون نصه مثلا ويريدون اسكت الذي هو مدلوله

خ صح

السكوت في الزمان المستقبل واورد على هذا انه لو كان بمعنى الفعل لكان فعلا لانه دال على الحدث والزمان فيصدق عليه حد الفعل والجواب عن ذلك ان الفعل دال على الحدث بمادته وعلى الزمان بهيئته واما اسم الفعل فانه دال على الامرين بمجموع المادة والهيئة لا على سبيل التفصيل كما في الفعل فقد ظهر الفرق بينهما قاله بعض شيوخنا وذهب بعض النحويين الى ان مدلوله لفظ الفعل ويمكن حمل كلام المصنف عليه بان يقال الاضافة في قوله بمعنى يكون بيانية وقد ارتضاه في شرح الملحة ورد به على الكوفيين حيث قال واما قول الكوفيين انها دالة على الحدث فنزال لفظ انزل وانزل هو الدال على الحدث والزمان انتهى قال الرضي وليس ما قيل ان صه مثلا اسم للفظة اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظة الفعل لا معناه بشيء اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظة اسكت وربما لم يسمعه اصلا انتهى قال الشارح ودرهم فاعل اي في المثالين لا خبر في الاول وفاعل في الثاني قوله لكونها تفيد تحقيق وقوع الفعل بعدها المناسب ان يقول لتحقق لان القائم بالفعل انما هو التحقق والظرف حال من الفعل اي حال كونه واقعا بعدها قوله لمن اتصف بذلك الحلمن اتصف بذلك واستمر قوله وهو اما ماخوذ الخ اي الدخول على الماضي والمضارع لا من حيث اتصافه بصيغة التريض قوله وعليهما للتحقيق اي وتدخل عليهما للتحقيق قوله لكونها تفيد توقع الفعل اي الذي يحصل في الفعل المضارع والذي حصل في الفعل الماضي والتوقع في الاول بالنسبة الى المتكلم ويمكن ان يشاركه المخاطب في ذلك وفي الثاني بالنسبة الى المخاطب خاصة فاذا قلت قد تقوم الغايب كانت قد مفيدة السامع كون المتكلم منتظرا للوقوع مع امكان المشاركة واذا قلت لقوم لم يتحققوا ركوب الامير وهم جالسون على بابه قد ركب الامير افادت قد من سمع الخبر انهم كانوا منتظرين ركوب الامير هكذا قرر بعض شيوخنا وقال بعضهم ان التوقع في المضارع انما هو بالنسبة الى المتكلم خاصة ولا يشاركه في

ذلك

ذلك المخاطب وذلك لانه لا فايدة في الخبر بالنسبة اليه لانه كان متوقعا قبل الخبر
وبعد الخبر هو متوقع ايضا وكلام المص في المغني ظاهر في هذا اذ قال في مثال المضارع
كقولك قد يقوم الغايب اليوم اذا كنت تتوقع قدومه انتهي قوله علي الاصح فيهما اي فيهما
اشارة الي ما ذهب اليه المصنف في المغني فقد اعتبر خلافه وسياتي قوله تسمح مصدر
تسمح ويقال سامح مصدر تسامح ووجه التسامح قد بينه وحاصله ان قوله ايضا يدل علي
الرجوع الي ذلك الدخول رجوعا فهو بمثابة ان يقول تدخل عليهما دخولا كالدخول السابق مع
ان دخولها علي المضارع فيما سبق ضعيف وها هنا ليس كذلك بل النزاع في الماضي والجواب
ان يقال سلمنا افادة ايضا التشبيه لكن لا يلزم ان يكون المشبه مثل المشبه به من كل وجه
فالتشبيه ها هنا في مطلق الدخول قوله اذا كان خروجا متوقعا منتظرا ظاهره
للمتكلم او للمخاطب كالتقرير الاول وقد علمت عبارة المغني فلو عبر بمثلها كان اولي
قوله لمن يتوقع الخ فيه دلالة علي ان المتوقع هو المخاطب قوله هذا مذهب الاكثر من النحويين
من للتبعيض والبيان اي الذي هو بعض النحويين ولا يصح ان يكون من داخلة علي المفضل
بتقدير عامل كافيل والمعني الا كثر منهم للزوم ان يكون ما نسب اليهم غير النحويين لكن يشترط
انهم اكثر ويصح ان يكون الجار والمجرور حالا من الاكثر قال المصنف وزعم بعضهم الي ويحتمل
ان يفهم علي وجهين احدهما ان يكون فهم عن الجمهور انهم قايلون ان الماضي بعد تحقق
وقوعه ينتظر مع انه اذا وقع لا يمكن انتظاره وقوعه ويدل علي ذلك قول الشارح فكيف
يتوقع وقوع ما قد وقع والجواب عنه انه يقال ما فهمه عن الجمهور ليس هو كذلك بل معني
في الماضي ان المتوقع منتظر قبل علمه بوقوعه فاذا اخبر بالوقوع لم يحصل منه توقع بعد
ذلك فالتوقع انما هو بالنسبة الي من لم يعلم بالوقوع والثاني ان يكون فهم عنهم انهم قايلون
بالتوقع في الماضي مطلقا اعني مع العلم والجهل فيرد بانهم انما يقولون بالتفصيل قال الشارح
وهو ركب الامير اي مدلوله الذي هو الركوب فقوله ويتوقعون الفعل واقع موقع التقييد

قال المصنف ولهذا مقتضى السياق ان هذا دليل على كون قد للتقريب فهو بمثابة ان لو قال الدليل على كونها كذا او لكن الحاصل ان النحاة تبعا للعرب التزموا قد مع الماضي الواقع حالا ولولا افادتها التقريب لم يلتزموها والا لم يكن لالتزامهم لها فايدة وظاهر العبارة يعطي عكس المراد وهو ان كونها للتقريب ثابت ولاجل افادتها ذلك الترتيب في كذا قوله تلزم قد الماضي الواقع حالا الحاصل ما يقال في هذه المسئلة ان الماضي لما كان بينه وبين لفظ الحال المشترك لما كان دالا على الزمان الحاضر تناف بحسب ظاهر الحال اشترط البصريون معه قد لتقربه من الحال وما قاربه الشي يعطى حكمه فكانه واقع في الحال ومنعوا اقتران المضارع بحرف استقبال للتنافي بين الحال والاستقبال بحسب ظاهر الحال ايضا ولم يمنعوا في المضارع الذي لم يقترن بحرف استقبال لانه يحتمل الحال والنظر لصيغته وان اريد به الاستقبال لم يكن مضرا اما بحسب ما في نفس الامر فلا لان الحال المقارنة لعاملها في الزمان فاذا كانت ماضية كان العامل كذلك واذا كانت مستقبلة كان العامل كذلك ومراعاة ظاهر الحال اولى من مراعاة ما في نفس الامر كما يعلم من محل هذا التوجيه ذكره الرضي قال الشيخ سعد الدين الله غاية ما يقال لكن قال السيد انه لا يخلو عن ضعف لانه انما هو لما وقع في كلام العرب وهم لا ينظرون الى هذا التنافي بالكلية اذ التسمية بالحال انما هي للنحاة ثم وجه الاقتران المذكور عا حاصله ان الحال لما كانت محتملة لان يتوهم فيها عدم كونها مقارنة لعاملها بان يكون قبله اتي بقد لرفع هذا التوهم واعتبار مثل هذا واقع في كلام العرب قوله نحو وقد فصل لكم ما حرم عليكم ان قيل الحال لابد من مقارنتها لعاملها والعامل هنا قد دخلت عليه ان مخلصته للاستقبال مع ان قد انما تقرب من الحال فلم يقترنا فالجواب ان المقام مقام توبيخ فكانه قيل ما لكم ما حصل منكم الاكل الخ قوله او مقدرة نحو هذه بضاعتنا ردت الينا اي اشير الى بضاعتنا في حالة كونها قد ردت الينا فان قيل الاشارة في الحال والرد في الماضي فكيف يمكن فالجواب انه لا مانع من كون الرد تقدم واستمر الى زمن الحال فان قيل لم يكن معنى اسم الاشارة اشرت وينتفع الاشكال ايضا فالجواب ان الاشارة الى البضاعة

اي الدراهم لم تكن فيما مضي وانما كانت حين الاخبار فانهم حين شراهم امر نبي الله يوسف بوضع دراهمهم في رحالهم من غير علمهم ليرجعوا حين يرونها فوضعت وحين رجعوا الي ابيهم وفتحوا امتاعهم وجدوا ذلك فقالوا ما ذكر قال الشارح لكثرة وقوعه حالا بدون قد اي والاكثر كونه بقد فان قيل فما فايدة قد علي كلامهم فالجواب فايدتها ما سبق التبيين والمناسبة لا يلزم اطرادها ويظهر من تجويزهم قد مع الماضي نحو تجويزهم اقتران الحال بدليل الاستقبال قوله والاصل عدم التقدير اشارة الي جواب سوال تقديره ان كثرة الوقوع بدون قد لا تقتضي كونها غير لازمة لامكان تقديرها فاجاب بان التقدير خلاف الاصل قوله هذا هو الظاهر الي اخره ما اشار اليه الشارح مبني علي عدم مراعاته ما علل به السيد والشيخ سعد الدين تبعا للرضي وحاصله ان الحال الاصطلاحية منقسمة الي ماضوية وحالية ومستقبلة فان كان العامل ماضيا كانت ماضية وان كان حالا اي واقعا في زمن التكلم كانت حالية وان كان مستقبلا كانت مستقبلة فلا وجه لقد الا اذا كان العامل حالا والحال ماضية فانه يحتاج اليها لتقربه من الحال كما في قوله تعالي هذه بضاعتنا ردت الينا وعلي هذا يحمل كلام البصريين فان قيل هل يستفاد من كلام الشارح انه لا يجوز جاء زيد قد ركب فالجواب انه ساكت عن ذلك والحكم انه ان اراد تقريبها وعاملها من الحال جاز اقترانها بها بمثابة ما اذا قيل قد جاء زيد ركب فان تقريب العامل تقريب للحال وتقريب الحال تقريب للعامل والا فلا قوله ومقارنة المناسب التعبير بحالية لان المقارنة شاملة للاقسام الثلاثة وهي قسيمة المقدرة قوله اللهم الا ان يقال ح الكلام اي النزاع بين من تقدم قوله في الحال المقارنة اي الحالية لا الماضوية والمستقبلة فالتزمه البصريون انما هو في الحال الحالية كما سبق واما غيرها فلم يلتزموا فيه ما ذكر قال المصنف وقال ابن عصفور الخ يحتمل الاستيناف ويحتمل ان يكون معطوفا علي قوله يلزم اي ولهذا قال ابن عصفور قوله اذا اجيب القسم يعني اذا وقع جواب جملة القسم

قال الشارح معنى فيه نظر لانه ان اريد به ادخال المضارع المجزوم بلم فهو خارج بقوله مثبت مع ان
قوله منصرف ينافيه فالمناسب ان يراد الفعل الماضي **قوله** والظاهر في الاية والبيت عكس
ما قال بل الظاهر ما قاله وذلك لان معنى اشرك علينا فضلك علينا بالملك وكونا من جنس
وهذا انما كان قريبا والمناسب في البيت ان يكون المراد انهم ناموا من زمن بعيد لكي يطيق
باستغراقهم في النوم بخلاف نومهم عن قرب وعلى ما استظهره المصنف فقد عزه للتوقع
قوله في تفسيره اشارة الى ان الجار والمجرور متعلق بتكلم ويصح ايضا ان يكون حالا من
قوله لكن ما مشى عليه الشارح اولى **قوله** ولفظه يصح عود الضمير على الزمخشري فالاضافة حقيقية
وعلى كلامه فالاضافة بيانية اي واللفظ الذي هو كلام الزمخشري **قوله** فان قلت الى اخره ح
السوال عن العلة والسبب **قوله** عنهم حال من نحو قوله اى حاله كونه منقولا عنهم اي العرب
قوله القسمية الى المقسم به ونسبت اليه لذكره فيها **قوله** ولا ينافي الى اخره حاصل ما اشار
اليه انه لا اختلاف بين ابن عصفور والزمخشري وابن مالك وذلك لان ابن عصفور اقتصر
على التقريب واقتصاره لا ينافي كونها للتوقع ايضا والزمخشري اقتصر على التوقع ولا ينافي
كونها للتقريب ايضا فهي دالة على المعنيين معا وكلام ابن مالك يدل على ذلك ايضا.
ووجه فهم ما ذكر من كلامه انه لما اذ ذكر كون الفعل متوقعا وكان ذلك لكون معنى
قد الكتفي به عن ان يقول للتوقعه وتقريبه من الحال وفيما اشار اليه نظر من وجه
الاول مخالفته ما في المغني الثاني استعمال المشترك في معنييه مع الزمخشري لا يقول
به الثالث ان مقتضى كلام ابن عصفور انها للتقريب فقط ومقتضى كلام الزمخشري
انها للتوقع فقط الرابع ان المتبادر من كلام ابن مالك خلاف ما فهمه اذ معناه
ان التوقع في نفس الامر تكون قد فيه للتقريب **قوله** وافعل التعجب اي افعل المستعمل
في التعجب لا المستعمل في التفضيل **قوله** في المثل جمع مثل وهو كلام شبه مضربه بمورده وما
ذكر من الامثلة مستعمل في معناه فليس من ذلك فكان المناسب اسقاط المثل كما اسقطها

المصنف في المغني اللهم الا ان يلتزم انهما يستعملان فيمن وقع منه المثني عليه وجه الندور
فيصح ما ذكر **قال المصنف** قد يعلم ما انتم عليه يصح في هذه الاية ان تكون قد لتقليل الفعل
ايضا والمعنى ان علم الله بما هم عليه قليل جدا بالنسبة الى علمه المتعلق بغيرهم وهذا لا شك
فيه **قال الشارح** فتعلق الفعل العلم بما هم عليه هذا غير مستقيم اذ المتعلق المجهول وهو ما هم
عليه فكان المناسب اسقاط قوله العلم للزوم كون التعليل في العلم ولعل زيادته سهوا ولا يخفى
مثل هذا ويدل على ما قلناه قول المصنف اي ان ما هم عليه الى اخره **قوله** منطوون كذا في بعض
النسخ وهو حسن وفي بعضها منطويون بزيادة اليا وليس بحسن اذ لا بد من نقل الحركة ثم
حذف اليا للساكنين كيدعون **قوله** والمتعلقات عطف تفسير على الاحوال اي ومتعلقاتهم
قال المصنف بل من قولك البخيل يجود والكذوب يصدق اي من مجموع كل ما ذكر فبحمل يجود على
البخيل حصل التقليل وكذا يصدق على الكذوب ويصح ان يكون المراد البخيل من قولك البخيل
يجود اذ تقليل الجود مستفاد من قولك البخيل لكن الاول اظهر من جهة المعنى ولعدم ارتكاب
المجاز **قوله** فانه اذا لم يحمل على ان صدور ذلك اسم الاشارة يتنازعه يحمل وصدور فاضمر في الاول
لكونه نايب الفاعل واتي به مفردا باعتبار ما ذكر **قوله** كان متناقضا اي كان ما ذكر من الامثلة
مشتملا على التناقض ثم ان جعل الشارح ضمير لسانه غيره لازم اذ يصح رجوعه لما ذكر من الامثلة
لعوده في يحمل وفي كان **قال الشارح** يقتضي كثرة الجود والصدق اي اقتضاء ارادة ولو قال فلو
اريد بكل من يجود ويصدق كثرة الجود والصدق كان اولى اذ لا قايل بان يجود ويصدق هو
يقتضيان الكثرة بل هما محتملان **قوله** لزم تدافع الكثرتين اي الكثرة التي وضع للتقليل بها والكثرة
المرادة الشاملة للمتوسط اذ الكثير ما عدا القليل فيشمل ما ذكر لا يقال يمكن ان يراد ماهية
الجود المطلقة وماهية الصدق المطلقة وحينئذ لا تناقض لانا نقول الماهية المطلقة لا بد
من تحققها في فرد من الافراد المذكورة **قال المصنف** قاله سيبويه اي قال انها للتكثير وهذا
اولى من رجوع الضمير الى التكثير لا يجاب بالحالي تقرير قال نعيني ذكر اذ المفرد ليس فيه معنى

معنى الجملة والقول لا ينصب الا الجملة او ما تضمن معناها **قوله** في قوله فدا ترك الخ وجه
كونها للتكثير هنا ان المقام مقام مدح ولا يناسبه ان يكون ملازكوا قليلا بل المناسب له ان يكون
كثيرا **قوله** مصفرا انامله كناية عن موته لحصول ذلك عقبه وانامل جمع لما لا يعقل
فيجوز معه التذكير والتانيث فيقال مصفرا ومصفرة **قوله** مجت بفرصاد اعتبر في المج كونه
من الفم والمعنى هنا مجت بما فرصاد اي طرح عليها من ماء التوت الاحمر لا الابيض **قوله**
في قوله قد يرى الخ الروية هنا بصرية لتعديها الى مفعول واحد لكن بصر يليق بجلاله وقد وقع
ذلك البصر مضافا اليه كثيرا او قوله في السماء اي في العلو اذ السما ما علا ويصح ان
يكون المعنى في جهة المعنى السما فيكون في الكلام حذف مضاف **قال الشارح** الانحصار
في الثمانية الظاهر انه فهم استفادة الانحصار من تعريف الجزئين اذ الواو علم جنس
وفيه نظر اذ الحصر المستفاد منه انما هو حصر ما ياتي على الثمانية اوجه في الواو لا حصر
الواو في الثمانية فالمناسب ان يكون اسم الاشارة عايدا الى كون الواو اتاتي على ثمانية اوجه
ويمكن ان يقال ان ما في قوله ما ياتي اسم موصول خبر النوع وهما معرفتان فالحصر الذي
اشار اليه الشارح مستفاد من ذلك **قال المصنف** يرتفع ما بعدهما اي حيث كان قابلا
بالاعراب او بتقدير كونه معربا فلا يخرج الماضي الواقع بعد واو الحال والمناسب
لكلام الشارح التاويل الاول اذ اقيد الفعل بكونه مضارعا واطلق فيه شاملا للمعرب
والمبني فقوله يرتفع ما بعدهما اي لفظا او محلا **قوله** واو الاستيناف اي الواو المستانفة
بعدها الجملة اي التي ليس بينها وبين ما قبلها ارتباط سوا كان قبلها شي ام لا وبهذا ظهر
ان قول الشارح وهي الواقعة في ابتدا كلام اخر غير الاول غير سديد لا يهامه انه لا بد
من تقدم كلام اخر وليس كذلك ولعل الموقع له في ذلك الامثلة والمراد بالاستيناف هنا النحوي
اعم من ان يكون بيانيا ام لا **قوله** فانها لو كانت كذا للعطف الخ تعليل لمقدر فهم مما تقدم اي لا و
العطف فانها لو كانت كذا **قوله** وتسمى واو الابتدا ايضا سميت بذلك لكونها تدخل على المبتدا

اولكونها تدخل علي الجملة التامة وان كانت مرتبطة بما قبلها قوله وسيبويه يقدرها باذ اي ولا

يجعلها بمعناها كما فهم عنه بعضهم لان اذا اسم والواو حرف والاسم دال علي معني في نفسه

والحرف دال علي معني في غيره فلو كان احدهما بمعني الاخر لزم رجوع احدهما للاخر فيكون

الاسم حرفا او الاسم الحرف اسما وهو غير صحيح قال الشارح من الاسم والمضارع الاسم

في واو يه مفعول معه اذ لا بد ان يكون اسما صريحا والمضارع في واو الجمع اذ لا بد ان تكون

الداخلة عليه فعلا مضارعا بخلاف قوله فيما سبق من الاسم والفعل المضارع قوله

مخصين لا بد منه وتركه المصنف لانه ليس مقصوده بيان القيود والشروط قوله عندهم

الكوفيين اي لا عند البصريين صرح به في التسهيل وذلك لانها ليست عاملة عندهم بخلاف

الكوفيين قوله لصرفهم نصب ما بعدها الخ في هذه العبارة نظر من وجهين احدهما

ان المناسب للاصطلاح اسناد الفعل اليها وان كان المؤثر حقيقة غيرها فيقال لصرفها

الثاني انها لم تصرف النصب وانما صرفت غيره كما لا يخفى فلو قال لصرفها ما بعدها عن سنن

الكلام بنصبه كان انسب ويمكن ان يجاب عن هذا بان النصب لما كان سببا للصرف عن

سنن الكلام اقيم مقام المسبب قوله مثال الداخلة لو قال الا الداخلة كان اخصر واولي لسلامته

من دعوى الزيادة او التاكيد قوله وعبارة المغني الخ اي ولا اشارة الى انه يستفاد منها ما يستفاد

من هنا وذلك لانها تفيد ان المضارع الداخلة عليه واو الجمع قد يكون مسبوقا بنفي او طلب

فيكون المعطوف عليه اسما مؤولا وقد لا يكون مسبوقا بذلك فيكون اسما صريحا وعبارته

هنا لا تؤدي هذا المعني قوله من الاسما ليس للاحتراز اذ الجر مختص بالاسما فهو لبيان الواقع

او يقال الجر قد يكون في الجمل ايضا وهي لا تتصف لكونها اسما ولا افعالا بل بالاسمية والفعلية

فقيد بالاسما اشارة الى اخراجها والاول اولي قال المصنف داو القسم القسم هو الحلف واضيفت

اليه لكونها تدل عليه قوله واو رب اضيفت الى رب لكونها مقترنة بعدها قال الشارح باضمار

رب اي برب مضمرة فقدمت الصفة علي الموصوف واضيفت اليه او يقال البا للسببية

فان

كما في الجر بالاضافة قوله الا اليعافير والا العيس هذا الاستثنا يحتمل الاتصال والانقطاع قال المص علي
حسب ما قبلها اي علي صفة من اعراب رفعا ونصبا وجرا وجزما وغيره قوله وهي لمطلق الجمع قال
المصنف تبعا لابن السبكي ولا يقال للجمع المطلق اي لانها قد تكون لجمع المقيد بتقدم او تاخر او معية
ومبني ذلك علي ما فرق به الفقها بين الما المطلق ومطلق الما حيث قالوا الما المطلق هو الباقي علي
اصل صفة خلقته ومطلق الما اعم من ذلك ورد بان هذا اصطلاح فقهي فلا يبني عليه
فوديي العبارتين واحد والله اعلم قال الشارح الا بقرينة خارجية فيه شي لاقتضايه انه دال
عندها مع ان الدال هو القرينة والجواب ان الاستثنا منقطع فلا اشكال قوله وعند التجرد من
القرينة اي وعند عدم الايتان بقرينة تدل علي الترتيب او المعية قوله المعاني الثلاثة
اي الاتية في قوله كان محتملا لمعية الخ قال المص نحو قوله تعالي الخ اي نحو الواو من قوله تعالي الخ
وهذا بجانب مشهور قال الشارح لتوكيد المعني اي الذي هو الفتح والمبالغة اما في صفته بان يكون
المعني انه فتح كلهم ليدخل واما في سرعته بان يكون المعني انه يحصل الفتح عند المجي
سريعا قال المصنف والجواب محذوف الخ وقيل ابضا الجواب وقال لهم خزنتها والواو فيه زايدة
ويترجح الوجه الاول علي هذا بان زيادة الواو هاكذا لها دليل وهو حذفها من الاية الاخري وهناك
لا دليل عليها قوله كانت كيت وكيت اشارة الي ما اعد الله لهم فتكني عما عد لهم بما ذكر فهو
مبا بن لما بعده فلا يقال قوله وقال لهم خزنتها من عطف الخاص علي العام ثم ان الاول تقدير
الجواب بعد المعطوف لان ما اعد الله لهم متسبب عن المعطوف والمعطوف عليه
وعلي هذا القول فقوله وقال لهم خزنتها معطوف اما علي الشرط والجواب قال الشارح فدخلت الواو
الي اخره مقتضاه ان الحال اذا كان فعلا ماضيا لابد من سبقها العاملها وليس كذلك لما تقدم
في كلام البغوي نظر قال المصنف واو الثمانية مقتضي ما في المغني ان واو الثمانية هي الصالحة
لسقوط الداخلة علي لفظ ثمانية وما اشتق منه ومقتضي ما هنا ان المشترط هو الشرط
الاول فقط قال الشارح وهذا القول اي بانها واو الثمانية وان منها الواو في وثامنهم كلبهم

قال المصنف

قال المص لا يرضاه نحوي اي بل الواو في وثامنهم كلبهم علي ما قاله مكي واو الحال ونصه اغا جي
بالواو هنا لتدل علي تمام القصة وانقطاع الحكاية عنهم ولو جي بها مع رابع وسادس لجاز
لان الضمير العايد يكفي من الواو يقول رايت زيدا ابوه جالس وان شيت حذفت الواو للهاء
العايدة علي زيد ولو قلت رايت زيدا وبكر جالس لم تجز حذف الواو اذ لا عايد يعود علي زيد
ويقال لهذه الواو واو الحال ويقال واو الابتدا ويقال واو اذ اذ هي بمعني اذ ومنه قوله
وطايفة قد اهمتهم انفسهم قوله اسمية يصح ان يكون بدلا من قوله علي ضربين اي فهي مشتملة علي
اسمية ويصح ان يكون بدلا من قوله علي ضربين وهو ظاهر والياء للنسبة الاصطلاحية من
نسبة الجزي الي كليه قال الشارح وهو الاشرف اشارة الي وجه تقديمها الاسمية علي الحرفية والا
فمعلوم ان الاسمية اشرف من الحرفية قوله عامة العام لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر
وما التامة معناها الشي ولا شك ان الشي يستغرق الصالح له من غير حصر ولا تنافي بين
كون الشي معرفة وكونه عاما لحصول التعريف بال وان كانت جنسية قوله في المعنى قيد به لكي
اشارة الي نفيه في الخاصة لا للاحتراز عن الصفة في اللفظ اذ لا يلزم من انتفا الوصف
في المعني انتفاوه في اللفظ قوله هي التي يتقدمها اسم يكون هي وعاملها صفة له في المعني اي
لا في اللفظ اذ لا بد من اضمار القول ونحوه اذا قلنا ان الوصف هنا لا يكون الا جملة انشا[يية]
وان بنينا انه يكون غير جملة انشايية ايضا فيقال الغرض الوصف في المعني اعم من ان يكون في
اللفظ او لا قوله اي استقيموا لهم الخ هكذا قدر غيره وكان الاولي ان يقال متي استقاموا لكم
لكم فاستقيموا لهم للدلالة علي التعليق والزمان المستفادين منها وتقديرهم يناسب كون
ما ظرفية فان قيل لم قدموا الجواب في التقدير فالجواب انه لما كان هو العامل دون الشرط
قدم للدلالة علي ذلك قوله والثانية الي اخره انما لم تكن هنا زمانية لانها واقعة علي الخبر
المبيين لها لا علي الزمان قوله فرقا بين الاستفهامية والخبرية لو قال وغيرها لكان اولي ليدخل
غير الخبرية ايضا كالتعجبية قوله وسمع الخ اشارة الي ان قوله ويجب الي اخره غير مسلم

لكن كلامه اخرا يقتضي ان هذا مردود اذ قوله لا يكاد يوجد يدل على انه نادر والنادر لا يصلح
الرد به قوله غير محتاجة الى صفة تنبيه للتمام ولم يقل غير محتاجة الى شي كما قال في المعرفة
التامة لان المعرفة يمكن فيها الوصف وغيره والنكرة لا يمكن فيها الا الوصف فنفي الممكن فيهما
ولم ينف غيره قوله يذكر اي في هذا الكتاب من الشارح بطريق الاجمال في البعض وبطريق التفصيل
في البعض الاخر ومن المصنف في بعض ذلك على سبيل التفصيل اذ قد ذكر في ما الواقعة في باب
نعم وبيس الواقع بعدها اسم انها معرفة تامة ثم ذكر انها نكرة تامة فمن ذكره ثانيا علم الخلاف فيه
وذلك في ما الواقعة في الباب المذكور الواقع بعدها فعل انها نكرة تامة ثم ذكر انها نكرة موصوفة
ولكن هذا الخلاف الذي ذكره بعض ما فيها من الاقوال وذكر الشارح تتمة الاقوال
بطريق الاجمال حيث قال والخلاف في الاول الى اخره وكذا ذكر في ما التعجبية بعض ما فيها من
الخلاف وتمم ذلك الشارح وكذا ذكر الخلاف في غيره ذلك ايضا قوله الواقعة في باب الى اخره لو قال
احداها باب نعم الخ واسقط الواقعة لكان انسب لان ضمير احداها عايد على المواضع وباب
نعم هو احدى المواضع قوله اذا وقع الى اخره لو قال سواء وقع لكان انسب لان اذا تقتضي
ان يكون لما ذكر محترز وليس كذلك قوله على التمييز انظر هذا التمييز فانه مسا والمميز في الابهام
اذ لا شك ان الضمير شي قوله بدل من ما اي بدل كل من كل قاله الكافيجي وذلك لان المراد بالامر
خاص ولذلك قال المصنف هو فعل كذا فالاتيان به وليس للاشارة الى ان فعل خبر مبتدا محذوف
والجملة بدل بل للاشارة الى ان المراد بالامر خاص كما قلنا قوله والظرف خبره اي الجار والمجرور
والاول اظهر اي لقوله في المغني ولا يتحصل للكلام معنى طايل على هذا التقدير انتهى
وقد يقال للكلام معنى طايل وذلك لان ال في الامر للكمال اي ان فعلي من الامر الكامل والظاهر
ان مثل هو لا الجماعة لا يقصدون غير هذا تامل قوله لانه ظاهر ان قول المصنف وذلك على
سبيل المبالغة تعليل لكون الاول اظهر وليس الامر كذلك كما لا يخفى تعليله ما تقدم فكان
المناسب اسقاط قوله لانه ويكون اسم الاشارة عايدا على قولهم العجب مما ان افعل اي هذا

القول

المقول مطلوب الحكاية قوله من شايبة التنكير عبر هنا بالشايبة وفيما تقدم بالتمحض نفننا في العبارة قوله اي التي فيها شايبة تعريف من وجه الي اخره عبر بالتي اشارة الي انها غير واقعة على الاسما والاسما غير المحضة تشمل سببين الاسما المعارف التي دخلها شايبة التنكير والاسما النكرات التي دخلها شايبة التعريف فالنكرة فيها شايبة تنكير وشايبة تعريف وكذلك المعرفة فشايبة التنكير في النكرة من حيث اللفظ والمعنى اذ الابهام حاصل وانما حصل تقليل الشيوع وشايبة التعريف من حيث اللفظ خاصة قوله اي من النكرات والمعارف اسلمه الي ان الضمير عايد الي المقيد بدون قيده وهو صحيح قوله وذلك مع وجود المقتضي وانتفاء المانع اي وكون الجملة متعينة للوصفية بعد النكرة المحضة وللحالية بعد المعرفة المحضة ومحتمله بعد المحتمل مع ماذكروا في داسم الاشارة باعتبار المذكور ثم ان قوله وذلك مع وجود المقتضي الي اخره يدل على ان المقتضي لما ذكر على التمحض وعدمه وهو مناسب لكن تبيينه المقتضي بما ذكر غير مناسب لان اصل المسئلة الجمل الخبرية التي لم يطلبها العامل لزوما اذا وقعت بعد نكرة او معرفة او محتمل وهذه الجمل المذكورة لا بد لها من مقتض وهو ان يصح طلب العامل لها احترازا من نحو قوله تعالي وكل شي فعلوه في الزبر فان فعلوه جملة خبرية لم يطلبها العامل لزوما وقعت بعد نكره مخصصة بالعموم اذ هو من جملة المخصصات والواقع بعد النكرة المخصصة يجوز فيه الوجهان مع ان الحالية هنا ممتنعة لانتفاء المقتضي الذي هو طلب العامل اذ لا يجي الحال من المبتدا عند الجمهور اذا تقرر هذا علم انه لينبغي المقتضي الوقوع بعد النكرة المحضة او المعرفة المحضة او بعد المحتمل كما يدل على ذلك تبيينه ولذلك قال في المغني القيد الثالث وجود المقتضي واحترزت بذلك عن نحو فعلوه من قوله تعالي وكل شي فعلوه في الزبر فانه لكل او لشي ولا يصح ان يكون حالا من كل مع جواز الوجهين في نحو اكرم كل رجل جاك لعدم ما يعمل في

الحال ولا يكون خبرا لانهم لم يفعلوا الكل شي انتهى وانما امتنع مجي الحال من المبتدا لان العامل في صاحب الحال عامل في الحال فيكون العامل في الحال الابتدا ولا معنى لتقييده ولذلك وجه قول سيبويه ان الحال تجي من المبتدا بان العامل هو النسبة اذ هي التي يمكن تقييدها وبهذا يعلم ان منع الجمهور مجي الحال من المبتدا ليس لضعفه كما زعم بعضهم اذا النسبة ايضا معنى فان قيل قد ثبت انتفا المقتضي في المحتمل فهل هو منتف في الحال المحضة وفي الصفة المحضة فالجواب لا وعلى هذا فالتقييد بالنسبة الى المجموع ما ذكر **قوله** والمقتضي لهما اي على طريق البدل فالاسم لا بد له من تابع ويجوز ان يكون حالا ويجوز ان يكون نعتا **قوله** للوصفية اي لكون الجملة صفة اصطلاحا فلا يرد ان المعطوف على الصفة يجوز اقترانه بالواو ولانه صفة من جهة المعنى لا في الاصطلاح الاقتران بالواو ونحوها اي كالا بالنظر الى عدم اخراج الحال فنحو هو راكب من قولك ما جاءني الا وهو راكب حال ويرد ذلك على قولهم الجملة الحالية هي الواقعة بعد المعرفة وبالنظر الى اخراج الحال ايضا الفا والواو وثم ونحو ذلك وعدم اخراج الحال هنا هو المناسب فتامل **قوله** الاقتران بحرف استقبال ونحوه اي كلن والظاهر ان القول في حرف الاستقبال كالقول في قد التي تقرب الماضي من الحال **قوله** والمانع للوصفية والحالية الى اخره مقتضاه ان المانع هو فسا د المعنى فقط والنظر هل ينحصر في ذلك ام لا ثم ان مقتضى التقسيم كما في هـ المغني ان تكون الاقسام اربعة مانع من الوصفية مع المتعينة ومانع من الحالية المتعينة ومانع منهما معا ومانع من احد المحتملين دون الاخر مثال منع الوصفية المتعينة قوله تعالى وعسى ان تكرهوا شيا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيا وهو شر لكم فان الجملة بعد النكرة المحضة صفة ولكن الواو مانعة من الوصفية لانها لا تعترض بين الموصوف وصفته خلافا للزمخشري ومن وافقه وحينئذ فالجملة هـ حالية لان المعنى على تقييد المتقدم ولكنها حال من النكرة على خلاف الغالب ومثال منع

الحالية

الحالية المتعينة زارني زيد ساكا فيه او زارني زيد لن السولة ذلك فان الجملة بعد المعرفة المحضة حال ولكن السين ولن مانعان لان الحالية لا تصدر بدليل استقبال الا فالجملة مستانفة استينافا بيانيا وكانه لما قيل زارني زيد قيل هل يحصل له سببها او مثال المانع لاحد المحتملين دون الاخر ما جاني احد الا قال خيرا فان جملة القول كانت قبل وجود الا محتملة للوصفية والحالية لزوال الابهام عن النكرة لعمومها بسبب وقوعها في سياق النفي ولكن لما جات الا امتنعت الوصفية وتعينت الحالية ويمكن ان يقال ان كلام الشارح شامل لذلك اذ قوله والمانع من الوصفيه اي المتعينة والمحتملة وكذا قوله والمانع من الحاليه فهذه ثلاثة اقسام والقسم الرابع اشار اليه بقوله والمانع من الوصفية والحالية قال المصنف ومثال الواقعة حالا الي اخره فرنيقض بمثل قولهم في نداء الباري جل وعلي يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل فان الجملة الواقعة بعد الاسم المنصوب في موضع نصب علي الصفة له مع ان الموصوف معرفة محضة لانه منادي معين مقصود نص عليه ابن السيد في اجوبة المسايل قال وانما وجب ان ينصب هذا النوع من المناديات وان كان غير منكور لان اللفظ الاول لما كان محتاجا الي اللفظ الثاني اشبه المنادى المضاف الذي لا يتم الا بالمضاف اليه فانتصب كانتصابه وصار بمنزلة قولك يا خيرا من زيد ويا ضاربا رجلا ولذلك سمي النحويون هذا النوع بالمنادي المشبه بالمضاف انتهي قال الشمني الجواب ان هذا من نداء الموصوف لا من وصف المنادي وفي كلام الرضي اشارة الي هذا الجواب عند الكلام علي السبيبه بالمضاف انتهي يعني ان ما ذكر وصف بهذا الوصف قبل النداء ثم نودي مع كونه موصوفا ونص الرضي الذي فيه الاشارة المذكورة وكان القياس في الموصوف بالجملة ان يجوز يا حليما لا يعجل القدوس لكنه كره وصف الشي المعرفة بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة علي تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات النكرة

قبل الند افتقول ياجليما لا يعجل عفار الذنوب انخني وفي كلام الرضي وصف الجملة بالنكرة مع
انهم يقولون الجملة لا تتصف بتعريف ولا تنكير وكان مراده بقوله بعد وصفه بالنكرة اي بعد
وصفه بما يوصف به النكرة والله اعلم قال الشارح بالرفع مقتضاه انه في حال السكون ليس
بحال مع ان من اجاب بان السكون لتناسب روس الاي اوانه وصل بنية الوقف عند الجملة
حالية ايضا فلا ينبغي التقييد قوله من الفعل والفاعل ممن احناسب لانه ليس المراد لفظه
وانما المراد الجملة وعلى هذا كان المناسب ان يقتصر في قول المصنف وان شئت قدرته على
قوله اي يصل من غير زيادة وفاعله او يقول من الفعل والفاعل قال المصنف فتحتمل الجملة من
قوله تعالى يحمل اسفارا وجهين احدهما الحالية قال الدماميني قد تتوهم التجويز للمصنف
الحالية من المضاف اليه مع ان المضاف كلمة مثل معارض لرده على ابي البقا تجويزه حالية
مستهم الباساء والضراء من الموصول في قوله تعالى ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم الباساء الاية
بان الحال لا ياتي من المضاف اليه في مثل هذا والمضاف في كل من الايتين كلمة مثل وجوابه
ان صلاحية المضاف للسقوط في اية الجمعة سوغ الحالية لا الحال حينئذ كانها من غير مضاف
اليه وعدم الصلاحية في اية البقرة منع من ذلك انتهى قال الشارح وهذا الباء بلا حاجة
الى تقدير المبتدا ولعله قدره اشارة الى مرجع الضمير لا لكونه لابد منه قال المصنف احدها
انه لابد الى اخره فيه اشارة الى رد ما زعمه الكوفيون وابن طاهر وخروف من انه لا تقدير
في نحو زيد عندك وعمرو في الدار بل الناصب للظرف والجار والمجرور عند الكوفيين امر معنوي
وهو كونهما مخالفين للمبتدا وعند ابن طاهر وخروف المبتدا وزعما ان المبتدا يرفع الخبر
اذا كان عينه اي صادقا عليه نحو زيد اخوك وينصب اذا كان غيره وزعما ايضا ان ذلك
مذهب سيبويه قال في المغني ولا معول على هذين المذهبين واذا تقرر انه لابد من تعلقهما
بما ذكر فان كان موجودا في اللفظ فلا كلام وان لم يكن موجودا قدر مثال ذلك والى اخاهم صالحا
ارسلنا ولم يتقدم ذكر الارسال ولكن ذكر النبي والمرسل اليهم يدل على الارسال ومثله في تسع ايات

الي فرعون وملايه في والي متعلقان باذهب محذوفا وبالوالدين احسانا اي واحسنوا
بالوالدين احسانا مثل وقد صحو احسن ني اوصيناهم بالوالدين احسانا مثل ووصينا
الانسان بوالديه حسنا ومنه بالبسملة وقوله بفعل شامل للناقص والجامد اما الناقص
فمن زعم انه لا يدل علي الحدث منع من التعلق والزاعمون هم المبرد والفارسي وابن
جني والجرجاني وابن برهان ثم الشلوبين والصحيح انها كلها دالة علي الحدث حتى ليس
اذ تدل علي النفي وهو حدث قال بعض شيوخنا معترضا علي المغني في استثنايه
من ذلك ليس واما الجامد فغيد الفارسي انه يتعلق به الظرف المعنى وقوله
اوما في معناه اي او شي مستعمل في معناه فلا اشكال في الظرفية والمراد جنس
المعني الذي هو الحدث اذ طلب العامل المعمول انما هو من حيث الحدث وانما
لم تجعلهما واقعة على اسم ليدخل في ذلك بعض الحروف نحو ما النافية فان المحققين على
جواز التعلق بها لما فيها من معنى النفي وغيرهم يجعل التعلق بفعل مقدر قاله بعض شيوخنا
قال الشارح اوصفة المراد بها اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل
قوله او نحوهما يدخل فيه اسم الفعل والاسم المؤول بما فيه معنى الفعل نحو قوله تعالى
وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله اي وهو الذي هو اله في السما ففي متعلقة
باله وهو اسم غير صفة بدليل انه يوصف فيقول اله واحد ولا يوصف به فلا يقال
شي اله وانما صح التعلق به لتا وله بمعبود واله خبر لهو محذوفا والجملة صلة الموصول
ويدخل فيه ايضا اللفظ الذي فيه رايحة الفعل نحو قولك فلان حاتم في قومه فالجار
والمجرور متعلق بحاتم لما فيه من معنى الجود لانه لتاوله باسم يشبه الفعل قال المصنف
وقد اجتمعا في قوله تعالى الي اخره قال التفتازاني في حاشية الكشاف وما ذكره ابن
جني من انه اسند النعمة اليه بطريق الخطاب تقربا وانحرف عن ذلك الي الغيبة في
ذكر الغضب تادبا بكلام حسن ومعنى الغيبة ترك الخطاب قوله متعلقا بكاينا اي باسم

لا بفعل كخلق او استقر فان تعلق بذلك ففيه الشاهد ايضا وقد جوزوا في الجار
والمجرور الثاني ان يكون حالا كما سياتي فان تعلق بكاين والاول بفعل ففيه الشاهد
وان تعلق بفعل والحالة هذه فلا شاهد والصور على التقادير المذكورة كثيرة **قوله**
فلا دليل فيه اي لا شاهد يقتضي ان الدليل ثابت على الاحتمال الاول وهو تعلقه
باشتغل مع ان الدليل لا بد من كونه غير محتمل وهو هنا ليس كذلك والجواب ان كلا من
من هذين الاحتمالين مرجوح والاحتمال المرجوح لا يرد الدليل اما مرجوحية الاول
فلان تعلق الثاني بالاشتغال يرجح تعلق الاول باشتغل لان تعلقه به انما لمعنى
التشبيه قاله في المغني وزاد وقد يجوز تعلق في الثانية يكون بحذف حال الامن
النار ويبعده ان الاصل عدم الحذف انتهي واما مرجوحية الثاني فلان الاصل
عدم الحذف والله اعلم **قال الشارح** وهو المبيض وكاينا اي والذي في معني الفعل
بالنسبة الي الجار والمجرور الاول المبيض وكاينا بالنسبة الي الثاني اشتغال
وكان الاولي ان يقول وهو المبيض وكاينا واشتغالا او يقول والجار والمجرور
الاول لا الثاني متعلق الي اخره **قال المصنف** وسيتضح من حروف الجر فيه اشارة
الي ان الالف واللام في قوله لا بد من تعلق الجار والمجرور للاستغراق والمستثني
داخل في المستثني منه دلالة حكما والالزم التناقض فان قيل المستثني منه هو
الجار والمجرور والمستثني هو الجار خاصة فليس المستثني داخلا في المستثني منه
فلا يتاتي الاستثنا فالجواب ان المتعلق بطريق الحقيقة انما هو المجرور وذلك
لان التعلق هو الايصال المعنى فالمتعلق هو من يصل اليه معني العامل والذي
يصل اليه معني العامل انما هو المجرور والجار آلة في ذلك الايصال ثم النحاة
تارة يقولون الجار متعلق بكذا وتارة الجار والمجرور وذلك بطريق المجاز من اطلاق
ما للشي لما له بها او من اطلاق ما للبعض للكل في الثاني مع هجرهم المعني الحقيقي

فاتضح

فانضح انه لا فرق بين العبارتين هذا علي ما عند الرضي واما علي ما عند السيد فالامر
اظهر وذلك لانه لا اطلاق عنده على الكل بطريق الحقيقة لان المراد بالتعلق عنده التشبث
ولا شك ان كلا من الجار والمجرور متشبث بالعامل لكن الاول متشبث به لفظا والثاني لتقسيمه
قوله ويستثنى ان قيل وقع خلاف قوي في جواز تاخير المستثنى عن المستثنى منه وعدم جوازه
فكان الاحسن تقديم المستثنى على المستثنى منه خروجا من الخلاف فالجواب من وجهين احدهما
لا نسلم ان هذا الخلاف عام في كل شي بل هو خاص بالاحكام الشرعية الثاني وهو الاولى لا نسلم
ان هذا استثنا بل هو تخصيص بعد تعميم قوله اربعة زاد في المغني حرفين اخرين احدهما
رب في نحو رب رجل صالح لقيته او لقيت والثاني خلا وعدا وحاشا اذا خفضن ولعله
تركها هنا لان ما ذكره في رب مخالف للجمهور كما بينه في المغني واعتراضه وما
ذكره في خلا وما معها كانه من عنده فلذلك تركها قوله فلا تتعلق بشي لما كان
المستثنى مختلفا فيه هل يثبت له ضد المستثنى منه او يصير مسكوتا عنه وان كان
الصحيح الاول اشار الى التصريح بحكمه لذلك او يقال وهو الاحسن لما كان الاستثنا
لا بد من كذا يقتضي ان المنفي انما هو وجوب التعلق لا جوازه مع ان التعلق منتف
من اصله اشار بقوله فلا تتعلق بشي لرد ذلك قوله عند الجمهور راجع للمثالين
اذ قيل في الاول ان الباليست زايدة بل معدية لان كفى معناه اكتف وهو يتعدى
بالباء هكذا قدره هذا القايل والاحسن ان يقدر لتكتف ليكون جاريا على تقدير الحكم
نحو والوالدات والمطلقات يتربصن وقال بعضهم ايضا ان فاعل كفى ضمير مستتر
عايد على المصدر المفهوم من كفى اي كفى الاكتفا بالله وقيل في الثاني ان احسن
فيه ضمير مستتر عايد اما على الحسن واما على المخاطب والباء معدية قال الشارح
واحسن بكسر السين فعل تعجب كون احسن بكسر السين ليس هو الاصل الاصيل بل هو
احسن بفتح السين والنون كاغد البعير فالهمزة فيه للصيرورة اي صار ذا حسن

ثم لما كان تلتبس بالخبر وهو بعيد من الانشا قصد تغييره الي حال ليس بخبر فان قيل الالتباس حاصل ايضا اذ يلتبس بالامر فالجواب ان هذا احق لان الجميع انشا فصار احسن زيد فقبح اسناد صيغة الامر الي اسم الظاهر فزيدت البا في الفاعل ليصير علي صورة المفعول به كامرر بزيد ولذلك لزمت قوله وفي خبر الناسخ المنفي صفة الخبر لا الناسخ اذا وسلم ان الناسخ في مثال الاول منفي فليس هو في المثال الثاني كذلك ولكن في الخبر في المثال الاول باعتبار الاصل اعني قبل دخول همزة الاستفهام الانكاري قال المصنف وهل من خالق غير الله ذكر في الكوافي ان خالق محذوف الخبر ومن صلة تقديره هل خالق غير الله لكم وانما احتيج الي حذف الخبر ليكون استعمال هل علي القياس فانها لا تدخل علي مبتدا خبره فعل الا علي شذوذ نحو هل زيد خرج ولذا قال صاحب الكشاف ان الفعل هاهنا مضمر يفسره يرزقكم قال الشارح وان من لا تزاد في الاثبات الي اخره هذا غير مسلم اذ المثال لا يخصص ويمكن ان يقال لما عدد المصنف المثال مقتصرا علي ما ذكره ولم يمثل بما زيدت فيه مثبتا او مدخولها معرفة كان ذلك مشعرا بما ذكر فقد استفيد من كلامه من طريق الاستشعار قوله علي الصحيح دال علي الخلاف فيما ذكره وقد خالف في الاول الكوفيون والاخفش كما في الحاشية فاجاز وا زيادتها في الاثبات واستدلوا بقوله تعالي يغفر لكم من ذنوبكم وبقولهم قد كان من مطر والجواب ان من اولا ونتاول الاية ان من للتبعيض لانه تعالي لا يغفر جميع الذنوب ولا ينافيه قوله تعالي ان الله يغفر الذنوب جميعا لانه خطاب لامة محمد صلي الله عليه وسلم وقوله تعالي يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لامة نوح ولا يلزم من غفرانه جميع ذنوب امة محمد غفرانه جميع ذنوب امة نوح علي ان قوله يغفر الذنوب جميعا غير باق علي عمومه وتاويل قد كان من مطر انه محمول اريد به حكاية الحال لانه سمع من يقول

قد كان من مطر فحكى كلامه فقال مجيبا له كان من مطر او محمول على التبعيض اي
كان شيئا من مطر انتهى من المتوسط وزاد ملاجامي اوالسببي انتهى قوله المبتدا
بيان للواقع فان مجرورها لا يكون الا مبتدا ومقتضاه ان له حكم المبتدا وهو
كذلك قوله فهاتان لغاتان اي المثبتة لامها والمحذوفة اذا اللغة هي الالفاظ
الموضوعة وليس الاثبات والحذف من الالفاظ الموضوعة قوله فهاتان لغتان
اي المفتوح لامها والمكسور لامها قوله تحصل اربع لغات ان قيل لعل فيها احد ا
عشر لغة فما بال المصنف اقتصر على الاربع فالجواب ان الاحد عشر لغة في لعل
الناصبة لا الجارة وتلك لا يختص بعقيل وليس من الاحد عشر كسر اللام فقد
وقع بينهما الاشتراك في نفي وعدمه في شي قوله واشتهر ان عقيلا يجرون
بلعل الظاهر انه اشارة للرد على من زعم ان لعل لا يجر بها ويحتاج في كلام
ورد الى التاويل وهو لا يقتضي ابطاله وانما يودي الى استبعاد ح
فالدليل على ابطاله الاشتهار بين الثقاة بان عقيلا يجرون بها فلذلك اقتصر الشارح
عليه قوله بفتح اللام الاخيرة الى اخره يقل وثبوت اللام الاولى وحذفها استغنا
عنها برسم الخط قوله وداع دعا مضمن معنى اي وقايل قال قوله فلم
يستجبه اي فلم يجبه فالسين للمبالغة في النفي لا في المنفي اذ لو كانت للمبالغة
فيه لكان المعنى ان الاجابة المبالغ فيها منتفية فيقتضي وجود اصل المبالغة
مع ان الاجابة من اصلها منتفية قوله جهرة يحتمل ان يكون حالا من الفاعل
اي حال كونك جاهرا به ويحتمل ان يكون حالا من المفعول اي حال كون
الصوت مجهورا به قوله لانها بمنزلة الحرف الزايد اي في كونها لا توصل معنى
العامل الى المعمول لا في كونها لا معنى لها الا التاكيد لافادتها التوقيع دون التاكيد
قال المصنف في قولهم لبعضهم اي العرب والمراد بهذا البعض ما بينه الشارح

قال الشارح وكم موطن الخ يحتمل ان يكون كم مبتدا اول والضمير مبتدا ثان وخبر الثاني محذوف وجوبا والجملة خبر المبتدا الاول وطحت جواب لولا اذ لابد للامن جملة اسمية وجملة هي جواب الشرط ويحتمل ان تكون كم منصوبة بطحت قوله في ان ما بعدها مرفوع المحل بالابتدا اي والخبر محذوف واعترض على هذا بان هذه الضماير مختصة بمحل النصب والجر فكيف توقعها في محل الرفع واجيب بان الاختصاص المذكور انما هو بحسب الوضع وخرجها عنه عارض في الاستعمال بعد استيفايها النصب اوالجر ويقال مثل ذلك ايضا في نحو ضربك زيدا حسن قوله ولكنهم استعاروا الى اخره اشارة الى جواب سوال تقديره هذه الضماير مختصة بمحل النصب والجر وقد استعملت هنا في محل الرفع خاصة وهذا اشد مما ورد على سيبويه اذ هو اوقعها في المحلين والاخفش خصها بمحل الرفع والجواب انهم استعاروا ضمير الجر بدل ضمير الرفع فان قيل الاخفش يقول انه ضمير رفع فكيف يطلق عليه انه ضمير جر فالجواب من وجهين احدهما ان هذا الاطلاق بالنسبة الى ما يقوله سيبويه الثاني انه باعتبار اصله وهذا اسهل هكذا قرر بعض مشايخنا قوله ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع اي استعاروا ضمير الجر المتصل بدل ضمير الرفع المنفصل اويقال في هذا التركيب حذف والاصل استعاروا ضمير الجر ووضع مكان كذا وقد عكسوا هذا في قولهم ما انا كانت لانهم استعاروا ضمير بدل ضمير الجر قوله فالكاف لا تدل عليه اي على خصوص الاستقرار بخلاف نحو في من نحو زيد في الدار فانها مفيدة للظرفية قوله وهو اشبه بفتح الهمزة والباء الموحدة وسكون الشين لا بضم الهمزة وفتح الشين وتشديد الباء الموحدة لانه لا يتعدى الى المشبه به قوله والحق الجميع الحروف

الجارة

لجارة يريد غير الزايدة قوله الوقعة في موضع الخبر اي في الحال او في الاصل
قوله ونحوه معطوف على الخبر والمراد به الصلة والصفة والحال قوله بعد المعرفة
حال من المضاف اليه لان المضاف كبعضه اذ فيه بصحة الاستغنا عنه وهو كذلك
لانه لو قيل في بيان الجار والمجرور الشامل الحكم فيراد خاصة كفاه قوله اخرها عن
عن الاولي الي الحاصلة ان الحكم علي الجار والمجرور بكونه صفة مثلا يستلزم
ان يكون له متعلق لما سبق ولا شك ان مسئلة التعلق الخاص جزئي المتعلق
العام فلما كانت هذه المسئلة الاولي اشار بقوله بمنزلة اذا تقرر هذا ظهر
لك انه كان المناسب ان يقول بمنزلة الجزئي من الكلي وانما قدم الكلي علي
جزئه لان الجزئي متفرع علي الكلي فالكل اصله واصل الشي متقدم عليه قوله
اذا وقع بيان للمعني دون الاعراب اذ لا تحتاج الي تقدير اذا في هذا المحل
قوله وبعد قدر بعد اشارة الي قوله النكرة معطوف علي المعرفة ورفعا لما قد
يتوهم ان الحكم المذكور للواقع بعدهما معا قوله مع التمحض وغيره اي
حال كون كل من المعرفة والنكرة مصاحبا للتمحض وغير فتدخل الصور
الاربع قوله المشروطة الي اخره اشار به الي ان الالف واللام للعهد الذكري واي
ان الشروط التي ذكرت هناك مشترطة هنا قال المصنف فهو صفة في نحو رأيت
طايرا علي غصن ولا يصح ان يتعلق بالفعل لان المعني المراد ان الراي في الارض
والمري مستقر علي الغصن وعلي التعلق المذكور يصير المعني ان الراي علي
الغصن لان علي للاستعلاء والمري ليس كذلك قوله وهو طاير فذكر الضمير باعتبار
الخبر قال الشارح حكاية عن قارون الحكاية يقال فيها اذا كان قول الغير محكيا
لله عز وجل وليس الامر هنا كذلك في الكلام اضمار والتقدير حكاية عن
حال قارون قوله في موضع الحال ان قيل المصنف عبر بالحال والشارح لم يعبر
بذلك فما باله عدل عن كلام المصنف فالجواب انه لا تخالف بينهما لان

المصنف نظر الي الاصطلاح والشارح نظر الي الحقيقة قوله وكاينا في زمنه
علي تفسير الاعراب التفسير هو اظهار مفهوم الشي وهو منتف هنا فالمراد به هنا
التبيين والمراد بالاعراب الاحكام المتعلقة بالكلمات قوله في كل من الجار
والمجرور اي بكل مع قوله في المثالين ليلا يتوهم ان قوله ان يكون صفة
وان يكون حالا موزع الاول للاول والثاني للثاني فافادت التنصيص علي
المراد قال المصنف لان الزهر معرف بالجنسية هذا مذهب الخليل ومذهب
سيبويه ان المعرف اللام وحدها قوله وقولك ثمر موصوف اي ومقولك
فالمصدر بمعني اسم المفعول اذ المصدر لا يوصف قال الشارح وجوبا اي
حذفا واجبا لا تعلقا واجبا ايضا للعلم مما سبق فلا يحتاج الي اعادته
قوله وبعضهم الي اخره لما ذكر كلا من القولين مرجح واقتضي ذلك التساوي
اشار الي ما يترجح به احدهما عن الاخر وقد يقال الاتفاق علي ما ذكر لا يقتضي
الارجحية لان الاتفاق انما هو للضرورة والامر الضروري لا يكون مرجحا
والجواب ان مراده بما ذكر ان تقدير فعل مع الاتفاق عليه فيما ذكره
يصير الباب كله علي سنن واحد ولا يخفي ان اجرا الباب علي سنن واحد
اولي من الالحاق بباب اخر قوله والوصف مع مرفوعه المستتر فيه
مفرد حكما فيه نظر من وجهين اولهما ان تقييد بالمستتر يقتضي ان الوصف
مع مرفوعه الظاهر جملة وليس كذلك لما تقدم عن الرضي في مبحث الجملة
ثانيهما ان المناسب اسقاط قوله حكما اذ الظاهر ان المراد بالمفرد هنا ما قابل
الجملة لذكره ذلك عقب ذكر المصنف الجملة ولا شك ان الوصف مع مرفوعه
مفرد حقيقة اي غير جملة قوله لاستقرار الضمير فيه الي اخره تعليل التسمية
الظرف المستقر للتسمية بالمستقر خاصة وذكر بعضهم تعليلا اخر للتسمية

المذكورة

المذكورة وهو العامل مستقرا فيه فهو ظرف له فلذا سمي ظرفا مستقرا اي مستقرا
فيه لحذف الصلة قال المصنف يجوز في الجار والمجرور الي اخره عبر بيجوز
اشارة الي جواز عدم الرفع ايضا ولكن اقتصر علي هذا لانه الراجح كما قال قال
الشارح حينئذ وقع لم يقدره لكونه لا بد منه بل لبيان سبك كلام المصنف
الاتي وليفيد التنصيص علي العموم قال المصنف في هذه المواضع الاربعة ان
قيل المواضع الاربعة هي الصفة والصلة والخبر والحال وكيف يكون الشي ظرفا
لنفسه فالجواب ان المراد بالصفة الصفة الكلية لا الصفة المتقدمة والكلي ظرف
لجزئيه وكذا المراد بالصلة والخبر والحال قال المصنف الشارح لاعتماده علي ذلك اي
علي المخبر عنه والموصوف وذو الحال والموصول والنفي والاستفهام فالاشارة راجعة
الي ما ذكرناه باعتبار المقام ويصح ان يقال قوله لاعتماده علي ذلك اي علي كونه
صفة الي اخره وعبارتهم هي الاولي قال المصنف فلك في ابوه وجهان اي
مذهبان كما في المغني لا وجهان لقايل واحد قوله احدهما ان تقدر فاعلا بالجار
والمجرور مقتضاه انه العامل فيه وهو المذهب المختار قال في المغني وحيث
اعرب فاعلا فهل عامله الفعل المحذوف او الظرف او المجرور لنيابتهما
عن استقر وقربهما من الفعل لاعتمادهما فيه خلاف المذهب المختار
الثاني بدليلين احدهما امتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا
ولو كان العامل الفعل لم يمتنع وبقولهم ان فوادي عندك الدهر جمع فاكد
الضمير المستتر في الظرف والضمير لا يستتر الا في عامله ولا يصح ان
يكون الضمير محذوفا مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان ولا
لاسم ان علي محله من الرفع بالابتداء لان الطالب للمحل قد زال والمختار
ابن مالك المذهب الاول مع اعترافه بان الضمير مستتر في الظرف

لتا

لعدا صح

وهذا تناقض فان الضمير لا يكون سيكن الا في عامله انتهي قوله تنبيه
جميع ما ذكرنا الي اخره افرد المصنف هنا الظرف عن الجار والمجرور وجمع
بينهما في المغني اشارة الي ان هذا الكتاب لما كان موضوعا للمبتدا
وكان الظرف وعديله متساويان في غالب الاحكام فيحصل له بذكر ذلك
تمرين ذكره وايضا فلو جمع بينهما لطال الكلام فيه فسهل على المبتدي بجعلها
شيئين وعبر بالتنبيه للعلم بان الاحكام ثابتة للظرف بطريق الالتزام
ثم لما كان الظرف يطلق في الاصطلاح تارة على ما يتناول الجار والمجرور
وتارة على ما يتناوله ولا يطلق الجار والمجرور والمجرور على ما يتناول
الظرف جعل الحصر له ما للجار والمجرور لعدم دخوله فيه قوله جميع ما ذكرنا
ما عامة فيلزم ان يكون جميع الاحكام المتقدمة للظرف مع انه
قد تقدم ان بعض حروف الجر لا تتعلق بشي وهذا لا ياتي في الاسم
فالمراد ما عدا ذلك وكلام الشارح ككلام المصنف اذ قوله وغير
ذلك شامل لما قلناه قوله ثابت للظرف ان قيل من جملة الاحكام المذكورة
للجار والمجرور انه اذا وقع خبرا تعلق بمحذوف وجوبا فيكون الظرف
كذلك فيرد على ذلك قوله تعالي فلما راه مستقرا عنده اذ قد ذكر فيه
الخبر ولا فرق بين الخبر في الحال او في الاصل وترد القاعدة المذكورة
على قول المصنف ثابت اذ مقتضاها عدم جواز ذكره والجواب عن
السوالين واحد وحاصله ان المتعلق لا يجب حذفه الا اذا
كان عاما واما اذا كان كونا خاصا فيجوز ذكره وهو هنا كذلك وذلك
انه ليس المراد في الاول مطلق الاستقرار بل استقرار من غير تزلزل
واضطراب وتحرك فهو خاص وليس المراد في الثاني مطلق الثبوت

فرق

وان

وان خالف في البعض بل ثبوت على هيئة مخصوصة هي اجتماع الشروط
المتقدمة والاحكام قال الشارح لانها منها الي اخره اشارة الي وجود شرط
النصب وقوله من حيث كونها الي اخره يوهم ان لها حيثية اخرى احترز عنها
وليس بمراد ولما كان المراد بالمنكورة المجهولة لا التي انكرت اشار بالصفة
الكاشفة قال المصنف او معنى فعل اي او ذى معنى فعل وهو اللفظ
اذ لا يتعلق بالمعنى وهذا ظاهر وفي قول الشارح باسم الفاعل اشارة الي ذلك
قال الشارح فالزماني كان الاحسن ان لو قال زمانيا او مكانيا ثم يفرع ولعله
اكتفى بالاول عن ذلك قال المصنف ومثال وقوعه الاحسن كون الواو للاستيناف
ويصح العطف على قوله فلا بد والتناسب في العطف غير مشترط قوله
رايت الهلال بين السحاب ال للعهد الحضوري او الذكري واحترز بذلك
من نحو يلوح الهلال بين السحاب فان ال فيه للجنس فيحتمل الظرف
الوجهين وكونه بين السحاب بين انما بحسب روية الرائي والا فهو في
السماء قال الشارح فبين السحاب حال من الهلال ولا يصح ان يكون معمولا
لرأى لانه يقتضي ان الروية وقعت بين السحاب وان الهلال لا يدرى
هل هو بين السحاب ام لا قوله فان لم تكتف بالصفة الي اخره اشارة الي
ان الوقوع بعد ما ذكر محل للجواز ثم قد تتعين الوصفية وقد تتعين
الحالية باعتبار المتكلم والمخاطب فانه كان ما يذكر بعد النكرة المحتملة
قد علم انها تخصصت بدونه فالنكرة حال ولا بد وان لم يعلم فلتكن صفة
ولا بد وهذا الحكم لا يختص بالظرف بل الجملة والجار والمجرور كذلك قال المص
الباب الثالث في تفسير كلمات الباب عبارة عن الالفاظ الاتية فيكون
التفسير الذي هو المعنى ظرفا للالفاظ ويجوز ان يعتبر كون المعاني ظرفا

للالفاظ لان المعاني مستترة يردعليها مثل اللفظ وهذا اللفظ وان يعتبر كون
الالفاظ ظروفا للمعاني لا نهانترا عليها ثم ان التفسير هو بيان المفهوم فيرد عليه
انه يذكر في هذا الباب احكاما اخر فكان الاولي ان يقول و ذكر بعض احكام
بعض الكلمات اذ مساوات الترجمة للمترجم له اولي من زيادة المترجم علي الترجمة
و يمكن ان يجاب بان هذه الاحكام لما كان تحصل بها التبيين اطلق عليها
كونها مفسرة قال الشارح كتبوه اشارة الي جواب سوال تقديره جمع السلامة
عند سيبويه من جموع القلة والحروف هنا عشرون حرفا وجمع القلة ينتهي الي
عشرة خاصة فكان المناسب التعبير بجمع الكثرة فاجاب بانه استعمل جمع القلة
مرادا به جمع الكثرة مجازا و يظهر ان هذا مراده وتحقيق هذه المسئلة ان
الفرق بين جمع القلة وجمع الكثرة انما يحصل اذا كان الجمعان موضوعين
فيكون استعمال جمع الكثرة في جمع القلة مجازا وكذلك العكس واما اذا لم
يكن الاجمع واحد فهو مشترك فيكون استعماله في كل منهما حقيقة
وهو هنا كذلك اذا لم يوجد جمع غيره واما الكلام فهو اسم جنس جمعي ويمكن
ان يحمل كلام الشارح علي هذا والله اعلم قال المصنف يحتاج اليها اي
الي الكلمات والمراد الي تفسيرها ويحتمل ان يكون الضمير راجعا الي
التفسير والتانيث باعتبار ان المضاف اكتسب التانيث مما اضيف هو اليه
قوله المعرب اي المطبق الجزئيات علي الكليات اذ من جملة اطلاقات الاعراب
التطبيق المذكور كما تقدم قال الشارح يكثر في الكلام دورها واقع موقع
التعليل للاحتياج والمراد بالكلام الالفاظ المتكلم بها قوله ويقبح بالمعرب
جهلها الباء للملاصقة والمجرور حال من جهلها اي يقبح جهلها في حال كونه
ملتصقا بالمعرب قال المصنف وهي عشرون اي والكلمات التي يحتاج اليها

جمعٌ

المبوب

المبوب لها هذا الباب لا مطلق الكلمات التي يحتاج اليها اذ هي اكثر مما ذكر قال الشارح بل اثنا وعشرون اما كونها ليست عشرين فظاهر لان النوع الاول يشتمل علي اربعة كلمات والثاني علي كلمة واحدة والثالث علي سبع والرابع علي اربع والخامس علي كلمتين والسادس علي واحدة وكذا كل من السابع والثامن ومجموعها احد وعشرون واما علي وجه كونها اثنين وعشرين فلا ابد المشار اليها بقوله وكذلك ابد الكلمة ايضا فهي اثنان وعشرون قوله عدد ابواب الجنة اشارة الي ان المصنف اقتصر علي الانواع الثمانية فصل منها انه بكل نوع ينتهي منه يفتح له باب من ابواب الجنة اذ هو مخلص فيه فيرتجي ذلك قوله لا غير اشارة الي انه ربما يتوهم ان قط لم تجي علي وجه واحد اذ هي بمعني حسب وبمعني يكفي ايضا فكيف قال انها جاءت علي وجه واحد والجواب ان هذا الوهم بعيد لان قط في اللغة الفصحي لم تجي لذلك وانما حاله غيرها والمصنف قد قيدها بذلك قال المصنف في اللغة الفصحي اللغة بها العقل عامة صادقة بقط وغيرها فهو من جعل الكلي ظرفا فالجزئية ومثله لا يدع فيه قوله فيهن يحتمل ان يكون المراد في اللغات ويحتمل ان يكون في الفتح والتشديد والضم قال الشارح في اللغات الخمس فيه نظر وذلك لان الغرض من قول المصنف ظرف لاستغراق ما مضي من الزمان الحصر كما يشير الي ذلك قول الشارح فلا تستعمل الا في الماضي فيلزم علي تفسير الشارح ان يكون لغاتها الخمس لازمة للاستعمال في الزمان الماضي مع ان اللغة الخامسة وردت بمعني يكفي في الحديث قط قط فكان المناسب ان يقول وهي اي قط في اللغة الفصحي ويكون في المفهوم تفصيل فتارة يكون ظرفا خاصة وتارة لا تكون كذلك قوله من الشي قدر ذلك اشارة الي مرجوع الضمير في

قط

فعليه ومثل اغير لازم قوله واشتقاقها الاحسن في مثل هذا او نقلها فقط المستعملة مصدر قوله فيما انقطع من عمري اي فيما ذهب ومن بيان لما وهي للتبعيض اي في الزمن الذي ذهب الذي هو بعض عمري قوله لانقطاع الي اخره اشارة الي وجه المناسبة بين المنقول والمنقول منه فكما ان المنقول منه مشتمل علي القطع كذلك المنقول قوله للوضع والاستقاق الاشتقاق سابق علي الوضع ووجه المخالفة لهما عدم وضعها للزمن المستقبل وانتفاء القطع منها قوله يقال للمخطي الي اخره فيه اشارة الي ان اللحن اعم من تغيير المعنى فيكون قوله لما فيه من تغيير المعني بعض ما صدقه قوله في زعمهم اي العرب اهل الجاهلية يعني ان بعض العرب يزعم ان كل شي سلبه من مال وولد ونحو ذلك فانه يعوضه فينسبون السلب والتعويض اليه مع ان السالب والمعوض انما هو الله لا اله الا هو وانما لم يذكر المصنف القايل ليعود الضمير اليه لان هذا المقول لشهرة بقايله فاكتفي بذلك قوله واعتقادهم الباطل عطف تفسير اذ المراد بالباطل الفاسد وكان الاولي ان يقول واعتقادهم الكاسد للخروج من عطف التفسير ولمراعاة السجع والكاسد من كسدت السلعة اذا بارت ولم تسم وهي مبني اي كما ان قط مبنية وبناوها علي الضم في اللغة الفصحي ان لم تكن بمعنى قد فان كانت بمعناها فهي مبنية على السكون واما عوض فتبني علي الفتح والضم والكسر قوله فان اضفته اي للعايضين اذ لا يضاف الا لها خاصة كما مثل قوله واضرب زيدا الاحسن التمثيل بالنهي ليناسب ما قبله في الرد علي المالكي قوله ولتختص بالنفي الي اخره مستفاد من قول المصنف لايجاب المنفي قوله فلذلك قال ابن عباس الي اخره اشارة الى ما قاله ابن عباس انما ينبني على الاخر المذكور وهذا

بالنظر

بالنظر الى اللفظ واما بالنظر الى المعنى فالاستفهام التقريري بمثابة النفي ونفي النفي اثبات فالكلام مثبت ونعم يقتضي تصديقه فلا كفر اذا تقرر هذا
علم انه يمكن هنا مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى فان قيل اذا كان محتملا
فلم قال ابن عباس لو قالوا نعم لكفروا مع امكان ارادة المعنى فالجواب ان
المراد بكفروا لم يومنوا وما قيل في الاستفهام التقريري يقال ايضا في التوبيخي
قوله من هذه الكلمات اشارة الى جواب سوال تقديره ان قوله وهو اذا يقتضي
انحصار ما جاء على وجهين في اذا مع ان الامر ليس كذلك فاجاب بان المراد
من هذه الكلمات المذكورة هنا لا مطلقا قوله على وجهين اي بحسب موارد
الاستعمال واما بحسب المورد الواحد فلا يستعمل الا على احد الوجهين قوله وهو
اذا اي هذه اللفظة من حيث هذه سواء كانت للظرفية او للمفاجاة ولذلك فرع
عليها بقوله فتارة الى اخره قوله بغير نون انما لم يعبر بالتنوين عوض النون لان
اذن التي بالنون وقع في نونها خلاف هل هي تنوين ام لا والصحيح لا فلذلك
عبر بالنون قوله غالبا فيه ان الى الظرف المستقبل وتضمن معنى الشرط المفهوم
من قوله خافض لشرطه منصوب بجوابه وقد تعرض الشارح والمصنف
على ما فهم الشارح لبيان محترز محترز قوله غالبا بالنسبة الى حكم
القيد الثاني والثالث واشار لمحترز القيد الاول بمن التبعيضية حيث قال
ومن غير الغالب الى اخره واحترز بذلك عن ان يكون لمجرد الوقت قوله وفعل الجواب
الى اخره اشارة الى ان قول المصنف منصوب بجوابه فيه تجوز وذلك لان الجواب
ليس هو الناصب بل بعضه فلو قيل منصوب من جوابه كان احسن على ان في هذا
ايهاما اذ المجزء غير معين قاله بعض الشراح ويمكن ان يقال لا ايهام اذ المراد بجزء
الجواب الجزء الصالح للعمل قوله والاصل الى اخره يقتضي ان هذا كان اصلا

فغير بالتقديم والتاخير وليس كذلك اذ لم تكن اذا صوحزة تقدمت قوله بالدخول
البادا خلة علي المقصور عليه لا علي المقصور وقدر الشارح الدخول اشارة الي ان الانحصار
انما هو في الشرط لا الجواب والدخول يقتضي الملاصقة قوله عكس الجابية
اي عكسوها عكس الجابية فهو مفعول مطلق ويصح ان يكون خبر المبتدا محذوف
قوله علي شريطة التفسير اي علي طرنقية وهي عدم الجمع بين المفسر والمفسر قوله وان
بلا استدلال الي اخره غير بين وذلك لانه لعظه مثل تدل علي التنظير لا الاستدلال
قوله او بمحذوف عند الاخفش المناسب الواو دون او قوله وقد تخرج اذا
عن المستقبل اشارة الي ان الضمير في يستعمل يعود الي اذا لا بقيد كونها للمستقبل
اذ باستعمالها لما ذكر يخرج عن الاستقبال ثم ان خروجها اكثر من خروج اذا للمستقبل
ظرفا اي خافضا ومنصوبا قوله مطلقا اي سوا كانت بعد القسم ام لا وفي هذا
نظر وذلك لا من اثبت كونها بعد القسم للحال علل ذلك بان فعل القسم للانشا لا غيرها
فيكون للحال ومنه يعلم انها يحكم حينئذ كانت بعد القسم كانت للحال فلا يتاتي الاطلاق
قوله والحال بعد القسم اثبته بعضهم ووجه بما تقدم ونفاه بعضهم مدعيا ان اذا
للاستقبال يتعذ بر حال مقدرة والتقدير اقسم بالنجم في حال تقديره هويه وهو اذ ذاك
معدوم ويمكن ان يوجه ايضا بان هاهنا مضاف محذوف والتقدير
اقسم بحال النجم اذا هوي فالحال هي التي ظرف للقسم لكن الحال تحتمل الماضي والمستقبل هـ
فالتوجيه الاول اولي قوله نحو واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها اي فانها
نزلت بعد الروية والانفضاض البيضاوي روي انه عليه الصلاة والسلام كان
يخطب للجمعة فمرت عير تحمل الطعام فخرج الناس الا اثني عشر فنزلت وافراد
التجارة لانها المقصودة فان المراد من اللهو الطبل الذي كانوا يستقبلون به
العير والترديد للدلالة علي ان منهم من انفض لمجرد سماع الطبل ورويته

قوله

وقوله وتجاهدون على حاله من معنى التجدد قال الشارح كان نعلم قالوا كيف نفعل ان قيل كان
المناسب ايراد السوال على غير هذا الوجه بان يقال كان نعلم قالوا وما هي التجارة فلم لم يات بذلك
فالجواب انه لما كان المقصد من الدلالة العمل لا شيا اخر اقتصر عليه لكونه المقصود قال
المصنف والمعنى امنوا اي على القول الثاني كما هو ظاهر كلامه لا على القول الاول اذ ليس التجارة
طالب الايمان والجهاد بل نفسها قال الشارح في جوابه اي في جواب تومنون الذي بمعنى
امنوا فهو جواب تومنون ولا جواب للاستفهام اذ لا يلزم لكل استفهام جواب وعلى هذا
القول فلا يجوز ان يجعل جوابا للاستفهام دون الطلب لان الكلام صار جملتين مستانفتين
فيلزم الفصل بين العامل ومعموله بجملة اجنبية وهو لا يجوز قال المصنف وخرج بقولي
الى اخره لما كان الفصل الاول من جملة ما يتعرض له غيره دون الفصل الثاني وان كان
مرادا للغير اشار اليه اولا في التعريف بمحترزه اذ لعدم تعرض الغير له زمنا يخفى محترزه
قال في المغني ومثل القيد اي وهو قوله فضلة اهملوه ولا بد منه انتهى والمراد بالقول المقول
اي خرج بقولي الواقع في تعريف الجملة قال الشارح نحو هو زيد قايم وهي هند قايمة اشار بذلك
الى ان المصنف اطلق ضمير الشان على ضمير القصة ايضا اذ كل منهما ضمير شان وفيه شي لمقابلة
احدهما بالاخر قال المصنف قالوا انها مفسرة اشار به الى دخول الجملة المخبر بها عن ضمير الشان
في التعريف وقوله ولها محل اشار به الى ان المعرف هو الجملة التفسيرية التي لا محل لها فقد
اشتمل المعرف على ما يخرج الجملة المخبر بها عن ضمير الشان فلا بد من اخراجها من التعريف
ايضا بقوله ولها محل هذا معنى كلامه وكان الانسب ان يرتكب غير هذه الطريقة بان
يقول وخرج بقولي ليست عمدة الجملة المخبر بها عن ضمير الشان فانها الحقيقة
ما تليه لكنها عمدة بدليل ان لها محلا باتفاق قال الشارح من حيث كونها الى اخره
اشارة الى جواب سوال تقديره ان قول المصنف وهي حالة محل المفرد غير حسن
لان المحل المفسرة لضمير الشان لا تحل محل المفرد كما صرح به في الضوء ضرورة ان ضمير

كاشفة صح

الشان لا يفسر الا بجملة فالمناسب ان يكون من الجمل التي لا محل لها وحاصل الجواب انها تحل محل المفرد من حيث كونها خبرا عن المبتدا لا من حيث وقوعها خبرا عن ضمير الشان قوله بفتح المعجمة واللام مزاد التمني وسكون الواو وكسر الموحدة وسكون المثناة التحتية وبعدها نون هكذا ضبطه ابن خلكان الا انه جعله يا النسبة فقال ابو علي عمر ابن محمد بن عمر المعروف بالشلوبيني الاستبيلي كان اماما في النحو ولد باستبيلة سنة اثنين وستين وخمسماية وتوفي سنة خمس واربعين وستماية ومن النسبه الي الشلوبين وهي بلغة اهل الاندلس الابيض الاشقر قال ورايت جماعة من اصحابه كلهم فضلا ولم تزل الخبارة تاتي الينا انتهي قال المصنف فان كان له محل فهي كذلك اي مثلها تفسره في ان لها محلا قال في المغني وكان الجملة المفسرة عنده اي الشلوبين عطف بيان او بدل ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة انتهي قال الشارح وانما قدم الثاني الي اخره في هذا الحصر شي وذلك لانه لو اتي باللف والنشر علي الترتيب للزم فصلان بخلاف اللف والنشر علي غير الترتيب فان اللازم فيه فصل واحد والفصل الواحد اولي من الفصلين فهذا نكتة التغريم ايضا والجواب ان الغرض ايراد نكتة خاصة بالمقام بخلاف النكتة المذكورة فانها عامة في هذا المقام وغيره قوله لكونه من صور الوفاق لا يخفا مقتضاه ان الجملة المفسرة في باب الاشتغال لا محل لها باتفاق وليس كذلك لقول المصنف في المغني وقولي في الضابط الفضلة احترزت به عن الجملة المفسرة في باب الاستغال فقد قيل انها في نحو زيدا ضربته تكون ذات محل كما هو سياتي انتهي لانا نقول الاتفاق بالنسبة الي المشهور والشلوبين فقط ولا شك انهما متفقان علي عدم المحل فيما ذكر ومخالفة المشهور لا تتقيد بالشلوبين بل ثم من خالفهما معا وهو القايل بالمحلية ومن هذا يعلم ان المسالة ذات ثلاث اقوال والله اعلم والنظر ما المحل علي الفوايد قوله العامل فعلها في الخبر اشارة الي ما هو الصحيح من ان العامل هو الفعل

الفعل خاصة لا الفعل مع فاعله قوله فكذلك المذكورة لها محل بحسب ما تفسره غير محتاج
اليه للعلم به من قول المصنف فيا كله في محل رفع قال المصنف الواقعة جوابا للقسم اي لفعل
القسم كما يقال جواب الشرط اي فعل الشرط قال الشارح ام الحرف فقط اي مع مجروره وحذف
الفعل فحاذكره واجب اذ لا يجمع بينه وبين التاء المثناة من فوق او الواو وبقي عليه قسيم
هذا القسم وهو ذكر فعل القسم من غير ذكر حرف الجر ومجروره نحو اقسم لا فعلن وكان ينبغي
له ان يتعرض له قال المصنف نحو انك لمن المرسلين الى اخره فجملة انك من المرسلين جواب
القسم المقدر قبل والقران وقد ذكر حرف القسم الذي هو الواو مع مجروره ويس خبر
مبتدا محذوف بناء على انها اسم للسورة اي هذه يس فهي مرفوعة منع من ظهور
الرفع على النون الحكاية ومن هذا تعلم انه لا شاهد في هذه الاية وقد اسقطها المصنف
في المغني وهو احسن ويمكن ان يكون فيها الشاهد ايضا بناء على انها اسم لمحمد اي اقسم
بيس وبالقران وقد وقع خلاف اذا اجتمع قسمان هل يكون الجواب لهما او للثاني
ويقدر مثله في الاول وعلى هذا فكان الاولى للشارح عدم التخصيص بقوله ام الحرف فقط
قوله قيل ومن هنا الى اخره الى يقبل اشارة الى ما سياتي عن المغني من ان ما فهمه بعضهم
عن ثعلب وهو ما ذكره هنا ليس بشيء فلذلك اتى بصيغة التمريض فلا يقال رده على ابن مالك
يقتضي انه ارتضى ما فهمه بعضهم عن ثعلب فيخالف ما في المغني ونسبة ما فهمه هذا القيل
لثعلب فيخالف جزمه بانه قايل بذلك ولذلك يقع في كلام سيبويه اضطراب في فهمه وكل
ينسب ما فهمه له وبهذا ظهر لك ايضا ان لا تخالف بين ما هنا وما في المغني قال الشارح
وقد ورد السماع الى اخره ان قيل فيلزم ابن مالك التنافي فما جوابه عنه فالجواب ان
المحلية وعدمها باعتبارين كونها خبرا لها محل وباعتبار كونها جوابا لا محل لها والممنوع
اجتماعهما باعتبار واحد وكثيرا ما يجاب بمثل هذا قوله واستشهد له معطوف
على الجملة الاسمية وهي قوله الراد له ابن مالك قال المصنف والجواب عما قاله ان التقرير

باعتبار

والذين امنوا وعملوا الصالحات اقسم بالله لنبوئنهم هذا التقدير يقول به ابن مالك ولكن
الغرض ان الواقع خبرا هو مجموع جملة القسم وجوابه لا الجواب خاصة هذا على جامنا
واما على ما في المغني من ان ثعلبا انما منع وقوع القسم وجوابه خبرا فلا ياتي هذا
الجواب وقد اشار اليه في المغني من قبل ثعلب بقوله وعندي لما استدل به
تاويل لطيف وهو ان المبتدا في ذلك كله ضمن معنى الشرط وخبره منزل منزلة الجواب
فاذا قدر قبله قسم كان الجواب له وكان خبر المبتدا المشبه لجواب الشرط محذوفا
للاستغناء بجواب المقدر قبله **قال الشارح** في الحقيقة اشارة الى ان الخبر في الصورة
هو جملة الجواب كما قاله ابن مالك فهو نظر الى الصورة لا الى حقيقة الامر **قوله** فلا
يلزم التنافي كان المتبادر ان يقول فلا يتاتى ما رد به لكن اشار بذلك الى رد ما يقال
ان التنافي ايضا موجود على قول من يقول ان الخبر هو المجموع نظرا منه الى انه لا فرق
بين الجزء والكل والجواب عنه ما اشار اليه بقوله اذ لا يلزم الخ وعلى هذا كان المناسب
ان يقول ولا يلزم التنافي ايضا **قوله** ومراده ان القسم وجوابه لا يكونان خبرا
حاصل ما اشار اليه ان الذي منعه ثعلب انما هو وقوع جملتي القسم والجواب
خبرا وهو الذي خالف فيه غيره واما وقوع الجواب خبرا فهو لم يتعرض لمنعه بل هو متفق
على منعه فلا ينبغي ان ينسب له خاصة فقوله ومراده يعني ومراد ثعلب من
جملة القسم في قوله لا تقع جملة القسم خبرا مجموع جملة القسم وجوابه قال الرضي
قال ثعلب لا يجوز ان يكون الخبر قسمية نحو زيد والله لاضربنه والاولى الجواز اذ لا
مانع نقله الشمني ووجه هذا الذي منعه ثعلب بوجهين احدهما ان القسم وجوابه
للانشا والخبر لا يكون انشاء الثاني ان القسم وجوابه قد يشتملا على ضمير واحد
مع انه لا بد لكل واحد من القسم والجواب من ضمير وكل من التوجيهين ملغي
قاله في المغني ونصه عقب ما قاله الشارح وانما المانع عنده اما كون جملة القسم

لا ضمير

لا ضمير فيها فلا يكون خبراً الا الجملتين هنا لنسبكهما لجملتي الشرط والجواب لان الجملة الثانية ليست
معمولة لشي من الجملة الاولى ولهذا منع بعضهم وقوعها صلة واما كون جملة القسم انشايية
والجملة الواقعة خبر الابتدا احتمالها الصدق والكذب ولهذا منع قوم من الكوفيين
منهم الانباري ان يقال زيد اضربه وزيد هل جاءك وعندي ان كلا من التعليلين
ملغي اما الاول فلان الجملتين مرتبطان ارتباطا تاما زايد به كالجملة وان لم يكن بينهما عمل
ثم قال واما الثاني فلان الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسيم الانشا
لا خبر المبتدا للاتفاق على ان اصله الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفات
الكلام وعلى جواز أين زيدٌ وكيف عمروٌ انتهى قوله لا خبر المبتدا اي فانه ليس شرطه
احتمال الصدق الكذب وقد يوجد فيه كما في الجمل الانشايية هذا ظاهر كلامهم وفي كلام بعض
المتاخرين ان الخبر اذا وقع طلبا له حيثيتان لا يحتمل الصدق والكذب من احداهما ويحتملها
من الاخرى ونصه على نقل الدماميني حرر بعض المتاخرين هنا كلاما لا باس بايراده فقال
فقال المبتدا انما ذكر لينسب اليه بطريق من الطرق حال من احواله ويرتبط به بوجه من
الوجوه حكم من احكامه وبهذا فرق بين ضربت زيدا وزيد اضربته يحكم بان زيدا في الاولى
مفعول به وفي الثاني مبتدا مع ان فعل الفاعل وقع عليه في الصورتين معا وذلك
لانه ذكر في الاولى بيانا لما وقع عليه الفعل وفي الثانية لينسب اليه حال من احواله
وحكم من احكامه ولذلك صرحوا بان زيدا ابوه منطلق معناه زيد منطلق الاب وعلى هذا
فنقول معنى الجملة الانشايية طلبا كان او غيره وان كان حاصلا معها لكنه قايم بالطالب
والمنشي فاذا قلت زيد اضربه فطلب الضرب قايم بك وليس حالا من احوال زيد الا باعتبار
تعلقه به او كونه مقولا في حقه واستحقاقه ان يقال فيه فلا بد ان يلاحظ في
وقوعه خبرا عنه هذه الحيثية فكانه قيل زيد منطلق ضربه او مقول في حقه ذلك
لا على معنى الحكاية بل على معنى انه يستحق ان يقال فيه فيستفاد من لفظ اضربه طلب

جزئيه ومربطه بالمبتدا معني اخر لاستفاد من قولك اضرب زيدا وامتناعه
من احتمال الصدق والكذب بحسب المعني الاول لا ينافي احتمالهما بحسب
المعني الثاني انتهي قوله اذ لا تنفك احدهما عن الاخر تعليل لصحة ارادة
مجموع جملة القسم وجوابه بجملة القسم قاله الشمني قوله وجملتا القسم والجواب الخ اي
بنزل المعلل الي انه اراد بجملة القسم جملته وجوابه فلا يصح ايضا لان الجملتين
قد يكون لهما محل قاله بعض شيوخنا وقد يحصل من هذا ان التعليل لا يناسب
سواء اراد جواب القسم كما هو ظاهر المعلل اولا او جملة القسم وجملة الجواب كما هو
مراده ولذلك اتي بتعليل اخر ورده فيحتاج كلام ثعلب لتوجيه اخر قوله وفي
بعض النسخ اي في بعض النسخ جميع هذا التنبيه وفي بعضها ساقط ه
جميعه لا لفظ تنبيه فقط قوله صح خاطب ربنا يحتمل ان يكون الخطاب بطريق الحال ويحتمل
انه قدم له المدح مستحضرا في ذهنه هذا البيت ويحتمل ان يكون بطريق المقال وهو
الظاهر من كلامه قال المصنف لا تخونني لا نافيه الفعل ولذلك لم يقل لا تخنني بجزم الفعل
والمناسب في هذا المقام النفي لا النهي اذ المعني عاهدتني علي عدم الخيانة كما يقال عاهدت
فلانا علي فعل كذا فلا يقال هو نهي ومعناه النهي لعدم تاتيه قوله جوابا لعاهدتني اي جواب
الشرط يكن فان قيل هذا يخالف القاعدة المشهورة من انه اذا اجتمع شرط وقسم يحذف
جواب المؤخر منهما وجوابا فالجواب ان القاعدة محلها اذا كان الجوابان غير مختلفين
بدليل انه يقال يحذف لدلالة الاخر عليه وهاهنا مختلفا قال المرادي فاذا اجتمع
الشرط والقسم حذف جواب المتاخر منهما استغناء بجواب المتقدم قوله كقوله الي اخره
نظير لماقبله في الجوابية ولا احتمال فيه لان اللام منعت من الحالية اذ لا يقترن الحال
بها وان كان فعل مضارع لا ماضي راي المتعدية الي مفعولين فيكون متعديا بسبب
الهمزة الي ثلاثة مفاعيل لان الرويا قائمة بالمتكلم ومعني المتعدية الي الثالثة

نصير

تصير الغير ايها فجحرٌ مفعوله الاول وهو علم على شخص وعاهدته مفعوله الثاني والاغرا
هو الحال يقال اغريته بكذا اي حملته عليه كانني الصقته كما يلصق الشي بالغرا والخلا
بمعني المخالفة اي مخالفتي قال الشارح فيكون لا تخونني حالا بالعاهدتني اي به وان
كان علم مما سبق ليرتب عليه قول المصنف فلا محل له اي لتخونني قوله لانه جواب
القسم اي جواب ما هو لمنزلة القسم لوافق ما قبله قوله والتقدير حال كوني غير
خاين فيه نظر من وجهين احدهما من جهة الصناعة والثاني من جهة المعني وجه
الاول ان الفعل اذا اخذ منه وصف باعتبار كونه قايما بالفاعل يكون اسم فاعل واذا
اخذ منه باعتبار كونه واقعا علي المفعول يكون اسم مفعول وهو هنا ماخوذ بالاعتبار
الثاني وكان المناسب الاتيان باسم المفعول فيقال حالة كوني غير مخون لك
وبهذا التقدير يعلم وجه الثاني والمعني ان زينب مخون منه كما يدل عليه
المقام وهو الظاهر لا خايف تامل قوله والتقدير حال كونها الي اخره كان المناسب كما تقدم
ان يقول حال كوني غير مخون لك وكونك غير خاين والفايدة في كونها حالا منهما علي
ما قررنا المبالغة في الثناء عليه لكونه لا ينسب اليه كونه خاينا ولا ينسب الي من
اضافه كونه مخونا له قال المصنف فيكون في محل نصب اي وجواب القسم محذوف
عليه جملة الحال قال الشارح والاحتمال الاول اي الذي في مقابلة التقادير الثلاثة
اذ هي الاحتمال الثاني قوله قال في المغني والمعني شاهد لكونها جوابا علي صحة
الاحتمال الاول وكون المعني شاهدا علي ذلك ظاهر اذ الفصل المعاهدة علي عدم الخيانة
اذ هي انسب في مكان الخون لقصد التوثق لا المعاهدة في حالة كذا علي شي اخر غير
معلوم قال المصنف السادسة الواقعة لشرط غير جازم الخ قال الدماميني المحقق ان
جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقا وذلك ان كل جملة لا تقع موقع المفرد فلا محل
وجملة الجواب لا تقع موقع المفرد فلا يكون لها محل انتهي قال الشارح الشرطية قيد

الشرطية في اذا لاخراج الفجائية وفي لو لاخراج لو المصدرية والتي للتمني ونحو ذلك وفي
لولا لاخراج لولا التي للتحضيض والتي للعرض ونحو ذلك كما سياتي لكن قوله جوابا تخرج
منه المذكورات لانها لا جواب لها ويمكن ان يجاب بان الغرض تبيين اذا التي تحتاج
الي جواب وكذلك لو ولولا فتبين انهن الشرطيات وفعل شرط اذا في محل جر واما فعل
شرط لو ولولا فلا محل له لانه من الجمل المستانفة قال المصنف السابعة التابعة
لما لا موضع له من الاعراب ان قيل التابع كل ثان اعرب باعراب سابقه من جهة واحدة
فلا بد ان يكون لمتبوعه محل من الاعراب اجيب بان المراد بالتابع هنا اللغوي لا الا
صطلاحي الذي لابد ان يكون لمتبوعه محل من الاعراب كما عرفه ابن الحاجب واطلاق
التابعية هنا مجاز لعلاقة المشابهة وينبغي ان يعلم ان العطف بالواو في الجمل التي
لا محل لها لافادة ثبوت مضمون الجملتين لان مثل قولنا ضرب زيد اكرم عمرو بدون
عطف يحتمل الاضراب والرجوع عن الاول بخلاف ما اذا عطف نص علي ذلك عبد
القاهر انتهي من الشمني واقتصاره علي هذا الجواب غير حسن اذ هو خروج عن التكلم
باصطلاح اهل الفن النحوي المحوث فيه مع انه لا يفيد فيما صرحوا فيه بالبدلية والعطف
اللذين من اقسام التابع اذ لا يقال فيما صرحوا فيه بكونه بدلا او معطوفا انه تابع
قاله الدماميني وهو حسن ولضه فان قلت لعله اراد التبعية اللغوية قلت
هذا مع كونه خروجا عن التكلم باصطلاح اهل الفن المبحوث فيه لا يجدي شيا في مثل
قولهم في قوله تعالي واتقوا الذي امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون
ان الجملة الثانية لا محل لها لكونها بدلا من الصلة وكذا في قولهم في نحو جاء زيد
وذهب عمرو ان الثانية لا محل لها لكونها معطوفة علي المستانفة واستعملوا اللفظ
والموضوع للتابع المصطلح عليه انتهي قوله المسالة الرابعة الخ يحتمل ان يكون
قوله المسالة الرابعة خبر المبتدا محذوف فيكون ترجمته ويحتمل ان يكون

مبتدا

مبتدا اولا وفي الجملة مبتدا ثان وان وقعت خبرة والجملة خبر فيكون المسئلة
الرابعة عبارة عما ذكر من الواقع بعد النكرة والمعرفة والمحتمل بقسميه كما سيأتي
فان قيل فهي اربع مسايل لا مسالة واحدة فالجواب ان اطلاق المسئلة على ما ذكر
باعتبار كونه جملة واقعة بعد شي او ان المراد بالمسئلة الجنس قال الشارح من الباب
الاول من يحتمل ان يكون للتبعيض كالتي قبلها اي المسئلة الرابعة من الباب
الاول ويحتمل ان تكون للبيان اي المسايل الاربع هي الباب الاول قال المصنف الجملة
الخبرية احترازا من الجملة الانشائية فان حكمها ليس كذلك فنحو زيد قائم بعتكه يحتمل
ان تكون الجملة فيه استينافية ويحتمل ان تكون خبرا بعد خبر قال الشارح وهي المحتملة
للتصديق والتكذيب اشارة الى انه ليس المراد بالخبرية الواقعة خبر المبتدا
وقوله التصديق والتكذيب اي النسبة الى الصدق والكذب كما يقال فسقته اذ
نسبته الى الفسق ولا فرق بين الفعل والمصدر في هذا قوله مع قطع النظر عن
قايلها اشارة الى جواب سوال تقديره الخبر قد يقطع بصدقه كخبر الله تعالى والانبيا
وقد يقطع بكذبه كخبر مسيلمة الكذاب فاحتمال الصدق والكذب منتف في هذا
المذكور فيكون التعريف غير جامع فاجاب بما ذكر ثم انه غير جامع ايضا لانه يخرج
عنه نحو الكل اعظم من الجزء والضدان لا يجتمعان والنقيضان لا يرتفعان والجزء
اعظم من الكل اذ الثلاث الاول لا تحتمل التكذيب سوا اعتبر القايل اولا والرابع
لا يحتمل التصديق ولذلك قال بعضهم مع قطع النظر عن قايلها وعن خصوص المادة
ومعنى ذلك ان قولنا زيد قايم مثلا له جهة خصوص وجهة عموم فجهة الخصوص
هي كون زيد متصفا بالقيام وجهة العموم هي كون شي يثبت لشي وهذه الجملة
محتملة للتصديق والتكذيب ثم ان في تمثيلهم بما يقطع بكذبه بمسيلمة
الكذاب نظر اذ لا نعلم ان كل ما تكلم به مسيلمة كذب اللهم الا ان يقال لما كان الغالب

يصطح فيه يكذبه قطع في الحال بكذبه لان الاقل يتبع الاكثر قوله ويصح الاستغناء عنها اشاره الى
جواب سوال مقدر توجيهه ان يقال ان قوله لم يطلبها العامل لزوما يقتضي صورتين احداهما
ان لا يطلبها عامل اصلا والثانية ان يطلبها لا على وجه اللزوم اذ السالبة تصدق
بنفي الموضوع فتكون الجملة الخبرية الواقعة بعد ما سيذكره قسمين ومن الثاني صحيح
اذ ليس من الجمل المذكورة الجملة التي لم يطلبها العامل اصلا كالجملة الصلة فكان الصواب
الاحتراز عنها لان الحد صار غير مانع فاجاب الشارح بما ذكر وحاصله ان الكلام يحتاج
الى تتميم فتممه بهذا الفصل ليخرج ما دخل في عموم الفصل الذي قبله وهو واضح من
كلامه ثم ان الحد ايضا غير مانع لانه يقتضي ان الجملة الواقعة بعد ما سيذكره لها
الحكم المذكور سواء كان بينها وبين ما قبلها ارتباط ام لا نحو قام زيد عمرو منطلق في الحال
و جاءني رجل عمرو قايم في الصفة مع انه لا بد من الارتباط كما صرح به في المغني فكان
ينبغي للشارح التعرض لهذا ايضا ويمكن ان يفهم كلام المصنف على وجه لا يحتاج
معه الى تقييد وذلك بان يقال ان كون السالبة الكلية تصدق بنفي الموضوع
انما ذلك عند علماء المعقول لا عند اهل اللغة كما صرح به ابن السيد فاللغوي عنده
لا بد من ثبوت الموضوع وهي هنا طلب العامل فالمنفي القيد لا المقيد او يقال
ان هذه القضية اعني لم يطلبها العامل معدولة وهي لا بد فيها من الموضوع
وهذا الثاني احسن لاعتبارهم الاول في كلامهم كثيرا واذا ثبت انه لا بد من
الموضوع وهو طلب العامل خرجت الجملة التي لا يطلبها العامل كالجملة بالصلة
والجملة التي ليس بينها وبين ما قبلها ارتباط اذ طلب العامل يقتضي الارتباط هـ
قوله والمحكية بالقول ان قيل المحكية بالقول من جملة المفعول به والمفعول به يصح
الاستغناء عنه اذ يجوز حذفه فكيف يكون مما يطلبه العامل لزوما فالجواب
ان طلب العامل من حيث الحكاية لازم ومن حيث المفعولية غير لازم ومحمول

القول يقال على سبيل المبالغة قال المصنف اي يتخير حسن زيد الذي بالتضعيف دون الهمزة لكونه اظهر في الدلالة على المعنى ولو قيل احسن لكان ايضا ظاهرا اذ الهمزة للصيرورة فالمعنى شيء صير داحسن قال الشارح لان زيادتها اي الظاهرة انها زايدة هنا وعوض عن شيء محذوف وفيه شيء والجواب انه نزل الوصف الذي تنبه عليه منزلة موجود حذف ونبهت عليه قوله الضرب الثاني ليس هذا التقرير للاشارة الى الاعراب اذ ظرفية معطوف على اسميه فهو بدل لا خبر مبتدا مقدم قوله ما هنا اهمها تهم لما قال المصنف نحو ما هذا بشرا ناسب الاتيان بما ذكر لو لا لة نحو عليه قوله زمانية اشارة الى ان قول المصنف ظرفية شامل لظرف المكان والزمان مع انها لا تكون الا زمانية فكان ينبغي له التقييد والجواب انها لما كانت في نفس الامر لا تكون الا كذلك لم يحتج الى التقييد قوله فاما قوله تعالى كلما اضاء لهم الى اخره وارد على قوله ولا تقع ظرفية غير زمانية وفي كلامه نظر اذ يدل على ان ما في الاية المذكورة غير مصدرية وليس كذلك لما سياتي عن المغني مع انه كان ينبغي له الاعتراض على المصنف في تقييده بالظرفية ففي تبعيته له نظر وقد عدل في المغني في قوله ظرفية الى قوله زمانية ثم قال وانما عدلت عن قولهم ظرفية الى قوله زمانية ليشمل نحو كلما اضاء لهم مشوا فيه فان الزمان المقدر هنا مخفوض اي كل وقت اضاءة انتهى قوله يقبل الثابت اي تا التانيث الساكنة وتا الفاعل متكلما كان او مخاطبا تقول قلت الدراهم بلا فك ادغام وقللت بفك الادغام كحللت لان تا الفاعل تستدعي سكون ما قبلها قوله لانه اجري مجرى حرف النفي اي لان الفعل المكفوف اجري مجرى حرف النفي في المعنى وفي هذا التعليل نظر اذ لا شك ان كثر وطال لا يخرجان عن معناهما اذا كفا فالظاهر انه في شرح التسهيل جعل ما ذكر تعليلا لقلما خاصة بدليل ما ذكر من الامثلة وجعل كثر وطال محمولين حمل النقيض على النقيض فانظره وقوله اجري مجرى حرف النفي ان قيل حرف النفي يدخل على الجملة الاسمية والفعلية فكيف يقال انه اجري مجراه فالجواب ان الاصل في حرف النفي الدخول على الجمل الاسمية والفعلية فقد اجري مجراه في ذلك ثم لزم لشيء اخر وفيه شيء لانه قد جعل الاجراء تعليلا لكون الفعل

المكفوف لا يدخل الا علي الجملة الفعلية قوله فان قلت اين فاعل قلها الي اخره هذا السوال وجوابه علما من قول المصنف وما كافة عن طلب الفاعل ولكن اتي بهما ليرتب عليهما السوال ما بعدها قوله اقول الجواب ولكن في غير الفعل المكفوف مقتضاه ان كل فعل غير المكفوف لابد له من فاعل وذلك شامل للفعل الموكد فهو مناقض لقوله الفعل الموكد نظيره قوله قال المصنف في التوضيح اي قال انه لا فاعل الثاني في باب التنازع من التوضيح قوله ومهيئة اي مع كونها كافة لان التقسيم في الكافة وكان الاحسن ان يقول تلو قول المصنف عن عمل الجر مهيئة وغير مهيئة ثم يقول فالمهيئة كذا وغير المهيئة كذا الا في عبارته ايهام غير المراد قوله فالمهيئة الخ ان قيل الذي بعدها فعل فكيف يقال انها كفت عن عمل الجر فالجواب انها صالحة للكف بحيث لو كان بعدها اسم لكانت مكفوفة عنه قوله والكافة عن عمل الجر اي الكافة غير المهيئة قوله لفظ بهذا التقييد يلزم تغيير الاعراب الا بعد علي كلام المصنف منصوبة بالتا وعلي تقرير الشارح يكون مضافا اليها وانما لم ينون لان القصد حكاية التي في البيت قوله علي قولين متعلق باختلف قال المصنف فقيل كافة معطوفة على اختلف عطف مفصل علي مجمل قوله وقيل مصدرية علي هذا القول يسبكه منها مع خبرها مصدر يضاف الي المبتدا ويحكم بالجار والجر وهو علي سبيل الفضلة والتقدير بعد كونه انا داراسكم كالمعام قوله زايدة اي في نفس الامر فلا تعارض بينه وبين قوله ويسمي الي اخره قوله صلة وتاكيدا اي تسمي بهما وبكل منهما علي انفراده قوله والحاصل الخ الظاهر ان الواو بمعني او وهو فهو اشارة الي علة ثانية قال المصنف اي فيوحشة وعن قليل اتيانه بذلك وليس للاشارة الي ان الزايد يجوز استقاطه بل للاشارة الي انه يتم الكلام بدونه واما اسقاطه فيمتنع قوله في الاشارات الي عبارات اي في الدلالة على عبارات وجمع الاشارات باعتبار تعدد العبارات فقابل الجمع بالجمع قوله محررة التحرير هو خلوص الشي عما يشينه ومنه تحرير العبد قوله مستوفاة هو اسم مفعول والصلة محذوفة اي مستوفا بها وعلي

هذا فلا ينبغي للشارح ان يقول المقصود باسقاط اللام واللام المقوية لا تكون
في مثل هذا واسم الفاعل مستوفيه وهو يتعدي باللام ولعل الشارح توهم انه اسم
فعل قال الشارح تجريد المعني اي عن الخلل قوله بلفظ يسير حال اي حال كونه المعني معبرا
عنه بلفظ يسير قوله تجريد اللفظ المراد بالتجريد هنا الاقتطاع والاخذ قوله وليس
مرادا هنا اي لان الاختصار اعتبر فيه بقاء المعني مع انه بغيره واعتبر فيه اللفظ
مع انه لا يعتبره قوله ايها المعرب اي المطبق القواعد علي الجزئيات قوله لتبين انه
لم يبق الي اخره قد يقال تسميته بما ذكر لا تدل علي تغييره عن صيغته الاصلية
والجواب ان التسمية تدل مع ملاحظة الخارج وهو المراد ولا يقال يرد علي هذه
العبارة ما حذف الفاعل لعلة تصريفية لانا نقول المحذوف لما ذكر بمثابة الموجود فهو
كالمذكور قوله لوجاء هاتين العبارتين بربيد وحلاها وكان الاولي ان يزيد ذلك
قال المصنف لم يسم فاعله الضمير المضاف اليه عايد الي ما والفاعل كما يضاف للفعل
يضاف للمفعول اصطلاحا فيقال فاعل الفعل وفاعل المفعول قال الشارح فلان هذه
العبارة سبع كلمات وجه ذلك ان لما كلمتان وفاعله كذلك نظرا للجار والمجرور
والمضاف والمضاف اليه ومبني ولم يسم ثلاث قوله فلانها تصدق الخ في هذه العبارة
قلق ويمكن الايجاب بان الضمير في انها للقصبة ويصدق بالياء المثناة من تحت
او انه فعل ماض بدل من قوله علي الفعل الذي لا فاعل له قال المصنف وان تقول في
قد اي من نحو قد قام وقد يقوم وقد افلح وقد يعلم في المثال الاول يقال قد
لتقليل زمن الماضي وفي المثال الثاني يقال قد لتقليل حدث المضارع وفي المثال الثالث
يقال قد لتحقيق حدث الماضي وفي المثال الرابع يقال قد لتحقيق الماضي المضارع قوله والتحقيق
حدثيهما الكافيجي ولا ينبغي ان يقولوا انها تفيد التحقيق فانه غير واضح الدلالة علي المراد
قال الشارح وتقريبه من الحال عطف تفسير علي تقليل زمن الماضي اذ التعليل المذكور يستلزم

تقريبه من الحال قوله من نحو لن اقوم اتي بالمثال مركبا اشارة الى ان الاعراب يراعى فيه

التركيب قال المصنف حرف نفي ونصب واستقبال النفي والاستقبال يرجعان لتغيير المعنى

والنصب لتغيير اللفظ فهو يغير المعنى واللفظ قال الشارح ولا يقتضي تابيد النفي ولا تاكيده

على الاصح ابانه صح للرد على ما قاله الزمخشري في كشافه وفي انموذجه ولما كان غاية

التاكيد التابيد وان كان غيره لا يلزم مع ان بعض النحاة اثبته في انموذجه تبعا له

واثبت المعنى الاخر الذي هو مقصوده في كشافه قوله الهمزة قد رحمه الله الهمزة

والميم اشارة الى نسبة الفتح والتشريل الى امامين نسبة ما للجز للكل وكذا يقال

فيما اشبه ذلك قال المص حرف شرط كذا في المغني كما تقدم واعترضه الدماميني عاصرح

به الشيخ بهاء الدين السبكي من انها ليست شرطا قال قال الشيخ بهاء الدين وبذلك صرح

شيخنا ابو حيان ونقل عن بعض اصحابه انها حرف اخبار يتضمن معنى الشرط

ولو كانت اداة شرط لا قتضت فعلا بعدها لكنها اغنت عن الجملة الشرطية وعن

اداة الشرط وهي من اعراب الحروف لقيامها مقام اداة شرط وجملة شرطية لكنها

تدل على الشرط قوله ان معنى اما زيد فذاهب الاخبار بانه سيذهب في المستقبل

لان زيدا ذاهب جواب الشرط ولا يكون جوابه الا للاستقبال الدماميني هذا كلامه

وصرح غيرهما واحد من النحاة بان اما ليست بحرف لشرط بل فيها معنى الشرط

وعلى هذا فكلام المصنف معترض وقد يجاب بانه جعلها حرف شرط باعتبار تضمنها

لمعنى الشرط لا باعتبار انها موضوعة للشرط والاطلاق تكون بادنى ملابسة انتهى

وقد تقدم هذا الجواب صدر هذا الكتاب قال الشارح ومن نحو اما زيد فمنطلق حرف

شرط وتوكيد بدون تفصيل قد تقدم الكلام على هذا صدر الكتاب ولكن زاد الدماميني

على ما تقدم عنه حاكيا عن ابن الحاجب انها لا تخلوا عن التفصيل لكن قد يكون

لمجمل في الذكر وقد يكون لمجمل في الذهن فقال وقال ابن الحاجب في شرح المفصل

في

في الكلام على اما لا يلزم ان يذكر لاما اقسام متعددة بل قد يذكر اقسام وقد يذكر لها قسم ولا ينافي ذلك ان يكون للتفصيل لما في نفس المتكلم فيذكر قسما ويترك الباقي **قوله** ويخلصه الاستقبال للاستقبال زيادة حسنة لان المصنف قد ذكر المغير للمعنى في لن ولم كما تقدم ولا يقال ان لا يخلص دايما بدليل انها تدخل علي الماضي ولا تخلصه للاستقبال مع انها حرف مصدري ايضا فهي زيادة مضرة لانها حرف ال للداخلة على الماضي لانا نقول هو قد قال ينصب المضارع ولا شك انها اذا نصبته تخلصه للاستقبال وليست ان الداخلة علي الماضي خارجة لانها حين دخولها عليه يصدق عليها انها تنصب المضارع وتخلصه للاستقبال **قوله** يعني الفاء ومدخولها اخذ هذا من قوله لا الفاء وحدها ومن قوله باسرها اذ لا منازع في ان الجواب هو الجملة كلها **قوله** وفيه تجوز اي وفي قوله انما هو الجملة باسرها وحاصل ما اشار اليه ان عبارة المصنف تنافي اخرها اولها اذ قوله رابطه لجواب الشرط يقتضي ان لا مدخل لها في الجواب وقوله لان الجواب انما هو الجملة باسرها يقتضي انها من جملة الجواب **قوله** من اطلاق احد المتجاورين الخ اي اسم احد المتجاورين اذ المطلق انما هو الاسم **قال المصنف** بالاضافة او بالمضاف جمع بين هاتين العبارتين اما للاشارة الي المذهبين او للمذهب الصحيح وان اليا سببية فكل من العبارتين يقال علي المذهب الصحيح لكن علي هذ الحل لا تخلو العبارة عن ايهام **قال الشارح** وفي بعض النسخ الي اي عوض قوله انما هو الاضافة او المضاف والنسخة الاولي هي المناسبة لكلامه اولا حيث قال ومخفوض بالاضافة او المضاف والمساوية له اذ يلزم من اقتضا الاضافة الخفض ان تكون عامة وهو انما قال الات هـ المقتضي ولم يقل لان العامل اذا تقرر هذا علم ان قول الشارح وهو متعين غير واضح لوجهين احدها ان النسخة المذكورة لا تناسب اول كلامه الثاني انه يفهم من الاقتضا العمل وهو لا يستلزمه ووقع في بعض النسخ انما هو الاضافة عوضا عن قوله انما هو

الاضافة او المضاف ولعل هذه في نسخة الشارح وفهم ان المص حصر اقتضا الجر في الاضافة
فتكون هي العاملة ولا مدخل للمضاف مع ان الامر بالعكس اذ الاصح ان العامل هو المضاف
ولا دخل به للاضافة قال المص عطف على الطلب عبر بالطلب دون الانشا لاجل المثال الذي
ذكره قال الشارح اي عطف الخبر على الانشا ليس هذا هو العكس في كلام المصنف بل
العكس عطف الخبر على الطلب قوله منع ذلك البيانيون اي وكثير من النحويين قوله لما
بينهما من التنافي وعدم التناسب اي والمعطوف لا بد ان يكون بينه وبين المعطوف
عليه تغاير وتناسب والمراد بالتنافي عدم التناسب فعطف عليه من عطف التفسير
قوله من نحو جاء زيد وعمرو واحترز بذلك من الواو العاطفة من نحو كل رجل
وصيعته فانها وان كانت عاطفة لكنها نص في المعية كما اشاروا الى ذلك في باب
المبتدا والخبر فلا يقال فيها ما ذكر وعلى فقول من قال واو العطف لمطلق الجمع والجمع
المطلق معتبر لا مطلق قال المص الجمع اي بين المعطوف والمعطوف عليه في كونهما
موجودين كما في عطف الجمل او كونهما محكوما عليهما كما في جاء زيد وعمرو او محكوما به
كما في قام وقعد زيد قال بعض شراح الطائفة ومراد النحاه بالجمع ان لا يكون لاحد
الشيئين او الاشيا كما كانت او ليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في زمان او مكان
تقول جلس بين زيد وعمرو اي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الاخر قال الشارح
بين المتعاطفين صيغة التفاعل تقتضي ان كلا منهما معطوف ومعطوف
عليه ولكن المراد بالمتعاطفين المعطوف والمعطوف عليه قال المص فيفيد ان ما بعدها
غاية لما قبلها قال الشارح والتدريج اي في المعطوف عليه وعلى هذا لا يقال بلعت
السمكة حتى راسها اذا بلعها كلها في مرة ولا يعتبر الترتيب وعليه فيجوز ان
يقال اكلت السمكة حتى راسها ولو اكل الراس اولا ولا ينافي ذلك كونها تفيد
ان ما بعدها غاية لما قبلها لان المقصود لم يبق منها شي قال المص للترتيب

اي بين المعطوف والمعطوف عليه في كونهما موجودين او في كونهما محكوما بهما او محكوما عليهما كما سبق في الواو قال الشارح اذا لم يكن بينهما الا مدة الحل اي سواكان اقل الحل او اقصاه خلافا لمن زعم غير ذلك قال المصنف على الناسي المتبادر ان المراد به بالناسي المبتدي فيكون الكلام السابق غير مختص بالمبتدي بل هو في حقه وحق غيره وفي الكافيجي خلاف ذلك اذ قال في قول المصنف واعلم ان الواو للعطف واعلم معطوف على مقدر كانه قال اعلم ان ما ذكر يتعلق بالمبتدي واعلم الفايدة كر يتعلق بالمنتهي في الفن وقال في قول الناسي اي وان لم يعهد على الدخيل في الفن كالناسي فيه والناسي بمعنى المنون انتهى يعني والدخيل بمعنى المبتدي قال الشارح وما في معناها كالمنسوب نحو مصري حماره فان حماره فاعل بمصري والجار والمجرور اذا اعتمد على نفي او استفهام او وقع خبرا او صفة او صلة او حالا قوله وما اشبه ذلك اي كالخبر كان واسم ان والفاعل وقال الكافيجي لا يحتاج الى ذكر المفعول وسياتي في كلام المصنف ما يدل على خلاف ذلك قوله لها متعلق ظاهره الاحتراز عما لا متعلق له وهذا ظاهر في الثاني غير ظاهر في الاول الا ان يراد بالظرف اللغوي فيصح ان يوم في قولك يوم مكرم يوم مبارك ظرف غير متعلق بشي لكن ظاهر كلامه خلاف ذلك اذا ذكر محترز الثاني فقط وعلى هذا فكان الاحسن ان يقول له متعلق بالافراد ودعوى ان الصفة كاشفة بالنسبة الى الاول لا بالنسبة الى الثاني بعيد قوله وتقدم ان المجرور الخ اشارة الى محترز قوله لهما متعلق بالنسبة الى الجار والمجرور قال المصنف او جملة ظاهرة ان المفرد لا يحتاج الى ذلك ويدل عليه ما ياتي في اعرابه للموصول واسم الاشارة وعلى هذا فقول الشارح فيما ياتي محله رفع الابتداء قال الشارح قوله ليهتز وهو فعل امر وقدره اشارة الى ان قول المصنف الى ان الاسم معطوف على قوله على ان ما بجملة فيكون العامل التنبيه وهو يتعدى بعلى لا بالى وعلى هذا

ذلك لاجل قوله وعامله[illegible]

من ح

وعلى هذا فكان المناسب ان يقول وليهتدي بنصب الفعل بان مضمرة فيكون في عطف المصدر المؤول على المصدر الصريح ان عطف الفعل على المصدر لا يجوز وقدر الفاضل في التنبيه فقال وهي التنبيه الى ان الاسم ففيه دلالة على ان التنبيه يتعدى بالى قال المص بل فيه فايدة الى سوعت الذكره الاقتصار قوله وهي التنبيه اي بالنسبة الى من يعرف ذلك قوله وبعد ايها الخ اي بهذا هنا على سبيل الاستطراد لمناسبة ما قبله قال الشارح وقيل بدل منها ظاهره انه قول ثالث فيقتضي ان من اعربه عطف بيان لا يعربه بدلا وعكسه وفيه نظر اذ كل ما صح ان يكون عطف بيان صح ان يكون بدلا الا ما استثني وليس هذا منه قوله ان لا تعبر عما هو الخ اي عن لفظا اسما او حرفا فلا يقال في اليا من بزيد به حرف جر بل يقال اليا حرف جر قوله على حرف واحد اي هجايي اخرا ز عما هو موضوع على اكثر ثم عرض له الحذف فانه يعبر عنه بلفظه كما سياتي فيقول في المجمد الضمير الخ مسبب عن العق قوله اذ لا يكون اسم هكذا اي موضع على حرف واحد يبتدا به وقد يقال يرد على هذا ق اذا جعل علما فانه لا مانع من ان يقال ق اسم قوله باسمه الخاص الخ القايل ان يقول التا ليس اسما مختصا بل هو مشترك ايضا اذ كما يصدق على ما ذكر يصدق على تا التانيث وعلى اسم ته التي هي حرف هجايي يطلق به اي بلفظه قوله بحروف هجايها اي باسماء حروف هجايها بدليل قوله فلا يقال الميم الخ وح فلا اشكال قوله من امرين اي من مجموعهما لا من كل واحد منهما قوله وهي عين الاجماع الخ اي بالنظر الى ما قاله في الاية فلا اشكال قوله وهم الاشاعرة ظاهره لا الماتريدية ونحوهم قوله يعني لا زايده اشارة الى محترز قوله يمكن ان تكون استفهامية على فهم المصنف وليس من كلام الرازي كيفية الحل قوله وانما امكن اطلاق القول بالزايد اي حيث قال يمكن ان تكون

استفهامية

استفهامية مقتصرا عليه **قوله** فهو لمعزل الخ وجه ذلك ان قوله يكن لا يقتضي الحصر فيما ذكر بل يجوز غيره ايضا وهذا التقرير الذي قررنا به كلامه غير ظاهر اذ قوله على سبيل الجواز والامكان يقتضي ان الانكار بغيره فالظاهر انه حاصل بنقل الاجماع لكن فيه ايضا نظر اذ يلزم ان الزايد لم يقع في القران عند الاشاعرة **قوله** وذلك لا يجوز الاحسن ان لو قال ولو اغا لم يكن بدلا والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والماب والحمد لله على الاتمام وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم

بلغ كتابة منه دعيا لمالكه بالعز الدايم راجي لطف الله تعالى ... الفقير الى ... اللادقي الشافعي عفى الله تعالى عنه ولجميع المسلمين امين

